ANNUAL REPORT

التقـــرير السنوي

2014

المحتويات

جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة 03

كلمة رئيس مجلس الإدارة 06

تعريف عن البنك 08

الخطة الاستراتيجية 09

نتائج أعمال 2014 10

الأنشطة والخدمات المصرفية 12

الوضع التنافسي 14

أكبر خمسة عشر مساهماً 15

أعضاء مجلس الإدارة كما بتاريخ 31-12-2014 16

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة 17

دور رئيس مجلس الإدارة 20

اجتماعات مجلس الإدارة 20

ممارسات مجلس الإدارة وتضارب المصالح 21

الإقرارات التي تم اتخاذها في عام 2014 21

اللجان المنبثقة عن المجلس 22

الإدارة التنفيذية كما بتاريخ 31-12-2014 25

الهيكل التنظيمي للبنك 27

سياسة المخاطر 28

الحوكمة والالتزام بمعاييرها 30

الإفصاح والشفافية 30

التدقيق الداخلي 30

الامتثال 31

سياسة التأهيل والتدريب 32

سياسة منح المكافآت والحوافز 33

عدد العاملين في البنك كما بتاريخ 31-12-2014 34

التحصيل العلمي للعاملين في البنك 34

ملكية أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وذوي الصلة لأسهم البنك كما بتاريخ 31-12-2014 35

المعاملات مع جهات ذات العلاقة 36

مدقق الحسابات 36

مهام ومسؤوليات المدقق الخارجي 37

أتعاب مدقق الحسابات 37

نشاط التداول على أسهم البنك 37

شكل وآلية إيصال المعلومات للمساهمين 41

الشبكة المصرفية 42

البيانات المالية الموحدة 45

جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة

- تقرير مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 2014/12/31.
- تقرير مدقق الحسابات عن السنة المنتهية في 2014/12/31.
- إبراء ذمة مجلس الإدارة حتى 2014/12/31.
- مصادقة الهيئة العامة على تعيين أعضاء جدد في مجلس الإدارة.
- انتخاب مدقق الحسابات للسنة المالية 2015.

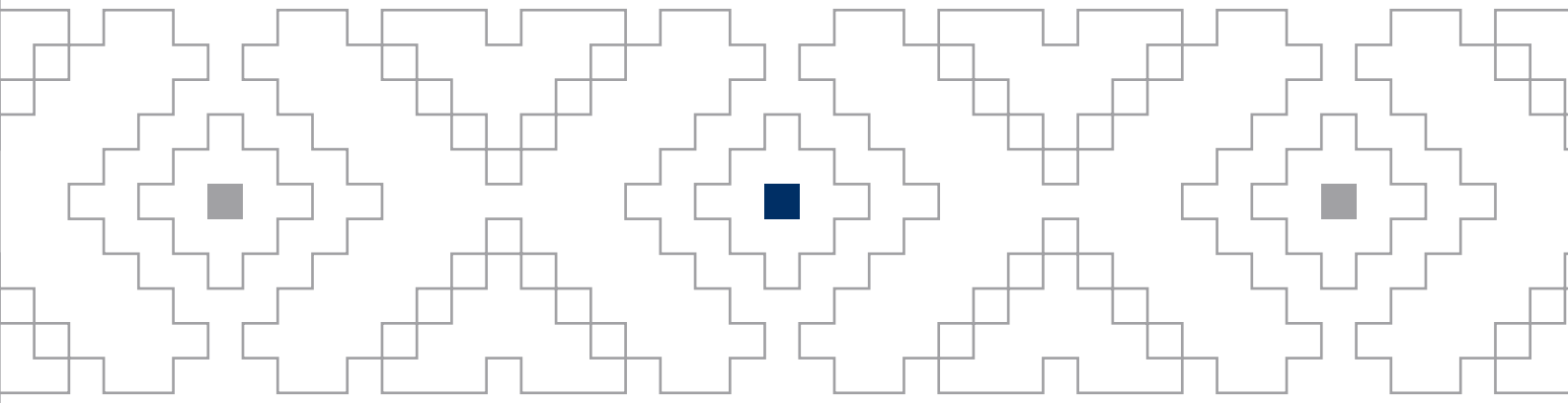

تقرير مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم اللّه الرحمن الرحيم

السيدات والسادة مساهمي البنك الوطني المحترمين،

السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته،

بالأصالة عن نفسي وبالإنابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة، يطيب لي أن ارحب بكم في الاجتماع السنوي لهيئتكم العامة، ويشرفني ان أقدم لكم التقرير السنوي عن السنة المالية المنتهية 2014 والذي نستعرض فيه اهم انجازات مصرفكم للعام الماضي، العام الاستثنائي الذي استطعنا خلاله تحقيق انجازات وصلت إلى مستوى اقليمي بالإضافة الى اعتماد مجلسكم توجهات استراتيجية جديدة شكلت خطوات هامة تحسب لمصرفكم.

كان اللافت خلال العام الماضي توجهنا الإستراتيجي الجديد والمتمثل بالتوقيع على مذكرة تفاهم مع بنك الإتحاد الأردني للاستحواذ على أصوله والتزاماته في فلسطين، ليترتب عليه إندماجه معنا كشريك استراتيجي جديد بنسبة 10% من رأس المال المدفوع، فطرحنا 25 مليون سهما من خلال اكتتاب ثانوي عام لمساهمي البنك وتمت تغطيته بنسبة كبيرة بلغت 83% ليصبح رأس مال البنك المدفوع 70.9 مليون دولار وليؤول ما تبقى من اسهم غير مكتتب بها لصالح بنك الإتحاد الأردني سدادا للقيمة المترتبة على عملية الاستحواذ ولنصبح بذلك ثاني أكبر بنك فلسطيني من حيث حجم رأس المال.

الأخوات والأخوة الكرام،

كان العام الماضي هو الأسوأ على الاقتصاد الفلسطيني منذ خمسة عقود،وذلك بسبب الوضع السياسي السيئ والحرب الأخيرة على أهلنا في قطاع غزة الأمر الذي عمل على تعمّيق الأزمة الاقتصادية. إلا اننا ورغم ذلك استطعنا مواجهة هذه التحديات الكبيرة وطورنا ادائنا المالي بشكل ملفت، فتمكنا من الحصول على جائزة البنك الأسرع نموا في فلسطين من مؤسسة CPI Financial العالمية وبتصنيف المجلة التابعة لها The Banker Middle East 100 وذلك عن ادائنا المالي للعام 2013. ولم يقف الأمر عند هذا المستوى فحسب بل تعدى ذلك ليصل نمووتطور ادائنا المالي الى مستوى إقليمي، لنحتل المركز الأول بين البنوك الأسرع نموا في الشرق الأوسط من حيث حجم نمو أصول ومطلوبات البنك بناءً على تصنيف المجلة ذاتها، ونافسنا على هذا المركز مصارف عربية كبيرة تتعدى موجوداتها عشرات مليارات الدولارات، وهذه انجازات كبيرة تتوج قائمة انجازاتنا للعام الماضي وتعد فخرا لمؤسستنا المصرفية بشكل خاص وللاقتصاد الوطني ولأداء السوق المصرفي الفلسطيني بشكل عام.

ومن المؤسسة نفسها حصلنا أيضاً على جائزة أفضل إدارة خزينة، هذه الخدمة الآخذه بالتطور في مصرفنا والتي كان لها أثراً إيجابياً انعكس على أرباح البنك للعام 2014. هذه الإنجازات مجتمعة زادت بدورها من عزمنا على مواصلة التفوق والتميز وكان ذلك جلياً في أداءنا ومؤشرات النتائج المالية المتميزة التي استطعنا تحقيقها. إذ تشير النتائج المالية للسنة المالية المنتهية 2014 الى تحقيقنا نموا في موجوداتنا بلغت نسبته 28.4% لتبلغ 680 مليون دولار بعد أن كانت 530 مليون دولار في نهاية العام 2013، واستطعنا ايضا ان نزيد من حجم ودائع عملائنا التي سجلت 414 مليون دولار نهاية العام 2014 بعد ان كانت 303 مليون دولار بنمو بلغت نسبته 37%. أما محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة فنمت ايضا بنسبة 31% لتبلغ 300 مليون دولار بعد ان كانت 228 مليون دولار نهاية العام 2013. وقد حقق مصرفكم نموا ملحوظا في صافي أرباحه بلغت نسبته 23.3% لتبلغ أرباحنا 4.40 مليون دولار للعام 2014 بعد ان كانت 3.60 مليون دولار.

مساهمينا الأعزاء،

بعد تغيير توجهات مصرفكم نهاية العام 2012، وتحوله الى بنك تجاري شامل، كان لا بد من تغيير النظام البنكي الموجود لموائمته مع تطور الخدمات المصرفية التي نقدمها، فقمنا بشراء النظام البنكي T24 الأكثر تطورا وتخصصا على مستوى العالم والمعتمد من قبل بنوك عالمية كبيرة ليتم تطبيقه في العام 2015 ولنستند بذلك الى احد أهم وأحدث الأنظمة بين البنوك الفلسطينية. وذلك لسعينا الحثيث على تطوير الخدمات المصرفية المقدمة الى عملائنا بأجود الطرق وأكثرها تطورا وابتكارا.

وفيما يخص المنتجات الجديدة التي أطلقها البنك العام الماضي، كان اللافت هو تجديد عهدنا الذي قطعناه على أنفسنا بإدخال أحدث الخدمات المصرفية وأكثرها تطورا وابتكارا الى السوق المصرفي الفلسطيني لتكون الخيار الوطني الأول للفلسطينيين الذين يبحثون عن مزود خدمات مالية قوي وآمن ومواكب للتطور والحداثة، فانفردنا بين البنوك الفلسطينية بإطلاق الخدمة المصرفية عبر الهاتف المحمول حرصا منا على احاطة عملائنا بأجود وأسهل الخدمات المصرفية وأكثرها أمانا وتطورا. كما وطورنا منتجات فريدة مميزة مبنية على الاحتياجات الفعلية لمختلف قطاعات وشرائح المجتمع الفلسطيني لخدمة مجتمعنا بالطريقة الأمثل فأطلقنا بداية العام الماضي قروضا سكنية لأهلنا في القدس الشريف انطلاقا من أهمية المدينة المقدسة في قضيتنا الفلسطينية وللمساهمة بتمكين أهلنا المقدسيين. أما فيما يخص خدماتنا المصرفية فواصلنا تطويرها وموائمتها مع احدث وأفضل الوسائل على مستوى العالم وأطلقنا خدمة تحويل الأموال السريعة الوستيرن يونيون وتم اعتمادنا من خلال الشركة الأم كوكيل للخدمة. ونعد عملائنا بالاستمرار على هذا النهج تلبية لتطلعاتهم بمصرف وطني تضاهي جودة خدماته الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك العالمية.

أما على صعيد التوسع والانتشار، استطعنا خلال العام الماضي افتتاح فرعنا الأول في محافظة القدس وبالتحديد في مدينة الرام، لدفع الحركة الاقتصادية والتنموية في المدينة وللوصول الى أهلنا في القدس الشريف لإحاطتهم بالحلول المصرفية الأمثل التي تتناسب ووضعهم الاقتصادي الصعب . فأصبح في جعبتنا 8 فروع منتشرة في الضفة الغربية، وسنعمل في العام 2015 وبإذن الله على افتتاح 3 فروع جديدة لنتمكن من تغطية كافة المحافظات الرئيسية في الضفة الغربية.

وفي الختام أتقدم وزملائي أعضاء مجلس إدارتكم وباسمكم بأسمى آيات العرفان والتقدير لسلطة النقد الفلسطينية ممثلة بمحافظها معالي الدكتور جهاد الوزير وطاقمه المميز على الجهود المستمرة والمضنية التي يبذلونها من أجل النهوض بالسوق المصرفي الفلسطيني. كما وانتهز هذه الفرصة لأعرب عن خالص شكري وتقديري لمساهمي البنك الوطني وعملائنا الكرام على ثقتهم الكبيرة التي أولوها لمصرفنا، فالعامل الرئيسي للمكانة التي وصلنا اليها اليوم يعود الى الدعم والمؤازرة التي وجدناها منكم، ولا يسعني إلا ان أتوجه بالشكر والعرفان للإدارة التنفيذية ولكافة العاملين في هذه المؤسسة لجهودهم المخلصة والمتفانية في خدمة البنك وتطوره وازدهاره.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

طلال ناصر الدين
رئيس مجلس الإدارة

عن البنك

التأسيس

تم تأسيس البنك بتاريخ 20-8-2005 كشركة مساهمة عامة من قبل مساهمين من رجال الاعمال والشركات الفلسطينية بهدف تطوير الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وتوفير الخدمات المصرفية المتميزة، حيث تم تأسيس البنك براس مال بلغ 30 مليون دولار و تم اكتتاب مانسبته 38% من قبل مؤسسي البنك وطرح الفرق للاكتتاب العام حيث توزعت الاسهم المتبقية على اكثر من 18,000 مساهم.

في العام 2012 دخلت شركة مسار العالمية للاستثمار شريكا استراتيجيا جديدا ليرتفع رأس مال البنك على اثر ذلك إلى 40 مليون دولار. وفي نهاية العام 2012 تم اطلاق البنك الوطني بحلته وهويته الجديدتين، تطبيقا لاتفاقية الاندماج ما بين بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة والبنك العربي الفلسطيني للاستثمار برأس مال مدفوع بلغ 50 مليون دولار ليشكل بذلك كيانا مصرفيا وطنيا جديدا قويا قادرا على تغطية كافة الاحتياجات المصرفية لشرائح المجتمع الفلسطيني بشتى قطاعاته الاقتصادية، وليقدم الحلول المصرفية لقطاعي الأفراد والشركات بالإضافة الى خدمات البنوك الاستثمارية وتمويل المشاريع الصغيرة.

طرح البنك الوطني في العام 2014، 25 مليون سهما جديدا لمساهميه من خلال اكتتاب ثانوي عام بهدف رفع رأس مال البنك المدفوع الى 75 مليون دولار، تم تغطية ما يقارب 83% من الأسهم المكتتب بها، ليصل رأس مال البنك المدفوع الى ما يقارب 71 مليون دولار، ليصبح ثاني أكبر بنك فلسطيني من حيث حجم رأس المال. يعد البنك الوطني الأكبر من ناحية قاعدة مساهميه حيث يبلغ عددهم 10,807 مساهم إضافة إلى مجلس إدارة يتألف من كبرى الشركات الاقتصادية المعروفة في فلسطين تجمعهم استراتيجية واضحة الأهداف والرؤية لإيصال البنك الى مرتبة متقدمة بين البنوك الفلسطينية.

استطاع البنك الوطني رغم الفترة القصيرة على انطلاقته بحلته وهويته الجديدتين ان يحصد جائزة البنك الأسرع نموا في فلسطين في العام 2014 عن ادائه المالي المتميز للعام 2013 وذلك حسب تصنيف مجلة Banker Middle East 100 التابعة لمؤسسة CPI Financial العالمية، والتي قامت بتصنيفه أيضا كالبنك الأسرع نموا على مستوى بنوك الشرق الأوسط من حيث نمو حجم أصوله ومطلوباته. استطاع البنك الوطني كذلك ان يحصل من المؤسسة نفسها على جائزة افضل ادارة خزينة في فلسطين للعام 2014.

يطبق البنك الوطني المرخص من قبل سلطة النقد الفلسطينية أعلى معايير الشفافية ويخضع لقوانين وسياسيات عالمية ومحلية، وتوّج التزام البنك بتطبيق أعلى معايير النزاهة والشفافية بحصوله على جائزة أمان للنزاهة في العام 2012.

الرؤية: يرتئي البنك الوطني ان يحتل مركزاً متقدماً بين البنوك في القطاع المصرفي الفلسطيني عن طريق تقديم خدمات مصرفية متميزة لجميع القطاعات الاقتصادية في فلسطين مع التركيز على القطاعات غير المخدومة بالشكل الامثل.

الشركات التابعة

يمتلك البنك الوطني ما نسبته 100% من «شركة وطن للاستثمار المساهمة الخصوصية»، والتي ضمها البنك تنفيذا لاتفاقية الاندماج ما بين بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة والبنك العربي الفلسطيني للاستثمار، وبناء عليه تم تغيير الصفقة القانونية لشركة البنك العربي الفلسطيني للاستثمار واسمها وأصبحت ملكاً بالكامل للبنك الوطني حيث أنه ومنذ التأسيس لم تقم الشركة بأي نشاط تجاري.

الخطة الإستراتيجية للبنك:

تتسم الخطة الإستراتيجية للبنك الوطني بهويته المؤسسية الجديدة للأعوام 2013-2017 بأهداف طموحة للنهوض بخدمات البنك بما يحقق رضى العملاء ويحقق للمساهمين أرباحا مجزية.

حيث تكمن أهداف الخطة الإستراتيجية للبنك الوطني بالآتي:

- النهوض بجودة الخدمات بما يحقق رضى العملاء بشكل أساسي.
- تحقيق مستوى ربحية مرضٍ لطموحات مساهمي البنك الوطني،وتغيير ترتيبه التنافسي ليصبح في موقع متقدم بين البنوك الفلسطينية.
- تطوير الأنظمة والإجراءات البنكية بما يرفع من جودة وسرعة الخدمات المقدمة للعملاء.
- تطوير ورفع كفاءة الكادر البشري العامل في البنك، ليتمكن من تقديم الخدمة بالصورة الأمثل.
- الإهتمام بالمسؤولية الإجتماعية إنطلاقاً من هوية البنك المؤسسية الوطنية.

ولتحقيق أهداف الخطة الإستراتيجية يعمل البنك الوطني على:

- الإنتشار في كافة محافظات الوطن من خلال إفتتاح فروع جديدة، بناء شبكة فروع ذكية والتوزيع المنظم للصرافات الآلية بما يخدم عملاء البنك في كافة المناطق.
- العمل على تطوير منتجات بنكية بما يخدم العملاء من كافة الشرائح.
- التركيز على تطوير خدمات بنكية جديدة للقطاعات الإقتصادية غير المخدومة بالشكل الأمثل من قبل القطاع البنكي.
- الإستمرار في تقديم الخدمات لقطاع المشاريع الصغيرة بإعتباره أحد أهم القطاعات في التنمية الاقتصادية الفلسطينية.
- تطوير الأنظمة البنكية بما يواكب الخطة الإستراتيجية للبنك للأعوام المقبلة.
- الإستثمار بتكنولوجيا المعلومات بشكل أكبر ليكون البنك الوطني في موقع متميز عن باقي البنوك الأخرى العاملة في فلسطين.
- تدريب وتأهيل الكادر البشري في البنك الوطني بشكل أكبر مما يرفع من كفاءته وقدرته على تقديم الخدمات للعملاء بالشكل الأمثل.

نتائج الأعمال 2014

في ظل استراتيجية البنك الوطني الطموحة ورؤيته الهادفة الى تعزيز موقعه التنافسي في السوق المصرفي الفلسطيني، والإنجازات المتتالية سواء على المستوى المحلي او الإقليمي التي استطاع المصرف تحقيقها في فترة وجيزة، ازداد عزم البنك على مواصلة رحلة التفوق والتميز التي بدء بها، وكان ذلك جلياً في نتائج اعمال البنك ومؤشراته المالية المتميزة للعام 2014، اذ حقق البنك الوطني تقدماً ملحوظاً في كافة المستويات التشغيلية والربحية ومستويات الأداء والنمو.

وصلت ودائع العملاء في نهاية عام 2014 إلى 413.99 مليون دولار محققة نسبة نمو بلغت 37% من ودائع العملاء في السنة السابقة والبالغة 302.63 مليون دولار، ليحتل المركز الأول بين البنوك الفلسطينية من حيث نمو حجم ودائع العملاء، ويعد هذا النمو دليلا واضحا على زيادة ثقة العملاء بالبنك بالإضافة الى نجاح سياسة استقطاب العملاء الجدد بسبب الخدمات المصرفية المميزة والمواكبة للتطور والحداثة والمدروسة بناءً على الاحتياج الفعلي لمختلف شرائح المجتمع الفلسطيني بهدف خدمة القطاعات غير المخدومة بالشكل الأمثل.

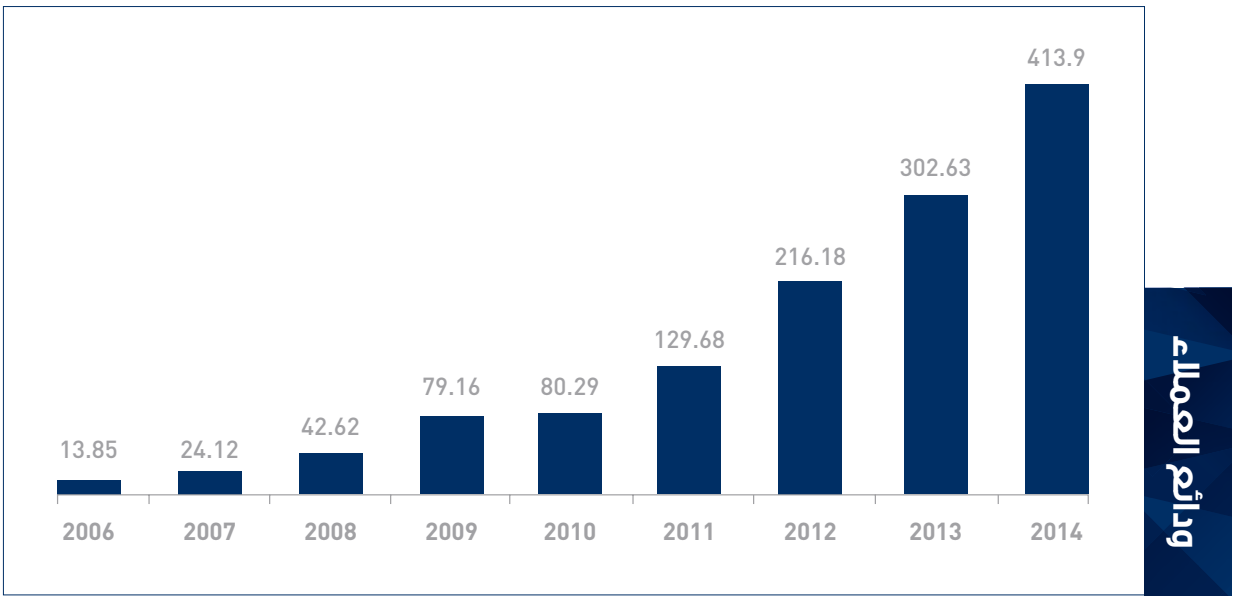

ملايين الدولارات

أما بالنسبة لمحفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء كما في تاريخ 31-12-2014، فقد نمت بنسبة 31% في نهاية عام 2014 لتصل إلى 298.63 مليون دولار أمريكي مقارنة مع 228.29 مليون دولار في نهاية عام 2013، ويعزى ذلك الى تنوع المنتجات التي يقدمها البنك بالإضافة الى السياسة المتبعة بتمويل كافة القطاعات الاقتصادية من شركات وأفراد ومشاريع متوسطة وصغيرة بهدف توزيع المخاطر وإدارة الأموال بفاعلية.

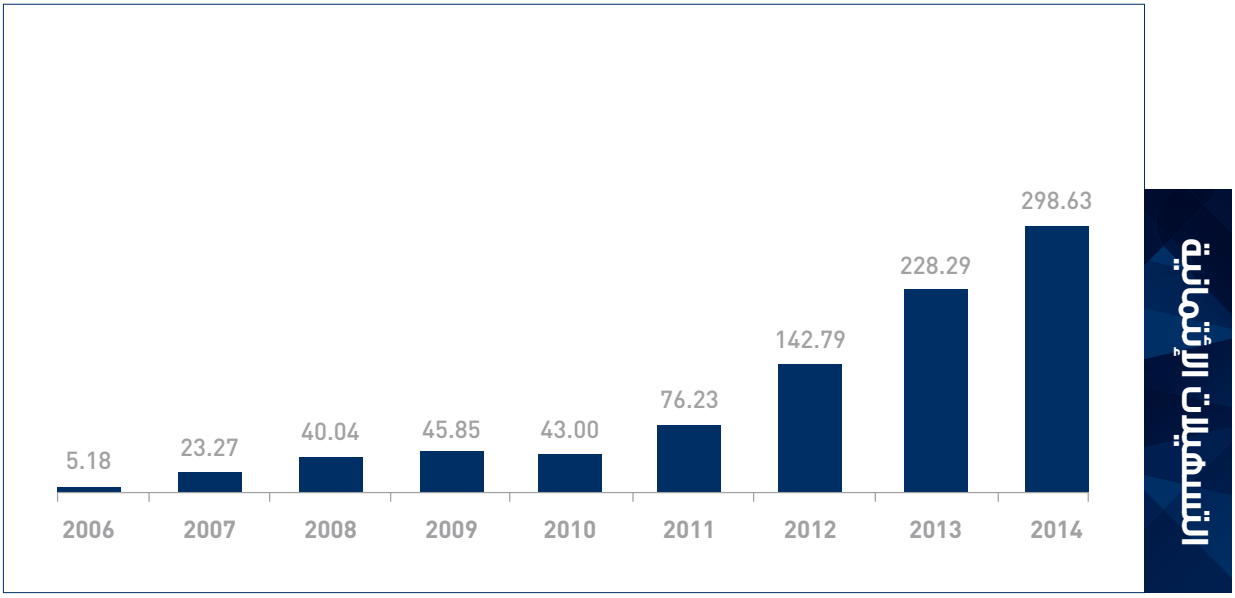

ملايين الدولارات

كما وشهد عام 2014 نموا في موجودات البنك لتصل الى 679.9 مليون دولار أمريكي مرتفعة بنسبة 28.4% مقارنة مع 529.59 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2013 ليحتل المركز الأول بين البنوك الفلسطينية من حيث نسبة نمو حجم أصوله والمركز الثاني من حيث حجمها.

بلغ رأس المال المدفوع للبنك الوطني في نهاية العام 2014، 70,968,206 مليون دولار أمريكي مقسم الى70,968,206 سهما بقيمة اسمية دولار واحد لكل سهم ليحقق زيادة نسبتها 42.3% عن عام 2013 ليصبح ثاني أكبر بنك فلسطيني من حيث حجم رأس المال المدفوع، وتأتي هذه الزيادة بعد طرح البنك ل 25 مليون سهما جديدا في العام 2014 ضمن اكتتاب ثانوي عام والذي تمت تغطيته بنسبة تقريبية بلغت 83% وذلك بهدف تدعيم القاعدة الرأسمالية للبنك

وتحقيق رؤية مجلس الإدارة الطموحة بتعزيز وضعه التنافسي في السوق المصرفي الفلسطيني.

وعلى صعيد الدخل التشغيلي فقد بلغت صافي الفوائد والعمولات وأرباح فرق العملة للبنك حوالي 18.66 مليون دولار في نهاية العام 2014 مرتفعة بنسبة 30.73% عن عام 2013. أما فيما يتعلق بإجمالي المصاريف التشغيلية فقد ارتفعت بنسبة 34.42% لتصل الى 12.99مليون دولار في نهاية عام 2014 مقارنة مع 9.67 مليون دولار في نهاية عام 2013، ويعزى جزء من هذا الارتفاع الى مساهمة البنك الوطني بالتأمين على ودائع عملائه في مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية التي أسستها سلطة النقد الفلسطينية في العام 2014 لحماية الودائع وللمحافظة على استقرار الجهاز المصرفي الفلسطيني. وشهد العام 2014 زيادة في مصاريف ونفقات الموظفين التى ارتفعت بدورها بنسبة 27.32% لتصل 6.56 مليون بسبب التوسع الجغرافي وتجهيز افتتاح فروع جديدة قيد الإنشاء، بالإضافة الى استحداث دوائر وأقسام جديدة لزيادة جودة الخدمات المقدمة وزيادة أنظمة الرقابة والضبط الداخلي والتوسع في المرحلة القادمة.

على الرغم من ارتفاع حجم المصروفات للعام 2014 للأسباب الواردة اعلاه الا أن البنك الوطني استطاع ان ينمي من صافي ارباحه، لتسجل 4.44 مليون دولار مقارنة مع 3.60 مليون دولار عن العام 2013 بنمو بلغت نسبته 23.28%.

كما ارتفعت القيمة السوقية للبنك في العام 2014 لتصل الى حوالي 91.5 مليون دولار بعد ان كانت 58.5 مليون دولار نهاية العام 2013. كما ارتفعت القيمة السوقية لسهم البنك الوطني خلال العام 2014 بنسبة 10%، حيث وصل سعر السهم الى 1.29 دولار للسهم الواحد في تاريخ 31-12-2014 مقارنة مع 1.17 دولار للسهم في نهاية 2013.

خدماتنا المصرفية

يسعى البنك الوطني إلى تقديم الحلول المصرفية الشاملة والأكثرها جودة وتطورا لكافة القطاعات الاقتصادية والتي تشمل قطاع الشركات والأفراد والخدمات الاستثمارية والخزينة بالإضافة الى تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة، وذلك من خلال دوائره المختلفة التي يشغلها كادر مهني متخصص ومتعدد الخبرات يعمل على تقديم الخدمة للعميل وتلبية احتياجاته بأعلى معايير الجودة.

خدمات الأفراد:

- القروض الشخصية
- قروض الإسكان
- قروض السيارات
- حساب الجاري مدين
- البطاقات الإئتمانية ماستركارد

دائرة خدمات الشركات:

- الخدمات التمويلية التجارية والصناعية والعقارية
- تمويل الأصول الثابتة
- حسابات الجاري مدين الثابت والمتحرك
- خطابات الضمان
- الإعتمادات المستندية
- الكفالات البنكية
- بوالص التحصيل
- الإستشارات المالية

دائرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر:

- التمويل بضمان الذهب
- تمويل مشاريع إنتاجية
- تمويل المشاريع المنزلية والنسوية
- تمويل إحتياجات الموسم
- تمويل المجموعات
- تمويل الحاسوب الشخصي
- تمويل سيارات العمومي
- تمويل مشاريع ذوي الاحتياجات الخاصة
- تمويل المشاريع الشبابية

خدمات الخزينة والاستثمار:

- الاستثمار بالسندات المحلية والعالمية
- خدمة العقود الآجلة وعقود الخيار لأغراض التحوط
- خدمة سوق السلع والمعادن الثمينة
- خدمة الصناديق الاستثمارية

سوق الودائع:

- قبول الودائع بجميع العملات القابلة للتحويل ولجميع الفترات وبأسعار منافسة
- تشجيع حسابات التوفير وخاصة تلك المرتبطة بعمل مجموعات التضامن والتكافل.

سوق تبادل العملات:

- العمليات الآنية (Spot Rate): هي خدمة بيع وشراء العملات الأجنبية بحيث تكون تغطية الصفقة فورية.
- العمليات الآجلة (Forward Rate): وهي خدمة بيع وشراء العملات الأجنبية بحيث تكون تغطية الصفقة مستقبلياً وفي تاريخ محدد متفق عليه.
- عمليات المقايضة (Swap Rate): وهي مقايضة عملة بعملة أخرى ولفترة محددة متفق عليها .
- عمليات حق الشراء والبيع (Option Rate): وهي خدمة يستطيع العميل شراء حق لشراء أو بيع لعملة معينة عند سعر معين ولفترة ستة شهور كحد أقصى وهي تمثل بوليصة تأمين على السعر المراد شرائه أو بيعه .

الخدمات البنكية الأخرى:

- خدمة الصيرفة الإلكترونية
- الخدمة المصرفية عبر الهاتف المحمول (TNB موبايل)
- خدمات الحسابات بأنواعها
- خدمة الصراف الآلي
- خدمة الرسائل القصيرة
- خدمة الحوالات الخارجية
- خدمة الحوالات السريعة (ويسترن يونيون)
- خدمات التسديد الآلي للخدمات العامة المقدمة من مختلف المؤسسات
- خدمة تسديد الضريبة
- خدمة صناديق الأمانات
- خدمة تحصيل الشيكات

الوضع التنافسي

رغم حداثة نشأة البنك الوطني وعمله في السوق المصرفي الفلسطيني لما يقارب التسع سنوات، إلا انه استطاع احتلال المركز الأول بين البنوك الفلسطينية من حيث نمو اصوله بنسبة نمو بلغت28.3% والمركز الثاني من حيث حجم الأصول التي بلغت 679.9 مليون دولار أمريكي نهاية العام 2014.

كما حقق البنك الوطني تقدما ملحوظا في زيادة حصته السوقية على صعيد الودائع والتسهيلات، اذ احتل المركز الأول بين البنوك الفلسطينية من حيث نسبة نمو ودائع العملاء والتي بلغت حوالي37% لتصبح حصته السوقية من ودائع العملاء في البنوك الفلسطينية 10% كما في نهاية العام 2014 مقارنة مع 8.5% نهاية العام 2013، من أصل زيادة في ودائع العملاء في الضفة الغربية بلغت حوالي 19%.

أما على صعيد التسهيلات الائتمانية المباشرة، استطاع البنك الوطني ان يحتل المركز الثاني بين البنوك الفلسطينية من حيث حجم نمو هذه المحفظة بنسبة بلغت 31% مقارنة مع اجمالي نمو نسبته حوالي 15% لجميع البنوك الفلسطينية في محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة في الضفة الغربية.

وعلى صعيد رأس المال المدفوع، استطاع البنك الوطني في العام 2014 أن يصبح ثاني اكبر بنك فلسطيني من حيث حجم رأس المال المدفوع بعد أن رفع رأس ماله الى 70,968,206 اثر طرحه ل 25 مليون سهما ضمن اكتتاب ثانوي عام تمت تغطيته بنسبة وصلت الى حوالي 83%.

الزيادة التي حصلت في رأس مال البنك انعكست بدورها على ترتيب البنك من حيث قيمته السوقية، والتي بلغت 91.548.986 مليون دولار امريكي وهذا خير دليل على قدرته التنافسية الكبيرة، ليحتل المركز الثاني بين البنوك الفلسطينية في العام 2014 من حيث قيمته السوقية.

يعمل البنك الوطني من خلال فروعه الثمانية المنتشرة في كل من رام الله ونابلس والخليل وجنين ودورا وبيت لحم والرام ومكتب النقد في شركة ترست – نابلس، وبصدد افتتاح 3 فروع جديدة في العام 2015.

حجم الاستثمار الرأسمالي في المصرف:

بلغت قيمة حجم الاستثمار الرأسمالي في المصرف مبلغ 4,894,491 دولار أمريكي خلال العام 2014 حيث يمثل هذا البند قيمة الاضافات التي تمت على العقارات والالات والمعدات والموجودات الغير ملموسة.

أكبر خمسة عشر مساهماً

كما بتاريخ 2014-12-31

شركة المشاريع الإستثمارية

عدد الأسهم	14,599,900.00
النسبة%	20.57

شركة الاتصالات الفلسطينية

عدد الأسهم	10,500,000.00
النسبة%	14.80

SIRAJ PALESTINE FUND I HOLDING

عدد الأسهم	6,897,107.00
النسبة%	9.72

SIRAJ PALESTINE FUND I ,LTD

عدد الأسهم	4,945,000.00
النسبة%	6.97

السهم للاستثمار والأوراق المالية – محافظ

عدد الأسهم	4,062,987.00
النسبة%	5.73

شركة فلسطين للتنمية والاستثمار م.خ.م

عدد الأسهم	3,000,000.00
النسبة%	4.23

شركة بيرزيت للأدوية

عدد الأسهم	2,647,723.00
النسبة%	3.73

شركة مسار العالمية للاستثمار م.خ

عدد الأسهم	1,800,654.00
النسبة%	2.54

RASMALA PALESTINE EQUITY FUND - T

عدد الأسهم	1,793,486.00
النسبة%	2.53

شركة اوركيد الاستثمارية

عدد الأسهم	1,673,847.00
النسبة%	2.36

شركة ترست العالمية للتأمين

عدد الأسهم	1,500,000.00
النسبة%	2.11

فضل مصطفى فضل حماد

عدد الأسهم	910,000.00
النسبة%	1.28

شركة بيتي للتطوير العقاري

عدد الأسهم	875,652.00
النسبة%	1.23

شركة السنابل للتجارة والاستثمار

عدد الأسهم	750,000.00
النسبة%	1.06

صندوق الادخار لموظفي البنك الوطني

عدد الأسهم	564,115.00
النسبة%	0.79

المجموع

عدد الأسهم	56,520,471.00
النسبة%	79.65

أعضاء مجلس الإدارة

كما بتاريخ 31-12-2014

السيد طلال كاظم عبد اللّه ناصر الدين

رئيس مجلس الإدارة

صفة التمثيل:
شخصي

السيد عمر منيب المصري

نائب رئيس مجلس الإدارة

صفة التمثيل:
شركة المشاريع الإستثمارية

السيد سمير زريق

عضواً

صفة التمثيل:
شركة مسار العالمية للإستثمار

السيد كمال أبو خديجة

عضواً

صفة التمثيل:
شركة الإتصالات الفلسطينية

السيده دينا منيب المصري

عضواً

صفة التمثيل:
شركة المشارق الإستثمارية

السيد سلامة خليل

عضواً

صفة التمثيل:
شركة الإتصالات الفلسطينية

السيد إيهاب الأشقر

عضواً

صفة التمثيل:
ممثلاً عن صغار المساهمين

السيد أمجد حسون

عضواً

صفة التمثيل:
شركة فلسطين للتنمية والإستثمار «باديكو»

السيد نمر عبد الواحد

عضواً

صفة التمثيل:
شركة مسار العالمية للإستثمار

نبذة أعضاء مجلس الإدارة

طلال ناصر الدين
رئيس مجلس الإدارة

أسس وعمل في شركة بيرزيت للأدوية منذ عام 1974 وأصبح مديراً عاماً لها في عام 1984 ورئيساً لمجلس إدارتها في عام 1991 وحتى يومنا هذا.

عضواً سابقاً في صندوق الاستثمار الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية. احد مؤسسي مركز التجارة الفلسطيني وجمعية رجال الأعمال الفلسطينية واتحاد الصناعات الفلسطينية حيث ترأس الاتحاد في الأعوام 1999 وحتى 2003.

يترأس مجالس إدارة البنك الوطني وشركة التكافل الفلسطينية للتامين، وبتروبال للزيوت المعدنية، ولوتس للاستثمارات المالية، وشركة أبراج للتنمية والاستثمار، وعضو مجلس إدارة في شركة الاتصالات الفلسطينية.

يحمل ناصر الدين شهادة ماجستير في الكيمياء من الجامعة الأمريكية في بيروت

عمر منيب المصري
نائب رئيس مجلس الإدارة

عمر منيب المصري رجل أعمال معروف على مستوى العالم العربي و يمتلك خبرة 24 عاما في القطاع المصرفي. يشغل منصب المدير التنفيذي لشركة Edgo منذ العام 2006، وهي شركة إقليمية رائدة في مجال البنية التحتية والنفط والغاز والمياه وقطاع الطاقة. أسس المصري عام 1996 مجموعة أطلس الاستثمارية التي تعنى بالاستثمار المصرفي على مستوى اقليمي وتولى ادارتها. في العام 2004 استحوذ البنك العربي على المجموعة وضمها لتصبح الذراع

الاستثماري له (التي تعرف اليوم بـ AB Invest)، وعلى اثر ذلك تم تعيين المصري كأول رئيس للاستثمارات المصرفية العالمية لدى البنك العربي. قام المصري ايضا بتمثيل البنك العربي بعدة شركات شقيقة ومملوكة من قبله، ومن ضمنها البنك العربي الوطني في السعودية. يعتبر المصري أول الحاصلين على رخصة مستشار مالي ووسيط مالي ومدير استثمار من قبل هيئة الاوراق المالية في الأردن. تم دعوة المصري في عام 2004 ليساهم في تأسيس Dubai International Financial Exchange من خلال عضوية في DIFX Practitioner Commission.

في اوائل التسعينيات، عمل المصري مديرا للاستثمارات المالية لدى Foreign & Colonial Emerging Markets في المملكة المتحدة، حيث اسس وأدار اول صندوق استثماري للشرق الأوسط في العالم والذي تم ادراجه في بورصة نيويورك.

يحمل المصري شهادة البكالوريوس في العلوم المصرفية من جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية، وتابع مسيرته الاكاديمية بإكمال دورة تدريبية مكثفة لمدة سنتين في التسهيلات الائتمانية في Philadelphia National Bank/Wharton Business School في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى اثره عمل على ادارة محفظة التسهيلات لـ Philadelphia National Bank في اليابان و تايلاند. انضم المصري الى 'Young Presidents Organization في العام 2001، وتم اختياره في عام 2009 كأفضل قيادي شاب من قبل منتدى الاقتصاد العالمي.

سمير زريق
عضواً

رجل أعمال بارز، وهو شريك في شركة مسار العالمية القابضة والتي تدير مجموعة من الشركات التابعة وشبكة متنوعة من الاستثمارات. يشرف السيد زريق على استثمارات المجموعة في القطاع المالي منذ أكثر من 15 عاماً ضمن خبرته الاستثمارية التي تجمع بين قوة المعرفة وبراعة المهارات والتي قاد بإثرها العديد من الشركات للتفوق في أدائها مقارنة بأقرانها.

يشغل السيد زريق منصب عضو في لجنة الاستثمار التابعة لصندوق سراج فلسطين الأول، الصندوق الاستثماري المتخصص في الاستثمار في الملكية الخاصة في فلسطين برأس مال قدره 90 مليون دولار، ويوّجه فريق مديري الاستثمار في صفقات استراتيجية ضمن مهاراته الفريدة في التفكير التحليلي والتفاوض وإدارة الأصول. ومن خلال منصبه كرئيس تنفيذي لشركة سهم للاستثمار والأوراق المالية، شركة وساطة وخدمات استثمارية فلسطينية رائدة، قاد السيد زريق الشركة للتموضع في أعلى الرتب من حيث الحصة السوقية في بورصة فلسطين والشراكات الاستراتيجية وخدمات الأبحاث وإدارة الإصدار، ليجنّد تفانيه في رفع معايير الخدمات المالية في فلسطين. ومسخّراً لشبكة علاقاته الناجحة ومهاراته القيادية، يترأس السيد زريق مجلس إدارة شركة فلسطين للاستثمار والإنماء، شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة فلسطين، كما يشغل منصب عضو مجلس إدارة في البنك الوطني، البنك الأسرع نمواً في فلسطين. أيضاً، يشغل السيد زريق منصب عضو مجلس إدارة في شركة بيتي للاستثمار العقاري، المطور العقاري لمدينة روابي، أول مدينة فلسطينية يتم تصميمها وفق مخطط تنظيمي هيكلي وبشراكة مع شركة الديار القطرية. وضمن إخلاصه للنجاح والتشبيك على مستوى العالم، يشغل السيد زريق مركز رئيس منظمة الرؤساء الشباب YPO – فرع فلسطين. كما ويلتزم السيد زريق بالتنمية المستدامة للقطاع الخاص الفلسطيني من خلال تعزيز عناصر النشاط الاقتصادي ويشغل منصب رئيس مجلس إدارة رجال الأعمال الفلسطينين/ القدس ورئيس مجلس إدارة اتحاد جمعيات رجال الأعمال الفلسطينين.

سلامة خليل
عضواً

انضم السيد سلامة خليل للعمل في مجموعة الاتصالات الفلسطينية كرئيس للإدارة المالية في شهر آذار من العام 2013، ليتولى مهمة إدارة الشؤون المالية والإدارية في المجموعة، ويشتمل الدور الذي يقوم به السيد خليل بالأشراف وتطوير الادارة المالية والإدارية والموارد البشرية والتخطيط ووضع الإستراتيجيات الماليه في المجموعة.

عمل السيد خليل كنائب للرئيس للشؤون المالية في مجموعة بلوم القابضة في أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة، وقبل انتقاله للعمل في مجموعة بلوم، عمل السيد خليل كمدير للتدقيق في شركة آرنست ويونج في رام الله.

السيد خليل حاصل على شهادة بكالوريس في المحاسبة من جامعة بير زيت منذ عام 2000 إلى جانب العديد من الشهادات الدولية المتخصصة في المجالات المالية والمحاسبية وهي (CPA، CIA، CPFS، MFC)

دينا منيب المصري
عضواً

دينا منيب المصري، عضو مجلس ادارة للعديد من شركات القطاع الخاص والعام الكبيرة في فلسطين، ومعروفة على الصعيد المحلي بنشاطها في دعم المجالات الخيرية والمبادرات التي تعزز التنمية الثقافية وتمكين الفلسطينيين من خلال مؤسسة منيب رشيد المصري للتنمية.

عملت المصري في التسعينات في بنك Manufacturers Hanover

في مدينة نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية لمدة 3 سنوات، ثم انتقلت الى بريطانيا لإدارة مكتب العائلة هناك. في العام 1995 انتقلت المصري الى فلسطين حيث شاركت عائلتها في انشاء العديد من الشركات في مختلف القطاعات والتي شملت شركات السلع الاستهلاكية، والمشروبات، والبناء بالإضافة الى شركات تجارة السيارات.

تحمل المصري شهادة الماجستير في الدراسات البيئية بالإضافة الى شهادة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية من جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية.

كمال أبو خديجة
عضواً

يشغل السيد كمال ابو خديجة حالياً منصب مدير عام شركة راسل اكسبريس/فيديكس وهو شريك رئيسي فيها، ويزخر تاريخه العملي بترؤسه لعديد من المناصب في شركات فلسطينية رائدة، اذ عمل ابو خديجة كنائب رئيس تنفيذي وكمدير مالي لمجموعة الاتصالات الفلسطينية والتي يمثلها في مجلس ادارة البنك الوطني.

كما وشغل أبو خديجة منصب المدير المالي لكل من شركة التوريدات الطبية وشركة يونيبال وشركة المشروبات الوطنية-كوكا كولا. وخلال عمله مع هذه الشركات، قاد أبو خديجة العديد من عمليات اعادة الهيكلة والشراء والبيع والاندماج الهامة التي حدثت فترة عمله.

خدم أبو خديجة كعضو مجلس ادارة في عديد من الشركات الفلسطينية مثل بريكو، وبوابة أريحا، وفيتيل وغيرها. بالإضافة الى عضويته في مجالس ادارة بعض المؤسسات الأهلية.

يحمل أبو خديجة شهادة الماجستير في ادارة الأعمال من جامعة كيلوغ الأمريكية التابعة لجامعة نورثوستيرن بولاية شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية.

*إيهاب الأشقر
عضواً

يشغل السيد ايهاب الأشقر مناصب عديدة في مؤسسات فلسطينية كبيرة ومرموقة، من ضمنها رئيس مجلس ادارة شركة ترست العقارية ورئيس مجلس ادارة شركة ترست للسياحة والسفر، الى جانب ذلك يعمل الأشقر نائبا لرئيس مجلس ادارة شركة واصل للتوزيع والخدمات اللوجستية بالإضافة الى كونه مستشارا لمجلس ادارة شركة التكافل الفلسطينية للتأمين، وعضوا في مجلس ادارة شركة المطاحن للقمح الذهبي.

أمجد حسون
عضواً

يشغل السيد أمجد حسون حاليا منصب رئيس الادارة المالية في باديكو القابضة، ولديه خبرة في مجال المحاسبة والإدارة المالية وإدارة الاستثمار لما يزيد عن 20 عاما. ويشغل حسون أيضا منصبي نائب رئيس مجلس إدارة فلسطين للاستثمار الصناعي، ونائب رئيس مجلس إدارة شركة دواجن فلسطين. مثّل حسون باديكو القابضة في عضوية مجلس الادارة في العديد من الشركات المساهمة العامة والخاصة التابعة والحليفة لباديكو القابضة. يحمل حسون شهادة البكالوريوس تخصص محاسبة من جامعة بيرزيت، وأنهى حديثا دراسة الماجستير في تخصص تمويل الشركات من جامعة ليفربول البريطانية.

نمر عبد الواحد
عضواً

يشغل السيد نمر عبد الواحد حاليا منصب الرئيس المالي لشركة بيتي للاستثمار العقاري- الشركة المطورة لمدينة روابي الفلسطينية- عمله لأكثر من ثلاثة عشر عاماً في مجال الإدارة المالية والتدقيق أكسبه خبرةً كبيرة في التحليل المالي وإدارة المخاطر، ووضع الموازنات والخطط المالية، محاسبة البنوك، إضافةً إلى كفاءة في تقييم الأهداف المالية وخطط الأعمال على المدين القصير والطويل. سابقاً لالتحاقه بشركة بيتي، عمل على مدى سبع سنوات في تدقيق الحسابات حيث شغل منصب مدير تدقيق في شركة أرنست ويونغ العالمية. اضافة الى ما ذكر هو عضو مجلس إدارة في عدد من الشركات الفلسطينية جزء منها مدرج في سوق فلسطين للأوراق المالية. السيد عبد الواحد حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، وعلى شهادة مدقق حسابات قانوني من الولايات الامريكية المتحدة (CPA)، كما أنه عضوا في الجمعية الأمريكي للمحاسبين القانونيين.

*عضو مستقيل قبل نهاية العام 2014

دور رئيس مجلس الإدارة

يمارس رئيس مجلس الإدارة جميع المهام والصلاحيات الممنوحة له بموجب القوانين النافذة في فلسطين وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ويقوم بممارسة المهام والصلاحيات المفوضة إلية من المجلس. ويراعى في منصب رئيس المجلس الفصل بين منصبي رئيس المجلس والمدير العام ويقوم رئيس مجلس الإدارة بالأدوار الرئيسية التالية :

- الحفاظ على علاقة الثقة المتبادلة بين الأعضاء، وإقامة علاقة بناءة بين المجلس والإدارة التنفيذية.
- التأكد من توفر معايير الحوكمة لدى البنك وضمان اتخاذ قرارات المجلس استناداً لأسس سليمة، والعمل على تعزيز وضمان التعبير عن الآراء ووجهات النظر المختلفة ومناقشتها في إطار عملية صنع القرار.
- التأكد من وصول المعلومات إلى أعضاء المجلس والمساهمين في الوقت المناسب.

اجتماعات مجلس الإدارة:

تم عقد ستة اجتماعات لمجلس الإدارة خلال العام 2014 وفقاً للتفاصيل الواردة أدناه

الأعضاء	المنصب	عدد مرات الحضور	نسبة الحضور
السيد طلال ناصر الدين	رئيس المجلس	6	%100
السيد عمر المصري	نائب رئيس المجلس	6	%100
السيد سمير زريق	عضواً	6	%100
السيدة دينا المصري	عضواً	6	%100
*السيد سلامة خليل	عضواً	4	%67
السيد كمال ابوخديجة	عضواً	5	%83
السيد إيهاب الاشقر	عضواً	6	%100
السيد نمر عبد الواحد	عضواً	6	%100
السيد أمجد حسون	عضواً	6	%100

*تم انتداب السيد سلامة خليل ممثلاً عن شركة الاتصالات الفلسطينية في شهر نيسان 2014

ممارسات مجلس الإدارة وتضارب المصالح:

تنطوي الحاكمية المؤسسية لدى البنك الوطني على أبعاد تتصف بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية فيما يتعلق بممارسات المجلس وتضارب المصالح من خلال :

- قيام كل عضو في المجلس وكل مسؤول رئيسي في البنك بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بوجود أو إمكانية وجود تضارب بين مصالحه ومصالح المصرف .
- يجب على كل عضو في المجلس وكل مسؤول رئيسي في المصرف بذل كافة الجهود اللازمة التي تضمن عدم تضارب مصالحه الشخصية مع مصالح المصرف.
- يجب على كل عضو في المجلس وكل مسؤول رئيسي في المصرف الافصاح عن ذمتة المالية ومصالحه الشخصية بشكل مباشر او غير مباشر.

الإقرارات التي تم اتخاذها خلال العام 2014:

يقر مجلس الإدارة بأنه لا توجد أي امور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل المصرف، كما ويؤكد ويقر على صحة الأمور التالية:

- صحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات المالية الواردة في التقرير السنوي.
- وجود نظام رقابة فعّال في المصرف وأنظمة ضبط ورقابة داخلية على الإبلاغ المالي في البنك ويؤكد على المحافظة على هذه الأنظمة.
- وجود اطار عمل مستخدم لتقييم فاعلية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في المصرف.

كما وتم اتخاذ كافة القرارات خلال العام 2014 بالتصويت عليها من قبل مجلس ادارة البنك بالإجماع.

اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة

لجنة التدقيق

- السيد نمر عبد الواحد – رئيساً
- السيد ايهاب الأشقر– عضواً
- السيد أمجد حسون – عضواً

لجنة التسهيلات

- السيد سمير زريق – رئيساً
- السيد طلال ناصر الدين– عضواً
- السيدة دينا المصري – عضواً
- السيد كمال أبو خديجة – عضواً

لجنة الإستثمار

- السيد عمر المصري – رئيساً
- السيد طلال ناصر الدين – عضواً
- السيد سلامة خليل – عضواً
- السيد سمير زريق – عضواً

لجنة المخاطر والحوكمة

- السيد ايهاب الأشقر – رئيساً
- السيد أمجد حسون – عضواً
- السيد نمر عبد الواحد – عضواً

لجنة المكافئات والترشيحات

- السيد طلال ناصر الدين – رئيساً
- السيد عمر المصري – عضواً
- السيد سمير زريق – عضواً
- السيد ايهاب الأشقر– عضواً

اللجان التنفيذية

1- لجنة التسهيلات

تتألف لجنة التسهيلات من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة ، وتكون ذات مهام وصلاحيات محددة ومكتوبة معتمدة من قبل مجلس الإدارة. ويترتب على لجنة التسهيلات المهام والصلاحيات التالية:

1. دراسة ملفات التسهيلات و إقرار منح التسهيل للمبالغ التي تتجاوز 750 ألف دولار امريكي.
2. إطلاع مجلس الإدارة بشكل واف ودوري على وضع المحفظة الائتمانية للبنك من حيث حجمها والتطورات الناشئة عليها والتسهيلات المصنفة والمخصصات المعدة لمواجهة أية خسائر وجهود المتابعة والتحصيل. ويفترض باللجنة إعلام مجلس الإدارة بشكل فوري بأي تغيرات جوهرية تطرأ على وضع المحفظة الائتمانية للبنك.
3. وضع السياسة الائتمانية للبنك وشروط منح التسهيلات والضمانات والسقوف الائتمانية وحدود صلاحيات لجنة التسهيلات في الإدارة العامة ولجان التسهيلات في الفروع، بما يتوافق مع قوانين وتعليمات سلطة النقد وقرارات وتوصيات لجنة إدارة المخاطر والمعايير البنكية وعرضها على مجلس الإدارة للمصادقة، كما تترتب على اللجنة مسؤولية مراجعة السياسات الائتمانية دورياً وتحديثها بما يتناسب مع التطورات في البيئة الاقتصادية والسياسية والبنكية والتغيرات في وضع البنك.
4. إقرار الخطط التسويقية المعدة من الإدارة التنفيذية لمنح التسهيلات الائتمانية بكافة أشكالها.
5. التأكد من التزام الإدارة التنفيذية بالسياسات الائتمانية وبالصلاحيات التي يحددها مجلس الإدارة.
6. دراسة طلبات منح و/أو تجديد التسهيلات والتمويل المرفوعة من لجنة التسهيلات في الإدارة التنفيذية واتخاذ القرار المناسب

بشأنها وفق الصلاحيات والسقوف المناطة باللجنة، ورفع التوصيات على طلبات التسهيلات ذات المبالغ التي تزيد عن صلاحيات اللجنة مشفوعة بالتنسيبات اللازمة لمجلس إدارة البنك.

7. دراسة وضع الديون المتعثرة القائمة ووضع الخطط اللازمة للعمل على تخفيضها والتأكد من مدى كفاية المخصصات مقابلها وفقاً لتعليمات سلطة النقد إضافة لتقديم التوصيات المتعلقة بإعدام هذه الديون.

دورية اجتماع اللجنة: أسبوعي

2- لجنة الاستثمار

تتألف لجنة الاستثمار من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة وله أن يعززها بأعضاء من الإدارة التنفيذية والأقسام المعنية على أن تكون أغلبية أعضائها من مجلس الإدارة، وتكون ذات مهام وصلاحيات محددة ومكتوبة معتمدة من قبل مجلس الإدارة. ويترتب على لجنة الاستثمار المهام والصلاحيات التالية:

1. الإطلاع على جميع التقارير والدراسات المتعلقة بوضع التوظيفات الخارجية واستثمارات البنك الحالية وأوضاع الأسواق المالية المحلية والدولية وجميع البيانات التي تمكن اللجنة من أداء مهامها بكفاءة ومهنية.
2. إطلاع مجلس الإدارة وبشكل دوري على وضع محافظ البنك الاستثمارية، وإطلاعه دون تأخير بأي تغيرات جوهرية تطرأ على وضع هذه الاستثمارات.
3. وضع السياسة الاستثمارية للبنك ومراجعتها وتحديثها دورياً والتأكد من توافقها مع القوانين والتعليمات السارية والمعايير البنكية، وعرضها على مجلس الإدارة للمصادقة عليها، على أن تحدد السياسة بشكل واضح آلية اتخاذ القرارات الاستثمارية وسقوف الصلاحيات وسقوف المراكز المختلفة بما يتوافق مع توصيات وقرارات لجنة إدارة المخاطر.
4. الموافقة على الاستثمار وامتلاك الأوراق المالية المختلفة وفقاً للصلاحيات المحددة للجنة من قبل مجلس الإدارة ورفع التوصيات لمجلس الإدارة حول القرارات الاستثمارية التي تتجاوز صلاحية اللجنة.
5. التأكد من التزام الإدارة التنفيذية بتنفيذ القرارات الاستثمارية وبالسقوف والصلاحيات المحددة من اللجنة.

دورية اجتماع اللجنة: اجتماع كل شهرين

اللجان الرقابية

1- لجنة المكافآت والحوافز

تتألف لجنة الانتقاء والمكافآت في البنك من أربعة أعضاء، وتتولى اللجنة وإجراءات ترشيح أعضاء مجلس الإدارة، وسياسات مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين، وعمليات تقييم المجلس والمدراء التنفيذيين، وضع خطط الإحلال الوظيفي، كما تقوم هذه اللجنة بتحديد تعويضات أعضاء مجلس الإدارة بما يشمل الرواتب والمكافآت وغيرها، وتتولى هذه اللجنة أية مسؤوليات تتعلق بأعضاء مجلس الإدارة من حيث التدريب المستمر والوصول إلى المعلومات والدعم الفني.

- تتولى لجنة المكافآت والحوافز مسؤولية توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من اطلاعهم المستمر على أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل البنكي. وتحقيقاً لذلك يقوم البنك بتشجيع أعضاء مجلس إدارته على حضور الندوات والمناسبات التي تتيح لهم فرصة اللقاء مع المؤسسات والشركات المحلية والعالمية.
- توصي لجنة المكافآت والحوافز بالمكافآت (بما في ذلك الراتب الشهري والميزات الأخرى) للمدير العام. كما تقوم اللجنة بمراجعة المكافآت (بما في ذلك الرواتب) الممنوحة لباقي أعضاء الإدارة التنفيذية.
- تتولى لجنة المكافآت والحوافز، مسؤولية التأكد من وجود سياسة مكافآت لدى البنك تضمن أن تكون المكافآت والرواتب كافية لاستقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم، وبما يتماشى مع المكافآت والرواتب الممنوحة من قبل البنوك المماثلة في السوق.

دورية اجتماع اللجنة: اجتماعين خلال العام

2- لجنة التدقيق الداخلي

تتألف لجنة المراجعة والتدقيق من ثلاثة أعضاء من مجلس إدارة البنك ويحرص مجلس الإدارة على امتلاك أعضاء اللجنة على « الخبرة المالية المناسبة، والقدرة على قراءة وفهم القوائم المالية للبنك، وإدراك المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وإجراءات إعداد التقارير، وفهم وسائل وطرق الرقابة الداخلية» ويتمثل دور اللجنة في مساعدة مجلس الإدارة في متابعة أدوات الرقابة المالية للبنك مع التركيز على نزاهة أدوات الرقابة الداخلية وسلامة التقارير المالية، وتمتع المدقق الخارجي للبنك بالمؤهلات المناسبة والاستقلالية، وأداء التدقيق الداخلي للبنك ومدققة الخارجي ومراقب الامتثال ومن أجل تنفيذ دورها، تتمتع اللجنة بالسلطات والمسؤوليات التالية:

- تقوم اللجنة بتقديم التوصيات حول ترشيح المدقق الخارجي وتحديد أتعابه، وتقييم استقلالية المدقق الخارجي وموضوعيته ومراجعة خطة المدقق الخارجي والتأكد من احتوائها على كافة أنشطة البنك.
- الإشراف المباشر على دائرة التدقيق الداخلي بما يشمل (مراجعة واعتماد خطة التدقيق السنوية وميثاق التدقيق، ووضع آلية واضحة لمساءلة مدير وموظفي التدقيق الداخلي، وضمان استقلالية دائرة/ جهاز التدقيق الداخلي بحيث يكون ارتباط التدقيق الداخلي مباشرة مع اللجنة، وتقديم التوصيات بخصوص

اختيار وتعيين وإنهاء خدمة مدير التدقيق الداخلي والموازنة المخصصة للتدقيق وتحديد رواتبهم ومكافآتهم وعلاواتهم السنوية ومتابعة مدى استجابة الإدارة لتوصيات اللجنة والنتائج التي تتوصل إليها).

- والتأكد من توفر النزاهة والموضوعية في عمل التدقيق الداخلي من حيث قدرة التدقيق الداخلي على تنفيذ مهامه بحرية كاملة وبعيداً عن أي تحيز.
- مراجعة نظم الرقابة المالية والرقابة الداخلية للبنك.
- مراجعة القوائم المالية المرحلية والسنوية للبنك ومناقشتها مع الإدارة والمدقق الخارجي.
- الإشراف على التزام البنك بالمتطلبات القانونية والتنظيمية
- التنسيق مع لجنة إدارة المخاطر بما يكفل بيان وضع البنك المالي وأدائه.
- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير التدقيق الداخلي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها من الإدارة التنفيذية للمعالجة والتصويب، وإجراء المساءلات التي تراها اللجنة ضرورية بما يكفل فعالية التدقيق الداخلي.
- مراجعة التقارير التي يعدها مراقب الامتثال في البنك ومتابعة التزامه بدليل إجراءات العمل ومدى شمول تقارير لكافة نواحي العمل وفق متطلبات سلطة النقد ذات العلاقة.
- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير سلطة النقد ومتابعة الإجراءات المتخذة والتأكد من تنفيذها ورفع التوصيات بشأنها لمجلس الإدارة.
- تحرص اللجنة على تطبيق نظام يتيح للموظفين الإبلاغ بشكل سري عن مخاوفهم بشأن المخالفات المحتملة وبطريقة تجعل من الممكن التحقيق في هذه المخالفات بشكل مستقل ومتابعتها دون تعرضهم للعقاب من رؤسائهم أو المعاملة السيئة من زملائهم. وتتولى لجنة المراجعة والتدقيق مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات
- قيام اللجنة بصورة منتظمة بتقديم تقارير عن أعمالها إلى المجلس.

دورية اجتماع اللجنة: اجتماع كل شهرين

3- لجنة إدارة المخاطر والحوكمة

تتألف لجنة المخاطر من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة، تكون ذات مهام وصلاحيات محددة ومكتوبة ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة، ويترتب على لجنة إدارة المخاطر تحديد وإدراك كافة أنواع المخاطر المختلفة التي قد يتعرض لها البنك، بما يشمل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، مخاطر أسعار الفوائد، وأسعار الصرف، وأسعار السلع) ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر عدم الامتثال ومخاطر الدول ومخاطر السمعة وأية مخاطر أخرى) كذلك تتولى اللجنة الإشراف على إطار حوكمة البنك

وتمارس اللجنة المهام التالية:

- تقوم اللجنة بالتأكد من وجود بيئة مناسبة لإدارة المخاطر في البنك بحيث يشمل ذلك دراسة مدى ملائمة الهيكل التنظيمي للبنك ووجود كادر مؤهل يعمل بشكل مستقل على إدارة المخاطر الأساسية التي تواجه البنك، وفق نظام واضح لإدارة المخاطر، على أن يوفر هذا النظام بالحد الأدنى ما يلي:
  - توفر المراقبة الملائمة للمخاطر من قبل المجلس والإدارة العليا.
  - تحديد وقياس وضبط كافة المخاطر المرتبطة بالأنشطة البنكية.
  - إيجاد السبل الملائمة لتخفيض مستوى المخاطر والخسائر التي قد تنجم عنها.
  - الاحتفاظ برأس المال اللازم لمواجهتها.
- تقوم لجنة إدارة المخاطر بمراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر لدى البنك قبل اعتمادها من المجلس. وتقع على عاتق إدارة البنك التنفيذية مسؤولية تنفيذ هذه الإستراتيجيات بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات إدارة مختلف أنواع المخاطر.
- يتم اقتراح هيكل دائرة المخاطر، وعملية تطويرها من قبل الإدارة التنفيذية للبنك بحيث تتم مراجعته من قبل لجنة إدارة المخاطر واعتماده من المجلس.
- تواكب لجنة إدارة المخاطر التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك، وتقوم برفع تقارير دورية إلى المجلس حول تلك التطورات.
- تحديد المخاطر المصاحبة لأعمال المصرف ووضع استراتيجية شاملة حالية ومستقبلية حول درجة تحمل المخاطر والحد منها والإشراف على تنفيذ الإدارة التنفيذية العليا لتلك الإستراتيجية.
- مراجعة التقارير الصادرة عن دائرة ادارة المخاطر ورفع تقارير للمجلس بالخصوص.
- التحقق من التزام الإدارة التنفيذية بسياسات إدارة المخاطر ومدى نجاحها في تحقيق النتائج والأهداف المرسومة.

دورية اجتماع اللجنة: ربع سنوي

ومن مهام لجنة الحوكمة:

- الإشراف على تطبيق إطار سياسة الحوكمة وذلك بالعمل مع الإدارة ولجنة التدقيق.
- تزويد المجلس بالتقارير والتوصيات بناء على النتائج التي تتوصل اليها من خلال القيام بمهامها بما يشمل تقييم مدى الإلتزام بدليل حوكمة المصرف ومقترحاتها لتعديل الدليل حتى يتوافق مع الممارسات الفضلى.

دورية اجتماع اللجنة: مرتين خلال العام

الإدارة التنفيذية

كما هي بتاريخ 2014/12/31

أحمد الحاج حسن–المدير العام

يشغل السيد أحمد الحاج حسن منصب المدير العام للبنك الوطني منذ اواخر العام 2010، قاد البنك خلال هذه الفترة إلى انجازات كبيرة كان من أبرزها تصنيف البنك كالبنك الأسرع نموا في الشرق الأوسط للعام 2014. شغل الحاج حسن العديد من المناصب الهامة والحيوية، ففي العام 2009 عمل مديرا عاماً للإدارة العامة للأوراق المالية في هيئة سوق رأس المال الفسطينية، وتولى قبل ذلك عدة مناصب في سلطة النقد الفلسطينية ومنها: مديرا لدائرتي السلامة الكلية وإدارة الاحتياطي. وكانت بدايات مشواره العملي في الجامعة الأمريكية بمدينة جنين والذي عمل فيها محاضرا للعلوم المالية والمحاسبة في كلية التجارة.

يحمل الحاج حسن شهادة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبة من جامعة برادفورد في بريطانيا، كما وحصل على شهادة دبلوم عالي في الأسواق المالية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في الأردن، بالإضافة شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة بيرزيت.

مروان مزهر–نائب المدير العام

يشغل السيد مروان مزهر منصب نائب المدير العام للبنك الوطني منذ اواخر العام 2012، ويعتبر مزهر من الرواد المؤسسين للبنك منذ نشأته وبداياته في العام 2006. شغل مزهر العديد من المناصب داخل اروقة البنك، فتولى منصب مساعد المدير العام للشؤون المالية والإستراتيجية في بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة عام 2011، بعد ان كان يعمل مديرا لدائرة الرقابة المالية في العام 2006. في العام 2005 عمل مزهر مدققا للحسابات في شركة KPMG، بدأ مزهر مشواره العملي في الإدارة الإقليمية للبنك العربي في العام 2002 لغاية 2005 حيث شغل هناك مناصب عديدة.

يحمل مزهر شهادة الدكتوراه الفخرية في الإدارة الاستراتيجية من جامعة International Personnel Academy في أوكرانيا، وحاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بيرزيت والتي أنهى منها أيضاً دراسته للبكالوريوس في المحاسبة.

أسامة حرز اللّه –نائب المدير العام

يشغل السيد أسامة حرزالله منصب نائب المدير العام للبنك الوطني منذ نهاية العام 2012، والذي انتقل للعمل فيه اثر اندماج بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة مع البنك العربي الفلسطيني للاستثمار، بعد ان كان يشغل منصب نائب المدير العام في البنك الأخير منذ العام 1997. عمل حرزاللّه في وقت سابق مع البنك الأهلي الأردني في المملكة الأردنية الهاشمية، وفي العام 1994 تم انتدابه للعمل على إعادة تأهيل وافتتاح الفروع التابعة للبنك في فلسطين.

يحمل حرزاللّه شهادة ماجستير في المحاسبة والضرائب من جامعة القدس، وحاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة وإدارة الأعمال من الجامعة الأردنية في العام 1993.

عساف بليدي– مساعد المدير العام للخدمات المساندة

يشغل السيد عساف بليدي منصب مساعد المدير العام للخدمات المساندة في البنك الوطني منذ العام 2011. بدأ مشواره العملي منذ تأسيس البنك منذ العام 2005 بتوليه منصب مدير دائرة تكنولوجيا المعلومات. في العام 1995 بدء بليدي عمله مع البنك الأهلي الأردني في فلسطين وشغل منصب رئيس قسم الحاسب الآلي لمدة 10 أعوام هناك. كانت بدايات مشواره العملي في العام 1993 كمدرس لمادتي الرياضيات والحاسوب في المدرسة الأردنية. يحمل بليدي شهادة البكالوريوس في علم الحاسب الآلي من جامعة القدس.

غسان الجيوسي – مساعد المدير العام للعمليات المصرفية

يشغل السيد غسان الجيوسي منصب مساعد المدير العام لشؤون العمليات المصرفية والإجراءات في البنك الوطني وكان له دورا اساسيا ورئيسيا بتأسيس البنك منذ انطلاقته عام 2006. عمل سابقا في بنك القاهرة عمّان مراقبا ومسئولا عن عده دوائر وأقسام بالفروع والعمليات المصرفيه وكان له دورا بارزا بإنشاء وتأسيس الدائرة هناك.
يحمل الجيوسي شهادة بكالوريوس في العلوم المالية والمحاسبة من جامعة الجزائر في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

بهاء مصلح – مساعد المدير العام للتسهيلات

يشغل السيد بهاء مصلح منصب مساعد المدير العام للتسهيلات في البنك الوطني، عمل سابقا في البنك الإسلامي العربي مديرا لدائرة للاستثمار التمويلي لمدة خمسة اعوام، انتقل مصلح بعدها الى البنك العقاري المصري العربي ليشغل منصب المدير التنفيذي للائتمان. وليلتحق بعدها بالبنك الوطني عام 2012 مديرا لمجموعة الخدمات المصرفية.

يحمل مصلح شهادة الماجستير في الإدارة المالية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في المملكة الأردنية الهاشمية.

غسان حمدان – مدير التدقيق الداخلي

يشغل السيد غسان حمدان منصب مدير التدقيق الداخلي في البنك الوطني، وكان له دورا بارزا في تأسيس البنك منذ نشأته في العام 2006 عندما كان يعرف ببنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة. تولى حمدان قبل ذلك العديد من المناصب في الإدارة الإقليمية لبنك القاهرة عمان في فلسطين والذي استمر بالعمل فيه لمدة اثنى عشر عاما، اذ بدء عمله كمفتشا ليترقى ويصبح رئيسا لفريق المفتشين وينتهي به الأمر مديرا لدائرة التدقيق الداخلي للبنك في فلسطين.
يحمل حمدان شهادة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة بغداد في العراق، بالإضافة الى شهادة مدقق لنظام الجودة ISO.

خلدون حسين – مدير دائرة المخاطر

يشغل السيد خلدون حسين منصب مدير دائرة المخاطر في البنك الوطني منذ العام 2011، عمل قبل ذلك مديرا للتدقيق الداخلي في البنك الإسلامي الفلسطيني لمدة سنتين. في العام 2006 تولى حسين ادارة التدقيق الداخلي في الإدارة الإقليمية للبنك العقاري المصري العربي في فلسطين. كان انطلاق حسين في مشواره العملي من سلطة النقد الفلسطينية في العام 1996 وشغل منصب مسؤول فريق تفتيش آنذاك.

يحمل حسين شهادة ماجستير في ادارة الأعمال من جامعة بيرزيت، وحاصل على درجة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة النجاح الوطنية في نابلس.

نائل حمادنة – مدير دائرة الخزينة

يشغل السيد نائل حمادنة منصب مدير دائرة الخزينة برتبة مساعد مدير عام في البنك الوطني منذ العام ٢٠٠٥ ولديه خبرة مصرفية تتجاوز 17 عاما، كان لحمادنة دورا بارزا في تأسيس البنك الوطني عندما كان يعرف ببنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة. بدء حمادنة مشواره العملي في البنك الأهلي الأردني عام 1996 وشغل منصب رئيس دائرة الخزينة هناك. انتقل حمادنة في العام 2001 ليعمل في المؤسسة المصرفية الفلسطينية رئيسا للمتداولين في الخزينة.

يحمل حمادنة شهادة الماجستير في ادارة الأعمال من جامعة بيرزيت، وحاصل على شهادة بكالوريوس في ادارة الأعمال كذلك من الجامعة نفسها.

الأستاذ راتب باسم محيسن – المستشار القانوني

الهيكل التنظيمي للبنك 2014

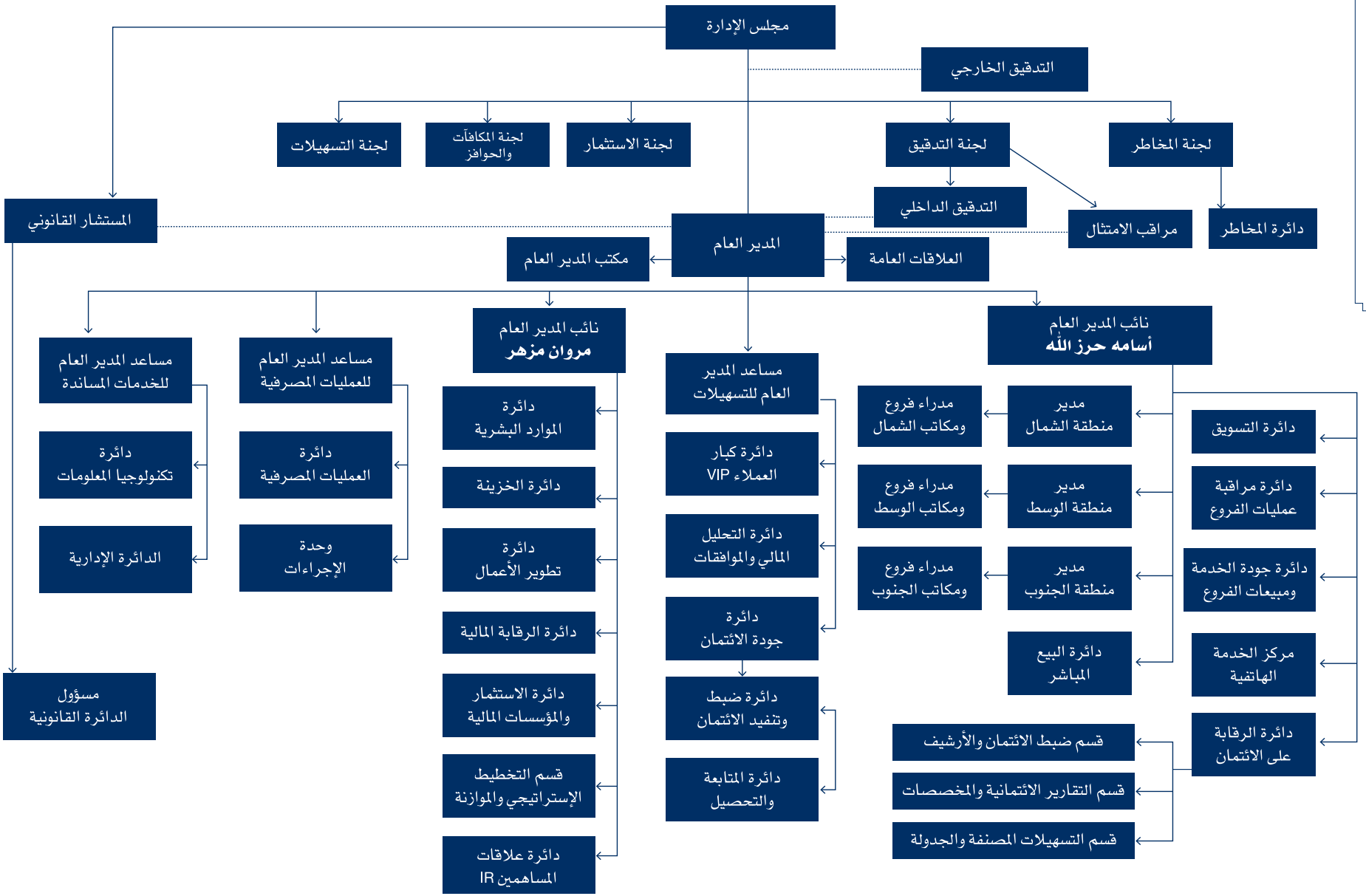

سياسة المخاطر

يتم إدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة وقياسها ومراقبتها بشكل مستمر من خلال دائرة مستقلة ترتبط برئيس لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. ويتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها من خلال السقوف والنسب المحددة والمعتمدة سواءاً من قبل مجلس الإدارة أو سلطة النقد الفلسطينية، كما يتم التأكد من فعالية الضوابط الداخلية وإجراءات السلامة والأمن التي تعمل على التقليل من التأثير على أنشطة البنك.

كما تقوم الإدارة وبمشاركة دائرة المخاطر في البنك بتحليل القوائم المالية للبنك من خلال لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وتحديد حجم المخاطر المختلفة وإتخاذ القرارات اللازمة لإدارتها بما ينسجم مع تطلعات الإدارة في تحقيق العوائد الكافية والمناسبة مع الإحتفاظ بمستويات مقبولة ومسيطر عليها من المخاطر.

كما نشير إلى انه يتم تطبيق تعليمات سلطة النقد فيما يتعلق بالتحقق من مدى قدرة البنك على استيعاب الصدمات من خلال فحص التحمل Stress Testing المبني على أساس سيناريوهات مفترضة يتم تطبيق أثرها على بيانات البنك خلال فترات زمنية معينة وقياس ردة الفعل الناجم عنها وبالتالي وضع الخطط المناسبة لمواجهتها، كما يسعى الدائرة إلى تطبيق تعليمات سلطة النقد فيما يتعلق بمتطلبات بازل ٢ التي تهدف إلى تعزيز قدرات رأس المال على استيعاب الأنواع المختلفة من المخاطر.

يتم رفع تقارير دورية من قبل دائرة المخاطر إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن المجلس بعد عرضها على الإدارة التنفيذية العليا، حيث يتم من خلال هذه التقارير تناول جميع أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك وبيان واقع الحال الخاص بالبنك من خلال هذه التقارير. وتتلخص المخاطر التي يتعرض لها البنك فيما يلي:

مخاطر التشغيل:

هي عبارة عن المخاطر التي تحمل خسارة ناجمة عن عدم نجاعة أو فشل العمليات الداخلية، العنصر البشري، والانظمة والأحداث الخارجية، كما تشمل الإخفاقات في أنظمة المعلومات (التوثيق، التجهيز، التسويات المحاسبية للعمليات المالية)، أو الإخفاق في الرقابة الداخلية والتي تؤدي إلى خسائر غير متوقعة. وبالتالي فإن هذه المخاطر مرتبطة بالأخطاء البشرية، فشل الانظمة وعدم كفاية الإجراءات والرقابة.

حيث يعمل البنك على التقليل من حدوث هذه المخاطر بأقصى قدر ممكن من خلال التأكد من قوة ومتانة إجراءات وسياسات الضبط بما في ذلك التأكد من الفصل في الصلاحيات والرقابة الثنائية على الأنشطة.

مخاطر السوق:

طبيعة أنشطة البنك تعرضه إلى مخاطر تتعلق بأسعار الصرف والفائدة، وفي هذه الإطار يعمل البنك وللسيطرة على هذه المخاطر على تنويع إستثماراته، كما يتم متابعة مخاطر السوق من خلال التقارير الدورية التي تقوم بإعدادها الدوائر المختصة ويتم عرضها من خلال الإجتماعات الخاصة بلجنة الموجودات والمطلوبات ALCO.

مخاطر أسعار الفائدة:

تنجم مخاطر أسعار الفائدة نتيجة إحتمالية تغير أسعار الفائدة مما قد يؤدي إلى التأثير على قيمة التدفقات النقدية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. حيث يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة كنتيجة للفجوات الزمنية لإعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات، وتتم مراقبتها بشكا دوري من قبل دائرة رقابة الخزينة ومن قبل لجنة الأصول والخصوم التي تعتبر دائرة المخاطر عضواً فيها.

يقوم البنك بقياس مخاطر أسعار الفائدة عن طريق وضع حدود دنيا وحدود عليا لفروقات أسعار الفائدة خلال فترات محددة وأيضاً مقابلة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات من خلال إستراتيجيات المخاطر.

مخاطر أسعار الصرف:

هي المخاطر التي يواجهها البنك أثناء قيامه بتنفيذ عمليات تبادل النقد الأجنبي، و/ أو المخاطر الناجمة عن التقلبات في أسعار تبادل العملات و/ أو المخاطر الناجمة عن إعادة تقييم العملات بالإعتماد على أسعار الصرف المعومة. يمكن ان تؤثر على قيمة الأصول والخصوم وعلى المركز التنافسي للبنك ويمكن أن تقود إلى تحقيق خسائر كبيرة.

مخاطر الصرف الأجنبي هو التعرض الحالي أو المستقبلي للأرباح ورأس المال الناجمة عن حركة معاكسة لأسعار صرف العملات.

تنشأ مخاطر أسعار الصرف الأجنبي في حالتين:

1. عدم تطابق بين أصول وخصوم البنك بالعملات المختلفة لكل عملة على حدة (بما في ذلك البنود خارج الميزانية).
2. عدم تطابق التدفقات النقدية للعملات.

هذه المخاطر ستستمر إلى حين تغطية المراكز المفتوحة. حيث أن عدم التطابق يمكن أن يظهر من عدة مصادر مختلفة مثل عمليات الصرف الأجنبي وتقديم الخدمات والمتاجرة والإستثمارات. ومقدار المخاطرة عبارة عن حجم التغيرات المحتملة في أسعار الصرف وحجم ومدة التعرض بالنقد الأجنبي.

هذا ويتم مراقبة مراكز العملات الأجنبية بشكل يومي ويتم إتباع إستراتيجيات للتحوط والتأكد من الإحتفاظ بمراكز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والمتوافقة مع تعليمات سلطة النقد.

مخاطر أسعار الأسهم:

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للإستثمارات في الأسهم، ويعمل البنك على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنويع الإستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات إقتصادية.

مخاطر الإئتمان:

مخاطر الإئتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بإلتزاماته تجاه البنك مما يؤدي إلى حدوث خسائر. يعمل البنك على إدارة مخاطر الإئتمان من خلال وضع سقوف لمبالغ التسهيلات الإئتمانية المباشرة (أفراد / مؤسسات) ومجموع القروض والديون الممنوحة لكل قطاع وكل منطقة جغرافية، كذلك يعمل البنك على مراقبة مخاطر الإئتمان ويعمل بإستمرار على تقييم الوضع الإئتماني للعملاء إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء، ويتبع البنك الأسس التالية في التقليل من مخاطر الإئتمان :

- متابعة وضع التركزات الإئتمانيه لدى البنك للتحقق من عدم وجود أية تجاوزات.
- دراسة أي منتج جديد مقترح تقديمه من حيث المخاطر الخاصه به وتقديم التوصيات.
- مراقبة تصنيف الشركات والأفراد استناداً إلى التصنيف الإئتماني المعمول به.

مخاطر السيولة:

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية إلتزاماته في تواريخ إستحقاقها، وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات وموائمة آجالها والاحتفاظ برصيد كاف من النقد وما في حكمه والأوراق المالية القابلة للتداول. كما تقوم إدارة البنك بمراقبة أوضاع السيولة بشكل دوري وفقاً لتعليمات سلطة النقد التي حددت نسب مئوية من الودائع يتوجب الإحتفاظ بها على الدوام وعدم الهبوط عنها، كما تتم مراقبة أوضاع السيولة في البنك وكذلك النسب المقررة من سلطة النقد من خلال لجنة الموجودات والمطلوبات في الإدارة العامة.

ومن أجل تفادي هذه المخاطر أيضاً على البنك الموازنة وبإستمرار بين آجال إستحقاق الأصول والخصوم بحيث يتوفر لدى البنك وبشكل دائم سيولة نقدية أو أصول مالية سهلة التسييل بدون تحمل خسائر لمواجهة أي طلب على الودائع أو الإلتزامات الأخرى سواء على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل.

الالتزام بمعايير الحوكمة

يلتزم البنك الوطني بتطبيق أعلى معايير الحوكمة الرشيدة، ويتجلى ذلك من خلال تطويرنا لدليل خاص بالحوكمة وفقاً لأحدث المعايير المحلية والدولية في هذا المجال، ووفقاً للتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية بهذا الخصوص، ليتم اعتماده من قبل مجلس ادارة البنك في العام 2015.

إن أهم ما ورد في دليل الحوكمة الخاص بالبنك الوطني، وضع هياكل تنظيمية وتحديث سياساته وإجراءاته وتطبيق أسس الإفصاح بما يتماشى مع متطلبات الحوكمة بما في ذلك الالتزام بأخلاقيات العمل لأهمية حماية مصالح البنك بكافة أطراف ذوي المصالح وبالتالي المحافظة على أداء وسمعة البنك لتحقيق ذلك.

وتقوم العلاقة في البنك بين إدارته ممثلة بمجلس إدارته والإدارة التنفيذية من جهة والمساهمين من جهة أخرى وفق إطار عمل يضمن تطبيق أسس نهج الإدارة السليمة والحوكمة في تحقيق أهدافه وتحقيق المنافع المختلفة لأصحاب المصالح بما في ذلك صغار المساهمين. ويوفر نظام الحوكمة معلومات تفصيلية ودقيقة في الوقت المناسب حول الجوانب الرئيسية المتعلقة بالبنك والمسؤوليات المتعلقة بمجلس إدارته واللجان المختلفة المنبثقة عنه تجاه البنك والمساهمين فيه.

وفي هذا الإطار يحرص البنك الوطني على الالتزام بتطبيق الممارسات السليمة للحوكمة والالتزام بأعلى معايير الكفاءة والدقة في نشاطاته بما يتماشى والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية والتي جاءت منسجمة مع أحدث الممارسات الدولية السليمة ووفق توصيات لجنة بازل المتعلقة بالحوكمة.

كما يقوم البنك بجهود كبيرة لتلبية متطلبات المجتمع الفلسطيني من خلال تقديم الخدمات المصرفية وفق الأسس الحديثة وبطريقة سليمة تضمن تقديمها بطريقة آمنة لأطراف المصالح المختلفة، إضافة إلى مشاركة البنك بتقديم الدعم للأنشطة الاجتماعية المختلفة بما يعزز هويته وانتماءه الوطني كجزء من المسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتقه.

التباين الوحيد في العام 2014 قي تطبيق الممارسات الفضلى للحوكمة تمثل في عدم تعيين أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة، وذلك يرجع الى انتظار اتمام الشراكة الإستراتيجية الجديدة مع بنك الإتحاد الأردني وإتمام عملية الإندماج. البنك الوطني بصدد تعيين عضوين مستقلين جديدين لعضوية مجلس ادارته لتحقيق أعلى درجات الالتزام بمعايير الحوكمة في الإدارة.

الإفصاح والشفافية

يحرص البنك على المحافظة على مستويات عالية من الشفافية تجاه المساهمين والمودعين وغيرهم من الأطراف ذوي العلاقة والمشاركين في السوق من خلال الإفصاح عن معلومات تتسم بالدقة والكفاية والوقت المناسب كما يحرص البنك أيضاً على ما يلي:

- أن تكون عملية الإفصاح واضحة ومستمرة ومتاحة لجميع أطراف السوق وتتيح مجالاً للمقارنة، وان يتم الإفصاح بواسطة وسائل متعددة منتشرة يمكن الوصول إليها بسهولة وبتكلفة منخفضة.
- الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية في الوقت المناسب وبشكل يضمن وصول المعلومات إلى جميع الأطراف
- يقوم البنك بالإفصاح وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية السارية والصادرة بمقتضى قانون البنوك النافذ والتشريعات ذات العلاقة.
- يلتزم البنك بتوفير معلومات ذات دلالة ومعنى حول نشاطاته لكل من سلطة النقد والمساهمين، والمودعين والبنوك الأخرى والجمهور بشكل عام، مع التركيز على القضايا التي تثير قلق المساهمين، ويفصح البنك عن جميع هذه المعلومات بشكل دوري ومتاح للجميع.
- أن تشتمل التقارير السنوية للبنك على معلومات كافية ومفيدة بحيث تمكن المستثمرين والمودعين والأطراف الأخرى ذات المصالح من أن يكون لديهم اطلاع جيد على أوضاع البنك.
- يلتزم البنك بالمحافظة على خطوط اتصال مع السلطات الرقابية والمساهمين والمودعين والبنوك الأخرى والجمهور بشكل عام.

التدقيق الداخلي

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعالة يسهم في تعزيز أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وما تمثله من دعم للرقابة المصرفية الشاملة باعتبارها خط الدفاع الأول، ويساعد ذلك في تحقيق أهدافه والجهات الخاضعة لإشرافه من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وتعزيز إطار الحوكمة، ويوفر البنك لإدارة التدقيق الداخلي العدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة ويتم تدريبها ومكافأتها بشكل مناسب. ولإدارة التدقيق حق الحصول على أية معلومة و الاتصال بأي موظف داخل البنك. كما لها كافة الصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها وعلى النحو المطلوب وفيما يلي أهداف ومهام الدائرة الرئيسية :

- تحديد مسؤوليات وصلاحيات إدارة التدقيق الداخلي ومنهجية عملها بشكل واضح بحيث يضمن استقلاليتها وموضوعيتها ضمن

ميثاق التدقيق المعتمد من مجلس الإدارة، وتعميمه على كافة الموظفين.

- تتبع دائرة التدقيق الداخلي للجنة التدقيق والمراجعة المنبثقة عن مجلس الإدارة وترفع نتائج كافة زيارات التدقيق والتحقيقات والتوصيات وإجراءات المتابعة إلى لجنة المراجعة والتدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة .
- إعداد وتنفيذ خطة التدقيق السنوية استنادا لمنهج التدقيق المبني على المخاطر بعد اعتمادها من لجنة المراجعة والتدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة .
- الإطلاع غير المشروط أو المحدود والمباشر والسريع على جميع سجلات ومستندات البنك والاتصال بالمسؤولين أو الموظفين والتحرك غير المقيد في جميع إدارات ودوائر وفروع البنك.
- السعي لتقديم قيمة مضافة للإدارة والجهات المعنية، من خلال إعداد تقارير التدقيق الداخلي التي تركز على فرص التطوير والتحسين في الأداء وتسلط الضوء على المخاطر التي قد تعيق الإدارة/ مجلس الإدارة، في تحقيق الأهداف المرجوة.
- التأكد من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.
- تقييم فعالية وكفاءة نظم وضوابط الرقابة الداخلية المعتمدة، بما في ذلك، ضوابط نظم وأمن تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المصرف، ومدى قدرتها على توفير البيانات والمعلومات بالدقة، والشمولية، و الموثوقية المطلوبة، وفي الوقت المناسب، والمحافظة على الأموال والممتلكات والموجودات الأخرى التي يمتلكها المصرف أو يشرف على إدارتها.
- تقييم الأداء العام للمصرف وفروعه ومدى تنفيذها للخطط والبرامج المعتمدة في المصرف، وتقييم مدى فعاليتها وكفاءتها، وتقديم المقترحات والتوصيات اللازمة لرفع أدائها.

أنظمة الضبط ومدى كفايتها

يحرص مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على الاستفادة الفعالة من عمل التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي ومراقب الامتثال وما يصدر عنهم من تقارير حول أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، كما يسعى البنك للحفاظ على نظام رقابي فعال بما يضمن نزاهة عملياتها من خلال ضمان استقلالية عملها وارتباطها المباشر مع مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عن المجلس ، كما يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق الداخلي فعالة يسهم في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية وما تمثله من دعم للرقابة المصرفية الشاملة باعتبارها خط الدفاع الأول والاطلاع العام لإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة، كما يعمل لدى البنك دائرة مراقبة لامتثال وذلك لمراقبة وضمان امتثال دوائر المصرف المختلفة للقوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة ورفع التقارير إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، كما يحرص البنك على الدوران المنتظم للمدقق الخارجي، وان يكون معتمداً من قبل سلطة النقد الفلسطينية ولديه ترخيصاً لمزاولة المهنة من الجهات الرسمية والمهنية ذات العلاقة لما يمثله من مستوى آخر من الرقابة على مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك وإبداء الرأي حول عدالة البيانات المالية.

كما يحرص البنك على وجود سياسات مكتوبة تغطي كافة الأنشطة البنكية لديه، وأن يتم تعميمها على كافة المستويات الإدارية، ومراجعتها بانتظام للتأكد من شمولها لأية تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات ، وأية أمور أخرى تتعلق بالبنك.

الامتثال

يلتزم البنك الوطني بكافة التعليمات والقوانين الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، ويعمل دائما على التأكد من أن أعماله تسير وفقا لهذه القوانين والتعليمات، ويعمل على تحديث السياسة بشكل مستمر وتعميمها على الدوائر المعنية ومن ثم متابعة تطبيقها لتتماشى أعمال المصرف بالتوازي مع أي تعليمات جديدة تصدر عن سلطة النقد الفلسطينية. كما يلتزم البنك الوطني بتطبيق قوانين عالمية مثل قوانين مكافحة غسل الأموال وقاعدة اعرف عميلك وقوانين الفاتكا ومكافحة تمويل الإرهاب.

وفيما يخص قانون (FATCA) فالبنك الوطني مسجل رسميا للالتزام بتطبيق قانون الامتثال الضريبي الأمريكي وقد تم إعداد ملخص وخطة عمل لتعديل أنظمة البنك المختلفة للتماشي مع هذا القانون، وفيما يتعلق بقاعدة اعرف عميلك(KYC) فقد تم تعديل النماذج الخاصة لتتماشى مع عملية تطبيق القانون لإنجاز الدراسة المطلوبة لعملاء البنك من خلال عملية تحديث بيانات العملاء.

تعد دائرة الإمتثال كذلك، وجهة عملاء البنك في تقديم الشكاوى والمقترحات وذلك بهدف تحقيق اعلى درجات الرضى عند العميل بالخدمات المصرفية المقدمة له، وتعمل دائرة الامتثال على استقبال الشكاوى وحلها بما ينسجم مع التعليمات والمدة المحددة بالخصوص.

سياسة التأهيل والتدريب

إن سياسة التأهيل والتدريب قائمة على أساس تدريب وتأهيل جميع الموظفين في البنك، علماً بأن خطة التأهيل والتدريب قد تم تصميمها على أساس ثلاث مستويات إدارية استنادا إلى المستوى الإشرافي والمسمى الوظيفي لدى المتدرب والتي هي كالتالي:

مستوى تدريب مبتدئ:

موظفون من خريجين جدد بدون خبرة مصرفية سابقة، بحيث يكون التدريب خارجي أو داخلي من الكفاءات والخبرات الموجودة في البنك، علماً بأن المستوى المبتدئ ينقسم إلى نوعين:

- مجموعة من الخريجين الجدد يتم تعيينهم بنفس الفترة مثلما يحصل عند افتتاح فرع جديد، بحيث يكون التدريب داخلي نظري (محاضرات) لمدة شهر تقريباً، وتدريب عملي داخلي على الوظيفة التي سيعين عليها لمدة شهر آخر، أو خارجي بإحدى المراكز المتخصصة بالتدريب.
- فردي لموظفين على فترات في أوقات مختلفة من السنة حسب خطة التعيينات أو بسبب انتهاء خدمة أحد الموظفين بحيث يكون التدريب نظري (ذاتي بمرجعية متخصصة في البنك) وتدريب عملي على الوظيفة التي سيعين عليها الموظف لمدة شهر واحد، أو خارجي بإحدى المراكز المتخصصة بالتدريب.

مستوى تدريب متوسط:

موظفون بخبرة مصرفية بدون أي مستوى إشرافي على موظفين آخرين، بحيث تم تصميم الخطة على أساس الدائرة والمسمى الوظيفي، بحيث يكون التدريب داخلي على الأغلب أيام السبت بإشراف أحد المختصين في البنك أو خارجه بأحد المراكز المتخصصة بالتدريب.

مستوى تدريب متقدم:

موظفون بخبرة مصرفية متخصصة وبمستويات إشرافية مختلفة، حيث تم تصميم خطة التأهيل والتدريب على المستوى المتقدم حسب مستوى الموظف والمسمى الوظيفي والمستوى الإشرافي والمسار الوظيفي للموظف، بحيث تم تقسيم المستوى المتقدم إلى التالي:

- رؤساء الاقسام
- مدراء الدوائر (ونوابهم) ومدراء الفروع
- المدراء التنفيذيين
- مساعدو نواب المدير العام

علماً بأن التدريب على المستوى المتقدم داخلي وخارجي حسب توفر الكفاءات المتخصصة بموضوع معين وبإشراف دائرة الموارد البشرية، مع الإشارة الى التركيز على الشهادات المتخصصة.

أهداف سياسة التأهيل والتدريب:

- موائمة مهارات الموظفين مع الخطة الإستراتيجية للبنك وتطبيقات الهيكل الجديد.
- تأهيل الموظفين من الخريجين الجدد لاستلام مهامهم الوظيفية.
- رفع مستوى الأداء الوظيفي للموظفين القائمين على وظائفهم الحالية من خلال تجاوز نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة في الأداء حسب ما هو وارد في التقييم السنوي للموظفين.
- مواكبة المسار الوظيفي للموظفين وتجهيزهم لاستلام مسؤوليات جديدة وصلاحيات أعلى حسب إمكانيات كل منهم ومساره الوظيفي وفق ما يراه المسؤولون في البنك.
- تجهيز الموظفين تطبيقاً لخطة الإحلال الوظيفي بحيث يكون لكل موظف بديل من دائرته وفي حدود اختصاصه ليحل محله في حالات الإجازات والحالات الطارئة.

منهجية التأهيل والتدريب:

- الدمج ما بين التدريب النظري والعملي
- ربط التدريب بإجراءات العمل المعتمدة في البنك
- الإستفاده من الكفاءات من ذوي الخبرات في البنك بحيث يتم تشكيل لجنة علمية لتكليف الموظفين بإعداد مواد تدريب وتكليف الموظفين بتدريب موظفين آخرين
- تحفيز الموظفين على التدريب بحيث يتم ربط التعيين للموظفين الجدد بنتائج التدريب

سياسة منح المكافأت والحوافز

لقد تم إعداد سياسة خاصة بمنح المكافأت والحوافز لموظفي البنك الوطني بالتوافق مع نظام شؤون الموظفين في البنك وحسب تعليمات سلطة النقد بهذا الخصوص.

الهدف من سياسة منح المكافأت والحوافز

1. الاحتفاظ بالموظفين ذوي الكفاءات والخبرات المميزة تحديدا في حالات الاستقطاب من الجهات المصرفية الخارجية
2. اجتذاب الموظفين ذوي الكفاءة والمعرفة والمهارة والخبرة اللازمة للقيام بالاعمال المصرفية للمصرف
3. تميز وتحفيز الموظف الذي يبذل جهد في تحقيق اهداف البنك على مختلف المستويات للادارية
4. ربط مكافأت الموظفين بمساهمتهم في انجاز الاعمال وفي الاداء الكلي للمصرف
5. تحفيز كافة موظفي البنك للمشاركة في الانشطة المرتبطة بعمل البنك
6. تحديد سياسة منح المكافأت لاعضاء مجلس الادارة من الجهة الأخرى

السياسة العامة:

1. يتم تحديد حجم المكافآت في البنك لجميع المستويات الادارية حسب توصية لجنة المكافآت والحوافز المنبثقة عن مجلس الادارة بالاعتماد على نتائج البنك الاجمالية بالمقارنة مع الموازنة التقديرية وأداء القطاع المصرفي بشكل عام
2. يتم منح المكافأت سنويا بتوصية من لجنة التقييم في البنك وبموافقة لجنة المكافأت في مجلس الادارة
3. يتم مراعاة تجانس حجم المكافأت مع الاداء الكلي للمصرف
4. يتم مراعاة المستوى الاداري ودرجة المخاطر المرتبطة بكل وظيفة
5. يتم تحديد مكافأة المدير العام ونواب المدير العام بقرار من مجلس الادارة بناءا على نتائج البنك بشكل عام ومحددات تقييم الاداء الخاصة بهم والتي يتم تحديدها من لجنة المكافأت والحوافز في مجلس الإدارة

العاملين في البنك

بلغ عدد موظفي البنك 293 موظفا وموظفة كما بتاريخ 2014-12-31
موزعين على الإدارة العامة والفروع على النحو التالي:

الإدارة العامة	**فرع الماصيون**	**فرع رام الله**	**فرع نابلس**
148	19	21	25
فرع جنين	**فرع الخليل**	**فرع دورا**	**فرع بيت لحم**
16	21	10	18
فرع الرام	**المجموع**		
15	293		

التحصيل العلمي للعاملين في البنك

يفتخر البنك الوطني بكادره البشري من الشباب الذي ينبض بالطاقة ويعمل على الاستثمار الدائم به وتطويره ورفده بشكل دائم بالتطورات العلمية في شتى مجالاته. التحصيل العلمي لموظفي البنك الوطني كما بتاريخ 2014-12-31 جاء كالآتي:

شهادة الدكتوراة	**شهادة الماجستير**	**شهادة بكالوريوس**
1	16	221
شهادة دبلوم	**شهادة الثانوية العامة**	
18	5	

أعداد الدورات التدريبية والمتدربين خلال العام 2014:

وصل عدد الدورات التدريبية التي قام البنك الوطني بعقدها خلال العام 2014 إلى 52 دورة، ليتم تأهيل 310 متدرب خلالها.

ملكية أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا لأسهم البنك وذوي العلاقة

كما بتاريخ 2014/12/31

الاسم	الصفة	عدد الأسهم المملوكة له شخصياً	الأسهم ذات العلاقة
طلال كاظم عبدالله ناصرالدين	رئيس مجلس الإدارة	80000	4,438,855
عمر منيب رشيد المصري	نائب رئيس مجلس الإدارة	100,000	14,699,998
سمير هلال محمد زريق	عضو مجلس الإدارة	175,500	441,880
دينا منيب رشيد المصري	عضو مجلس الإدارة	100,000	99,999
ايهاب محمد علي الأشقر	عضو مجلس ادارة	75,150	-
أحمد راغب نادر الحاج حسن	المدير العام	180,971	27,000
مروان مزهر حسين مزهر	نائب المدير العام	17,250	-
عساف محمود مصطفى بليدي	مساعد المدير العام للخدمات المساندة	2,766	-
راتب باسم راتب محيسن	المستشار القانوني	1,500	1,829
المجموع		**733,137**	**19,709561**

الغرامات والعقوبات المفروضة على البنك للعام 2014:

قامت سلطة النقد الفلسطينية بفرض غرامة مالية على البنك بقيمة 5,000 دولار خلال عام 2014 لمخالفة تعليمات منح تسهيلات ائتمانية لعملاء لديهم تركز ائتماني دون الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

المعاملات مع جهات ذات العلاقة

يعتبر البنك المساهمين الرئيسيين والإدارة العليا وشركات لهم فيها نصيب رئيسي من الملكية كجهات ذات علاقة. تمت خلال السنة معاملات مع هذه الجهات تمثلت في ودائع وتسهيلات ائتمانية ممنوحة وتأمينات نقدية كما يلي:

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحد		
تسهيلات ائتمانية مباشرة	12,422,036	8,781,791
ودائع	37,181,399	55,666,430
تأمينات نقدية	3,909,728	1,890,256
عناصر قائمة الدخل الموحدة		
فوائد وعمولات دائنة	983,158	562,907
فوائد وعمولات مدينة	987,985	955,374
بنود خارج قائمة المركز المالي		
اعتمادات وكفالات	7,892,370	6,605,982
سقوف ائتمانية غير مستغلة	3,516,178	2,724,739

ملخص منافع (رواتب ومكأفات ومنافع اخرى) الإدارة العليا:

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
حصة الإدارة العليا من الرواتب والمصاريف المتعلقة بها :		
المدير العام	312,672	280,480
الادارة العليا	804,944	695,240
حصة الادارة العليا من مصروف تعويض نهاية الخدمة :		
المدير العام	25,400	17,500
الادارة العليا	109,503	73,606
نفقات مجلس الإدارة	151.333	113.000

مدقق الحسابات

إرنست ويونغ– رام الله – الماصيون – عمارة باديكو هاوس / الطابق السابع هاتف: 022421011 صندوق بريد 1373.

مهام ومسؤوليات المدقق الخارجي

يحرص البنك الدوران المنتظم للمدقق الخارجي، ويراعى في اختيار المدقق الخارجي ان يكون معتمداً من قبل سلطة النقد الفلسطينية ولديه ترخيص لمزاولة المهنة من الجهات الرسمية والمهنية ذات العلاقة وأن لا يكون حاصلاً على أية تسهيلات ائتمانية مباشرة أو غير مباشرة من البنك بالكفالة الشخصية سواء بصفته أو لأزواجهم أو لأولادهم أو لأي منشأة يكونون منفردين أو مجتمعين شركاء فيها بنسبة تعادل ٥٪ من أسهمها فأكثر، أو أعضاء في مجلس إدارتها، وأن لا يكون له منفعة مباشرة أو غير مباشرة مع البنك، أو مع الشركات التابعة للبنك، وأن لا يكون مديراً أو موظفاً أو مستخدماً لدى البنك، أو لدى الشركات التابعة للبنك.

مهام المدقق الخارجي:

- يعتمد في عمله على الأحكام والشروط التي تنظم أعمال مهنة المراجعة والتدقيق والتقيد بمعايير وأدلة التدقيق الدولية، وقواعد السلوك المهني في أعمال التدقيق.
- تدقيق البيانات المالية والسجلات المحاسبية للبنك بما ينسجم مع المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS).
- الالتزام بمتطلبات الحد الأدنى من معايير الإفصاح للبيانات المالية الصادرة عن سلطة النقد.
- التقيد بالسرية التامة بموجب قواعد السلوك المهني
- تزويد لجنة التدقيق بنسخة من تقريره، ويجتمع المدقق الخارجي مع لجنة التدقيق بدون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنوياً.
- تقديم تقرير سنوي للهيئة العامة للبنك، يبين فيه أن مراجعته وتدقيقه لأعمال البنك وحساباته تمت وفقاً لمعايير وأدلة التدقيق الدولية، وإبداء رأيه في مدى عدالة البيانات المالية للبنك للفترة المالية التي قام بتدقيقها، وأنها قد أعدت وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية.
- حضور اجتماعات الجمعية العمومية للمصرف والإجابة على ما يخصه من استفسارات للمساهمين
- تقديم تقرير لسلطة النقد ونسخة عنه لمجلس إدارة البنك خلال شهرين من انتهاء السنة المالية مشتملاً على ما يلي:

1. أية مخالفات لأحكام قانوني المصارف وسلطة النقد والتشريعات الأخرى السارية والتي ارتكبها البنك خلال السنة المالية التي تم مراجعة وتدقيق بياناتها.
2. رأي المدقق الخارجي حول مدى كفاية أنظمة الرقابة والضبط الداخلي في البنك.
3. رأي المدقق الخارجي بشأن مدى كفاية المخصصات لمقابلة المخاطر المحتملة في الأصول والالتزامات .
4. التحقق من عدالة البيانات التي أعطيت له خلال عملية التدقيق.

الأتعاب المهنية والتدقيق الخارجي

بلغت قيمة الأتعاب المهنية والتدقيق الخارجي خلال العام 2014 مبلغ 135,933 دولار .

نشاط التداول على أسهم الشركة

بلغ عدد المساهمين 10,807 مساهم كما بتاريخ 2014/12/31، كما بلغ حجم التداول 19,581,762 دولار خلال العام 2014 مقسمة على 16,736,071 سهم وكانت عدد العقود المنفذة خلال نفس الفترة 1,770 عقد.

أعلى سعر تداول 2014	أدنى سعر تداول 2014	سعر الإغلاق 2014	سعر الإغلاق 2013	نسبة التغير %
1.38 دولار	1.10 دولار	1.29 دولار	1.17 دولار	%10.26

مسؤوليتنا الاجتماعية
نعتز بخدمة وطننا

يأتي تطبيق برنامج المسؤولية الاجتماعية الخاص بالبنك الوطني من منطلق المواطنة، باعتبارنا جزء لا يتجزأ من المجتمع الفلسطيني الذي نعمل به وانطلاقا من هويتنا الوطنية، وإيماننا أن تطورنا مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور مجتمعنا. لذا نلتزم بتطبيق برنامج مسؤولية اجتماعية فاعل ومستدام يخدم تطبيقه أجيال عديدة، وقادر على تنمية مجتمعنا الفلسطيني بشتى المجالات والقطاعات والوصول الى كافة المناطق الفلسطينية والمهمشة منها مع مراعاة الشفافية وتطبيق القوانين والأنظمة المعمول بها بهذا الخصوص. لا يقتصر الأمر على المساهمات المادية فقط، وإنما كمؤسسة مصرفية نعمل ايضا على تطوير منتجاتنا المصرفية بشكل مسؤول ومدروس لنوائمها مع الاحتياجات الفعلية لمجتمعنا لنقدم له الخدمة التي يحتاجها ويطوق اليها. يؤمن البنك الوطني بأهمية العمل التطوعي، لذا نسعى الى دمج موظفينا في شتى المجالات التنموية، وتفعيل دورهم في كافة المساهمات الاجتماعية التي يقدمها البنك بهدف خدمة مجتمعنا بالشكل الأمثل.

أعمدة برنامج المسؤولية الاجتماعية للبنك الوطني:

- مسؤوليتنا تجاه البيئة
- مسؤوليتنا تجاه الاقتصاد الوطني
- مسؤوليتنا تجاه المجتمع

في العام 2014 ساهم البنك الوطني في العديد من البرامج والنشاطات الاجتماعية بالتعاون مع 26 جهة مختلفة ووصل حجم مساهمته الاجتماعية الى ما يقارب 150 الف دولار ليحتل المرتبة الخامسة بين البنوك الفلسطينية من حيث حجم مساهمته الاجتماعية .

جانب من المسؤولية الاجتماعية للبنك الوطني للعام 2013

البنك الوطني يتبرع بشحنة أدوية لإغاثة أهلنا في قطاع غزة

البنك الوطني الراعي لتطور مهنة طب الأسنان في فلسطين

البنك الوطني عضواً شريكا في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة

للعام الثاني على التوالي، وفي اطار الفلسفة التي يتبناها البنك الوطني في برنامج المسؤولية الاجتماعية الخاص به، يفتخر البنك باستمرارية عضويته في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة بإلتزامه بتبني مبادئه العشرة المتفق عليها عالمياً، والمتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق العمل وحماية البيئة ومكافحة الفساد، وبإدراجها في كافة تعاملاته، لتصبح أنشطة البنك مندرجة ضمن اطار متفق عليه عالميا.

اذا حرص كل مواطن على الحفاظ على نظافة المنطقة المحيطة بمنزله ومكان عمله، ستصبح فلسطين نظيفة وجميلة

موظفو البنك الوطني يتطوعون بتنظيف محيط فروع البنك

البنك الوطني يحافظ على الهوية الفلسطينية ويكرم 250 عاملة في مشغل التطريز الفلسطيني

البنك الوطني الراعي الرئيسي لمؤتمر حماية المستهلك الفلسطيني الثاني

البنك الوطني يوقع إتفاقية لشراء نظام بنكي عالمي مع شركة Temenos الدولية ليبدأ تطبيقه في منتصف العام 2015

في العام 2014 قام البنك الوطني بتوقيع اتفاقية لشراء نظام بنكي جديد عالي التطور مع شركة Temenos العالمية والرائدة في مجال تقديم البرمجيات المصرفية، لتزود البنك بنظام T24 المصرفي الأكثر تطورا وحداثة على مستوى العالم والمعتمد من قبل بنوك عالمية كبيرة، ليصبح البنك الوطني بذلك مستندا الى أحد اهم وأحدث الأنظمة البنكية بين البنوك الفلسطينية.

جانب من تأهيل وتدريب الموظفين على استخدام النظام الجديد

شكل وآلية إيصال المعلومات للمساهمين

- توزيع التقرير السنوي للمساهمين من خلال مقر الإدارة العامة وفروع البنك في المناطق المختلفة وكذلك من خلال البريد.
- من خلال الموقع الإلكتروني للبنك ، حيث يتم نشر البيانات والتقارير الإدارية والمالية.
- من خلال الموقع الإلكتروني للسوق المالي الفلسطيني وموقع هيئة سوق رأس المال ، حيث يتم الإفصاح عن البيانات المالية بشكل ربع سنوي ونصف سنوي وسنوي.
- من خلال الإعلان في الصحف المحلية.

الشبكة المصرفية

الإدارة العامة

رام الله . الماصيون – بجانب دوار محمود درويش

هاتف: 022946090

فاكس: 022946090

ص. ب. 700 – رام الله – فلسطين

فروعنا

الماصيون: مبنى البنك الوطني

هاتف: 022977731

فاكس: 022977730

ص. ب. 700 – رام الله – فلسطين

رام اللّه، شارع الإرسال

هاتف: 022978700

فاكس: 022978701

ص. ب. 700 – رام الله – فلسطين

نابلس، شارع عمان

هاتف: 092380802

فاكس: 092380801

جنين، مجمع النمر التجاري

هاتف: 042502931

فاكس: 042502930

ص. ب. 195 – جنين – فلسطين

الخليل، شارع السلام

هاتف: 022216222

فاكس: 022216231

ص. ب. 313 – الخليل – فلسطين

دورا، شارع يافا

هاتف: 022281871

فاكس: 022281870

ص. ب. 2022 – دورا – فلسطين

بيت لحم، شارع القدس الخليل

هاتف : 022771370

فاكس: 022771371

ص. ب. 633 – بيت لحم – فلسطين

الرام، مدخل المدينة، الشارع الرئيسي

هاتف: 022348920

فاكس: 022348921

ص.ب . 1 – الرام – فلسطين

مكتب نقد نابلس، مبنى شركة ترست العالمية للتأمين

هاتف: 092380802

فاكس: 092380801

شبكة الصراف الآلي

محافظة رام اللّه والبيرة:

- فرع رام الله ، شارع الإرسال ، عمارة الماسة
- بلازا مول ، البيرة ، البالوع
- سوبر ماركت الجاردنز ، حي الطيرة
- فرع الماصيون ، مبنى البنك الوطني ، دوار محمود درويش
- محطة عطاري وعليان للمحروقات ، المنطقة الصناعية ، شارع بيتونيا الرئيسي
- محطة السويس للمحروقات ، شارع رام الله القدس
- مركز المدينة، مقابل الوردة الحمراء ، شركة العسعس للسياحة والسفر
- مقر شركة جوال ، البيره ، البالوع
- بيرزيت ، الشارع الرئيسي ، سوبر ماركت سليمان حرب
- منطقة رام الله الصناعية ، شركة بيرزيت للادوية
- فندق موفنبيك ، رام الله ، الماصيون

محافظة الخليل:

- فرع الخليل ، شارع السلام
- سوبر ماركت برافو ، شارع عين سارة
- فرع دورا ، شارع يافا

محافظة نابلس:

- فرع نابلس ، شارع عمان ، عمارة ترست
- المجمع التجاري ، وسط البلد ، الدوار الرئيسي
- معرض شركة هيواندي ، شارع رفيديا ، بالقرب من شركة الاتصالات الفلسطينية

محافظة جنين:

- فرع جنين ، مجمع النمر التجاري ، وسط البلد
- سوبر ماركت الزهراء ، شارع حيفا
- حرم الجامعة العربية الامريكية ، المدخل الرئيسي

محافظة بيت لحم:

- فرع بيت لحم ، شارع القدس الخليل
- الكركفة ، شارع المهد ، مقابل معرض نيسان

محافظة أريحا:

- مدخل مدينة اريحا ، محطة الهدى للمحروقات

محافظة القدس:

- مبنى فرع الرام ، الشارع الرئيسي ، بالقرب من شركة جود لك لتأجير السيارات

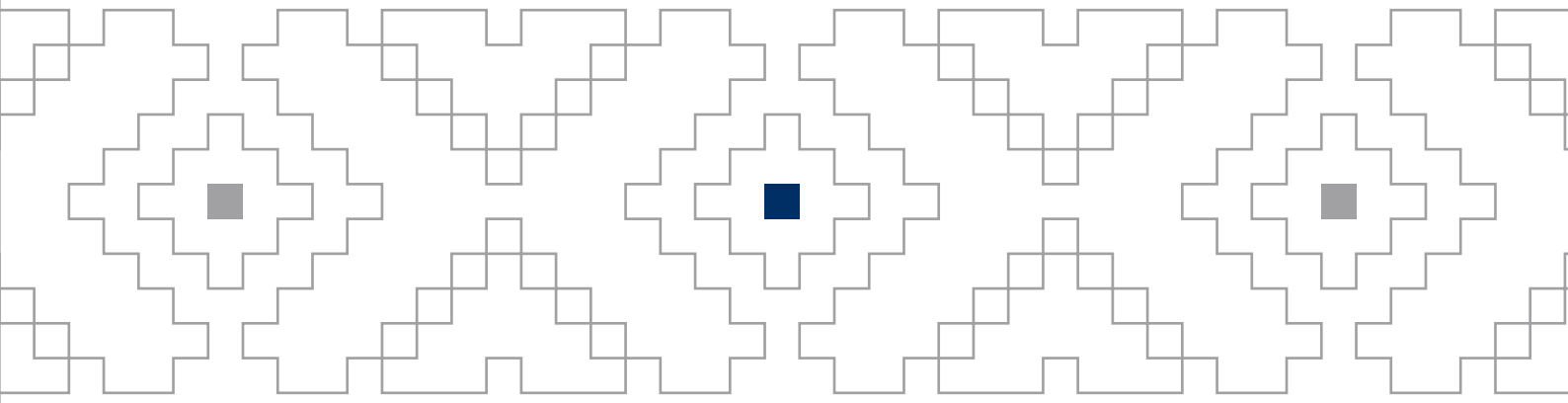

البيانات المالية

شركة البنك الوطني
المساهمة العامة المحدودة

القوائم المالية الموحدة
31 كانون الأول 2014

إرنست ويونغ
صندوق بريد 1373
الطابق السابع
مبنى باديكو هاوس - الماصيون
رام الله – فلسطين

هاتف : 22421011 970+
فاكس: 22422324 970+
www.ey.com

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
شركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة

لقد دققنا القوائم المالية الموحدة المرفقة لشركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة (البنك) والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 كانون الأول 2014 وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص لأهم السياسات المحاسبية والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسؤولية مجلس الإدارة عن القوائم المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية. بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب منا هذه المعايير الالتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة. إن اختيار تلك الإجراءات يستند إلى اجتهاد مدقق الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة سواء الناتجة عن الإحتيال او الخطأ. عند تقييم مدقق الحسابات للمخاطر يأخذ في الإعتبار نظام الرقابة الداخلية للمنشأة ذي الصلة بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للمنشأة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة، إضافة إلى تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة.

في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

الرأي

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة تظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للبنك كما في 31 كانون الأول 2014 وأداءه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

إرنست ويونغ – الشرق الأوسط
رخصة رقم 2012/206

سائد عبدالله
رخصة رقم 2003/105

31 آذار 2015
رام الله - فلسطين

قائمة المركز المالي الموحدة

كما في 31 كانون الأول 2014

	إيضاح	2014 دولار أمريكي	2013 دولار أمريكي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	6	85,632,498	61,787,759
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	7	229,700,421	179,420,284
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	8	520,880	3,441,992
تسهيلات ائتمانية مباشرة	9	298,630,685	228,289,517
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	10	5,545,413	2,197,178
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	11	26,842,276	21,282,654
استثمار في شركة حليفة	12	4,276,944	4,345,290
عقارات وآلات ومعدات	13	8,821,633	8,280,606
مشاريع تحت التنفيذ	14	2,951,081	-
موجودات غير ملموسة	15	120,858	110,424
موجودات أخرى	16	16,865,395	20,443,273
مجموع الموجودات		679,908,084	529,598,977
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	17	154,964,693	131,168,764
ودائع العملاء	18	353,824,711	250,947,918
تأمينات نقدية	19	60,170,444	51,680,544
أموال مقترضة	20	18,490,409	30,761,679
مخصص تعويض نهاية الخدمة	21	1,449,443	1,131,315
مخصصات الضرائب	22	1,745,316	1,543,638
مطلوبات أخرى	23	9,252,536	7,399,101
مجموع المطلوبات		599,897,552	474,632,959
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	1	70,968,206	49,881,953
احتياطي إجباري	24	1,411,798	967,960
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	24	4,948,800	4,948,947
احتياطي التقلبات الدورية	24	1,625,861	960,104
احتياطي القيمة العادلة	10	(2,750,988)	(2,270,869)
أرباح مدورة		3,806,855	477,923
صافي حقوق الملكية		80,010,532	54,966,018
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		679,908,084	529,598,977

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 45 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

قائمة الدخل الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014

	إيضاح	2014	2013
		دولار أمريكي	دولار أمريكي
الفوائد الدائنة	25	22,353,861	15,957,308
الفوائد المدينة	26	(8,637,960)	(5,664,521)
صافي إيرادات الفوائد		13,715,901	10,292,787
صافي إيرادات العمولات	27	3,165,508	2,861,358
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		16,881,409	13,154,145
أرباح عملات أجنبية		1,784,504	1,123,572
أرباح موجودات مالية	28	660,985	798,262
حصة البنك من نتائج أعمال الشركة الحليفة	12	111,654	40,000
استرداد مخصص تدني تسهيلات ائتمانية	9	501,788	322,349
إيرادات أخرى		36,645	16,700
إجمالي الدخل		19,976,985	15,455,028
المصروفات			
نفقات الموظفين	29	6,557,178	5,150,149
مصاريف تشغيلية أخرى	30	5,045,194	3,328,295
إستهلاكات وإطفاءات	15,13	1,391,949	1,188,778
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية	9	1,051,281	667,563
غرامات سلطة النقد الفلسطينية	31	5,000	-
إجمالي المصروفات		14,050,602	10,334,785
ربح السنة قبل الضرائب		5,926,383	5,120,243
مصروف الضرائب	22	(1,488,003)	(1,520,000)
ربح السنة		4,438,380	3,600,243
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة	32	0.083	0.072

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 45 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

قائمة الدخل الشامل الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014

	إيضاح	2014 دولار أمريكي	2013 دولار أمريكي
ربح السنة		4,438,380	3,600,243
بنود الدخل الشامل الأخرى			
بنود لن يتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل في فترات لاحقة:			
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	10	(480,119)	38,271
إجمالي بنود الدخل الشامل الأخرى		(480,119)	38,271
إجمالي الدخل الشامل للسنة		3,958,261	3,638,514

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 45 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014

	رأس المال المدفوع	احتياطيات				صافي حقوق الملكية
		إجباري	مخاطر مصرفية عامة	التقلبات الدورية	القيمة العادلة	أرباح مدورة	
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2014						
الرصيد في بداية السنة	49,881,953	967,960	4,948,947	960,104	(2,270,869)	477,923	54,966,018
ربح السنة	-	-	-	-	-	4,438,380	4,438,380
بنود الدخل الشامل الأخرى	-	-	-	-	(480,119)	-	(480,119)
صافي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	(480,119)	4,438,380	3,958,261
تسديدات رأس المال (إيضاح 41)	21,086,253	-	-	-	-	-	21,086,253
المحول إلى (من) الاحتياطيات	-	443,838	(147)	665,757	-	(1,109,448)	-
الرصيد في نهاية السنة	70,968,206	1,411,798	4,948,800	1,625,861	(2,750,988)	3,806,855	80,010,532
31 كانون الأول 2013						
الرصيد في بداية السنة	49,875,642	607,936	2,426,483	420,067	(2,264,174)	255,239	51,321,193
ربح السنة	-	-	-	-	-	3,600,243	3,600,243
بنود الدخل الشامل الأخرى	-	-	-	-	38,271	-	38,271
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	38,271	3,600,243	3,638,514
تسديدات رأس المال (إيضاح 41)	6,311	-	-	-	-	-	6,311
أرباح بيع موجودات مالية مثبتة مباشرة في الأرباح المدورة	-	-	-	-	(44,966)	44,966	-
المحول إلى الاحتياطيات	-	360,024	2,522,464	540,037	-	(3,422,525)	-
الرصيد في نهاية السنة	49,881,953	967,960	4,948,947	960,104	(2,270,869)	477,923	54,966,018

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 45 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

قائمة التدفقات النقدية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014

	إيضاح	2014 دولار أمريكي	2013 دولار أمريكي
أنشطة التشغيل			
ربح السنة قبل الضرائب		5,926,383	5,120,243
تعديلات:			
إستهلاكات وإطفاءات		1,391,949	1,188,778
أرباح موجودات مالية		(660,985)	(798,262)
حصة البنك من نتائج أعمال الشركة الحليفة		(111,654)	(40,000)
مخصص تدني تسهيلات ائتمانية		353,591	345,214
مخصص تعويض نهاية الخدمة		399,765	267,868
بنود أخرى غير نقدية ظاهرة في قائمة الدخل		205,508	191,124
		7,504,557	6,274,965
التغير في الموجودات والمطلوبات:			
أرصدة مقيدة السحب لدى بنوك ومؤسسات مصرفية		5,891,313	4,280,265
الإحتياطي الإلزامي النقدي لدى سلطة النقد الفلسطينية		(7,727,245)	(9,506,539)
التسهيلات الائتمانية		(70,694,759)	(85,842,344)
موجودات أخرى		3,877,878	(10,336,373)
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر		14,000,000	-
ودائع العملاء		102,876,793	67,863,314
تأمينات نقدية		8,489,900	18,585,934
أموال مقترضة		(12,271,270)	20,035,452
مطلوبات أخرى		1,853,435	4,460
صافي النقد من أنشطة التشغيل قبل الضرائب والمخصصات المدفوعة		53,800,602	11,359,134
دفعات تعويض نهاية الخدمة		(81,637)	(19,498)
ضرائب مدفوعة		(1,586,325)	(942,967)
صافي النقد من أنشطة التشغيل		52,132,640	10,396,669
أنشطة الاستثمار			
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر		(15,514,810)	-
شراء عقارات وآلات ومعدات		(1,871,145)	(1,781,393)
مشاريع تحت التنفيذ		(2,951,081)	-
صافي التغير في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		3,226,924	(6,108)
صافي التغير في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		(3,828,354)	264,949
شراء موجودات مالية بالكلفة المطفأة		(10,621,014)	(11,318,587)
بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة		4,855,884	2,692,524
شراء موجودات غير ملموسة		(72,265)	(33,307)
توزيعات أرباح نقدية مقبوضة		535,173	301,913
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار		(26,240,688)	(9,880,009)
أنشطة التمويل			
تسديدات رأس المال		21,086,253	6,311
صافي النقد من أنشطة التمويل		21,086,253	6,311
الزيادة في النقد وما في حكمه		46,978,205	522,971
النقد وما في حكمه في بداية السنة		71,766,864	71,243,893
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	33	118,745,069	71,766,864

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 45 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

إيضاحات حول القوائم المالية
كما في 31 كانون الأول 2014

1. عـام

تأسست شركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة (البنك) في عام 2005 في مدينة رام الله تحت إسم بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة كشركة مساهمة عامة محدودة تحت رقم (562601146) ومركزها الرئيسي في مدينة رام الله – فلسطين.

يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية المتعلقة بنشاطه في إطار القوانين سارية المفعول في فلسطين من خلال مركزه الرئيسي وفروعه الثمانية المنتشرة في المدن الفلسطينية الرئيسية ومكتب النقد في مدينة نابلس، بالإضافة إلى الخدمات المصرفية العادية يقوم البنك أيضا بتمويل الاحتياجات المالية لقطاع المشاريع الصغيرة وغيرها من المشاريع.

قررت الهيئة العامة غير العادية باجتماعها الذي عقد بتاريخ 25 نيسان 2012 زيادة رأسمال البنك إلى خمسين مليون دولار وتكليف مجلس الإدارة بتنفيذ ذلك، حيث قام مجلس الإدارة بتنفيذ هذا التكليف برفع رأسمال البنك إلى 50 مليون دولار من خلال دخول شركاء جدد للبنك. كما قام البنك خلال عام 2012 بالتوقيع على اتفاقية اندماج عن طريق الشراء «التملك والضم» مع البنك العربي الفلسطيني للاستثمار وتم فيها شراء بعض موجودات ومطلوبات البنك العربي الفلسطيني للاستثمار للبنك مقابل حصول البنك العربي الفلسطيني للاستثمار على 10,000,000 سهم من أسهم البنك الوطني.

قررت الهيئة العامة غير العادية باجتماعها الذي عقد بتاريخ 13 أيار 2013 زيادة رأسمال البنك إلى 75 مليون دولار أمريكي وتكليف مجلس الإدارة بتنفيذ ذلك. قام مجلس الإدارة خلال عام 2014 برفع رأسمال البنك إلى 75 مليون دولار من خلال الاكتتاب الثانوي العام.

هذا وبلغ رأسمال البنك المصرح به كما في 31 كانون الأول 2014 مبلغ ٧٥ مليون دولار أمريكي مقسم إلى ٧٥ مليون سهم، في حين بلغ رأس المال المكتتب به مبلغ 70,968,206 دولار أمريكي. بلغ رأس المال المدفوع كما في 31 كانون الأول 2014 و31 كانون الأول 2013 مبلغ 70,968,206 دولار أمريكي و49,881,953 دولار أمريكي، على التوالي.

بلغ عدد موظفي البنك (293) و(247) موظفاً كما في 31 كانون الأول 2014 و2013، على التوالي.

تم إقرار هذه القوائم المالية من قبل مجلس إدارة البنك بتاريخ 17 آذار 2015.

2. القوائم المالية الموحدة

تمثل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية لشركة البنك الوطني وشركته التابعة (شركة وطن الاستثمارية المساهمة الخصوصية المحدودة) كما في 31 كانون الأول 2014 المملوكة بالكامل من قبل البنك. تأسست الشركة التابعة بمقتضى قانون الشركات لسنة 1964 كشركة مساهمة خصوصية محدودة المسؤولية، يبلغ رأسمال الشركة التابعة كما في 31 كانون الأول 2014 مبلغ 110,000 دولار أمريكي.

تم توحيد القوائم المالية لشركة وطن الاستثمارية (الشركة التابعة) مع القوائم المالية للبنك على أساس تجميع كل بند من موجودات ومطلوبات ونتائج أعمال البنك مع بنود موجودات ومطلوبات ونتائج أعمال الشركة التابعة، بعد إستبعاد كافة أرصدة الحسابات الجارية والمعاملات فيما بين البنك والشركة التابعة.

يعمل البنك وشركته التابعة في مناطق السلطة الفلسطينية.

أسس توحيد القوائم المالية

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك وشركته التابعة كما في 31 كانون الأول 2014. تتحقق السيطرة عندما يكون البنك معرضاً أو له الحق في عوائد متغيرة من ارتباطه في الشركة المستثمر فيها وله القدرة على التأثير في هذه العوائد من خلال سيطرته على الشركة المستثمر فيها، تتحقق سيطرة البنك على الشركة المستثمر فيها إلى حد بعيد فقط في حال كانت للبنك:

- السيطرة على الشركة المستثمر بها (الحقوق القائمة التي تعطي البنك القدرة على توجيه نشاطات الشركة المستثمر بها)
- له القدرة على التأثير على هذه العوائد من خلال نفوذه على هذه الشركة.
- عندما يكون للبنك القدرة والحق في العوائد نتيجة سيطرته على الشركة المستثمر بها.

بشكل عام تكون السيطرة عند الحصول على اغلبية حقوق التصويت. عندما تكون نسبة ملكية البنك في رأس مال الشركة المستثمر بها أقل من الأغلبية، يأخذ البنك بعين الاعتبار جميع الحقائق والظروف لتقييم ما إذا تحققت السيطرة على الشركة المستثمر بها والتي تشمل ما يلي:

- الاتفاقيات التعاقدية مع المساهمين الآخرين في الشركة المستثمر بها.
- الحقوق الناتجة عن اتفاقيات تعاقدية أخرى.
- حقوق تصويت الشركة وحقوق التصويت المحتملة.

يقوم البنك بإعادة تقييم قدرته على السيطرة في الشركة المستثمر بها في حال وجود حقائق أو ظروف تدل على تغير في أحد العناصر الثلاث لإثبات السيطرة. يبدأ توحيد القوائم المالية للشركة التابعة

عند حصول البنك على السيطرة وينتهي التوحيد عند فقدانه للسيطرة على شركته التابعة. يتم إضافة الموجودات والمطلوبات والايرادات والمصاريف للشركة التابعة التي تم الاستحواذ عليها أو التي تم التخلص منها خلال السنة في القوائم المالية الموحدة من تاريخ الحصول على السيطرة وحتى تاريخ فقدانها. يتم تسجيل أثر التغير في نسبة الملكية في الشركة التابعة (دون فقدان السيطرة عليها) كمعاملات بين المالكين.

يتم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات والأرباح والخسائر غير المتحققة الناتجة عن المعاملات بين البنك والشركة التابعة وتوزيعات الأرباح بالكامل.

يتم قيد حصة مساهمي البنك وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة من الأرباح والخسائر وكل بند من بنود الدخل الشامل حتى لو نتج عن ذلك عجز في رصيد حقوق الجهات غير المسيطرة. يتم تعديل القوائم المالية للشركة التابعة لتتوافق سياستها المحاسبية مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك، إن لزم الأمر.

في حال فقدان البنك السيطرة على الشركة التابعة يتم ما يلي:

- إستبعاد موجودات ومطلوبات الشركة التابعة (بما فيها الشهرة)
- إستبعاد القيمة الدفترية لحقوق الجهات غير المسيطرة
- إستبعاد فروقات ترجمة العملات الأجنبية المقيدة في حقوق الملكية
- قيد القيمة العادلة للمقابل المالي الذي تم الحصول عليه
- قيد أي إستثمار متبقي بالقيمة العادلة
- قيد الفائض أو العجز في قائمة الدخل الموحدة

تصنيف حصة البنك في المكونات المقيدة سابقاً في قائمة بنود الدخل الشامل الأخرى كربح أو خسارة في قائمة الدخل الموحدة كما هو مناسب.

3. 1 أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل التي تظهر بالقيمة العادلة في تاريخ القوائم المالية.

إن الدولار الأمريكي هو عملة إظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل عملة الأساس للبنك.

3. 2 التغييرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية للبنك كانت متفقة مع تلك التي تم استخدامها لإعداد القوائم المالية كما في 31 كانون الأول 2013 باستثناء قيام البنك بتطبيق بعض التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية ابتداء من أول كانون الثاني 2014. لم ينتج عن تطبيق هذه التعديلات أي أثر على المركز أو الأداء المالي للبنك.

تقاص الموجودات والمطلوبات المالية – تعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم (32)

توضح هذه التعديلات ما ورد في المعيار والمتعلقة بوجود حق قانوني ملزم بإجراء التقاص، توضح التعديلات أيضاً تطبيق آلية التقاص لأنظمة التسوية حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (32) (على سبيل المثال – أنظمة التسوية المركزية) والتي تطبق آليات التسوية الإجمالية التي لا تحدث جميعاً بنفس الوقت.

الإفصاح عن القيمة المتوقع استردادها للموجودات غير المالية – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (36)

تقوم هذه التعديلات بإزالة الأثر غير المتعمد لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (13) – قياس القيمة العادلة، على الإفصاحات المطلوبة من قبل معيار المحاسبة الدولي رقم (36) – تدني الموجودات. بالإضافة إلى ذلك تتطلب هذه التعديلات الإفصاح عن القيمة المتوقع استردادها للموجودات أو الوحدات المنتجة للنقد والتي تم الاعتراف بخسارة تدني (أو استرداد خسارة التدني) لها خلال الفترة.

التفسير رقم (21) الرسوم الحكومية

يوضح هذا التفسير آلية الإعتراف بالمطلوبات الناتجة عن الرسوم الحكومية عندما تتوفر الشروط ذات العلاقة وفقاً للتشريعات سارية المفعول. كذلك يوضح التفسير فيما يتعلق بالرسوم الحكومية التي تخضع لحد أدنى أنه لا يجب الإعتراف بأي مطلوبات قبل الوصول إلى الحد الأدنى المعتمد.

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعايير التالية والتي لا تزال غير نافذة المفعول ولم يتم تبنيها بعد من قبل البنك. إن المعايير التالية هي التي تتوقع إدارة البنك بأن يكون لتطبيقها، عند سريان مفعولها، أثر على المركز أو الأداء المالي أو حول إفصاحات القوائم المالية للبنك. سيتم تطبيق هذه المعايير عندما تصبح نافذة المفعول.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) الادوات المالية

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) «الادوات المالية» بكامل مراحله خلال تموز 2014، ويبين هذا المعيار المعالجة المحاسبية لتصنيف وقياس الموجودات المالية والالتزامات المالية وبعض العقود لبيع أو شراء الادوات غير المالية. وقد تم إصدار هذا المعيار لاستبدال معيار المحاسبة الدولي

رقم (39) «تصنيف وقياس الادوات المالية». قام البنك بتطبيق المرحلة الأولى من معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما صدرت خلال العام 2009، وكان التطبيق الأولي للمرحلة الأولى في 1 كانون الثاني 2012 وسيقوم البنك بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) الجديد بتاريخ التطبيق الالزامي في 1 كانون الثاني 2018 والذي سيكون له أثر على تصنيف وقياس الموجودات المالية.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (15) الإيرادات من العقود مع العملاء

يُنشئ هذا المعيار نموذج من خمس خطوات يتم تطبيقها للإيرادات من العقود مع العملاء. وفقاً لهذا المعيار، فإن الإيراد يعكس المقابل المالي الذي تتوقعه المنشأة وذلك نتيجة تقديمها للعملاء أية سلع أو خدمات. تُزود مبادئ هذا المعيار طريقة أكثر إنتظاماً للقياس والاعتراف بالإيرادات.

سيصبح هذا المعيار نافذ المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في ١ كانون الثاني 2017 مع السماح بالتطبيق المبكر. تعمل الشركة حالياً على تحديد أثر تطبيق هذا المعيار على قوائمها المالية الموحدة وتتوقع بأن تقوم بتطبيقه عندما يصبح نافذ المفعول. ينطبق هذا المعيار على جميع المنشآت ويُلغي جميع متطلبات الإعتراف بالإيرادات الحالية في معايير التقارير المالية الدولية.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (27) طريقة حقوق الملكية في القوائم المالية غير الموحدة

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية خلال شهر آب 2014 بتعديل معيار المحاسبة الدولي رقم 27 (القوائم المالية غير الموحدة) والذي من شأنه إتاحة الفرصة للمنشآت التي تقوم بإصدار قوائم مالية غير موحدة خيار اتباع «طريقة حقوق الملكية» في المعالجة المحاسبية للاستثمارات في الشركات التابعة والحليفة والشركات تحت السيطرة المشتركة في القوائم غير الموحدة لهذه المنشآت. يتوجب على المؤسسات التي تتبع معايير المحاسبة الدولية والتي اختارت تطبيق «طريقة حقوق الملكية» في محاسبة الاستثمارات المذكورة أعلاه بأن تحدد وتسجّل الأثر الرجعي لهذا التطبيق في قوائمها المالية. ستصبح هذه التعديلات نافذة المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في ١ كانون الثاني 2016 كما يُسمح بالتطبيق المبكر.

3. 3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

يتم تحقق إيرادات الفوائد بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية بإستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الائتمانية المتعثرة والمصنفة التي يتم تسجيلها لحساب فوائد وعمولات معلقة ولا يتم الاعتراف بها كإيرادات.

يتم تسجيل العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الاعتراف بأرباح توزيعات الأسهم من الشركات المستثمر بها عند وجود حق لاستلامها.

يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق.

التسهيلات الائتمانية

يتم إظهار التسهيلات الائتمانية بالصافي بعد تنزيل مخصص تدني التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة.

يتم تكوين مخصص تدني للتسهيلات الائتمانية المباشرة إذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على أن حدثاً ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الائتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني، وتسجل قيمة المخصص في قائمة الدخل الموحدة.

يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، ويتم وقف احتساب الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية المتخذ حيالها إجراءات قانونية.

يتم شطب التسهيلات الائتمانية المعد لها مخصص في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها عبر تنزيلها من المخصص وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ويتم تحويل أي فائض في المخصص إلى قائمة الدخل، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات.

يتم استبعاد التسهيلات التي مضى على تعثرها أكثر من ست سنوات والفوائد المعلقة والمخصصات المتعلقة بها من القوائم المالية الموحدة للبنك وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

استثمارات في موجودات مالية

يتم قيد عمليات الشراء والبيع العادية للموجودات المالية في تاريخ العملية وهو تاريخ الإلتزام بشراء أو بيع الموجودات المالية. إن عمليات الشراء والبيع العادية للموجودات المالية هي تلك التي يتم فيها تحويل الموجودات المالية خلال الفترة المحددة وفقاً للقوانين أو وفقاً لما هو متعارف عليه في أنظمة السوق. يتم قيد الموجودات المالية عند الشراء بالقيمة العادلة، ويتم إضافة مصاريف الإقتناء المباشرة، باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل والتي يتم قيدها بشكل مبدئي بالقيمة العادلة. يتم لاحقاً قيد جميع الموجودات المالية بالكلفة المطفأة أو القيمة العادلة.

موجودات مالية بالكلفة المطفأة

هي أدوات الدين التي يتوافر بها الشرطين التاليين:

- – أن تكون أداة الدين متضمنة في نموذج أعمال يهدف إلى الإحتفاظ بأدوات الدين لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية.
- – أن تتضمن الشروط التعاقدية لأداة الدين تواريخ محددة للتدفقات النقدية والتي تمثل فقط دفعات رأس المال والفوائد عليها.

وفي حال عدم توفر أحد الشرطين، أو كليهما، يتم تصنيف الأداة

المالية كموجودات ماليه بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. كما يتوفر للبنك الخيار باعتماد تصنيف الأداة المالية كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل حتى لو توفرت الشروط المذكورة في حال أن يقلل هذا التصنيف أي إعتراف غير ثابت أو غير ملائم.

لاحقاً للإعتراف المبدئي، يتم قيد أدوات الدين بالكلفة المطفأة، بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية، بعد تنزيل خسائر التدني، إن وجدت. يقوم البنك بدراسة وجود أدلة على تدني القيمة الدفترية لهذه الموجودات المالية، وفي حال وجود هذه الأدلة يتم إحتساب وقيد مبلغ التدني في قائمة الدخل الموحدة. يتم قيد إيرادات الفوائد من الموجودات المالية بالكلفة المطفأة في قائمة الدخل الموحدة.

موجودات مالية بالقيمة العادلة

يشمل هذا البند أدوات الملكية والمشتقات المالية والتي يتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، ويحق للمنشأة تصنيف أدوات الملكية غير المحتفظ بها لأغراض المتاجرة، بإختيار لا يمكن التراجع عنه، من خلال قائمة الدخل الشامل.

في حال تم اختيار تصنيف أدوات الملكية كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل، فإنه يتم قيد التغير في القيمة العادلة في حساب خاص ضمن حقوق الملكية، وعند التخلص منها يتم قيد الأرباح أو الخسائر في حساب الأرباح المدورة مباشرة، ولا يتم قيدها في قائمة الدخل. لا تخضع الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاختبار خسائر تدني في الموجودات المالية.

يتم قيد أرباح توزيعات الأسهم من الاستثمار في الأوراق المالية في قائمة الدخل الموحدة عند نشوء الحق في استلامها.

تدني الموجودات المالية المقيدة بالكلفة المطفأة

يتم بتاريخ القوائم المالية الموحدة تقييم الموجودات المالية بالكلفة المطفأة، بما فيها الذمم المدينة، لتحديد فيما إذا كان هناك دليل يثبت وجود تدنٍ في قيمتها. يتم اعتبار الموجودات المالية متدنية عندما يكون هناك دليل موضوعي، نتيجة لحدث أو أحداث حصلت بعد الإعتراف المبدئي للموجودات المالية، ويؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

استبعاد الموجودات المالية

يتم استبعاد الموجودات المالية عند انتهاء الحق التعاقدي للإنتفاع من التدفقات النقدية لهذه الموجودات، أو عند تحويل الموجودات المالية وجميع المخاطر وعوائد الملكية إلى منشأة أخرى. في حال عدم قيام البنك بتحويل أو إبقاء كل المخاطر والعوائد الأساسية وأبقت السيطرة على الموجودات المحولة، يتم تسجيل حصة البنك المتبقية في الموجودات ويتم تسجيل المطلوبات بقيمة المبالغ المتوقع دفعها. إذا أبقى البنك كل المخاطر وعوائد الملكية الخاصة بالموجودات المالية المحولة، يستمر البنك في تسجيل الموجودات المالية.

القيمة العادلة للأدوات المالية

يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الظاهرة في قائمة المركز المالي والتي لا يمكن الحصول على قيمتها العادلة من أسواق مالية نشطة، من خلال طرق مناسبة للتقييم تشمل التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة. يتم الحصول على مدخلات التقييم من خلال أسواق يمكن ملاحظتها إن أمكن، وحين لا يكون من المناسب الإعتماد على هذه المدخلات يتم اعتماد درجة من التقديرات والإفتراضات لتحديد القيمة العادلة. تشمل هذه الإفتراضات عوامل تخص المدخلات التي يتم الإعتماد عليها في تحديد القيمة العادلة كمخاطر السيولة ومخاطر الائتمان والتقلبات الأخرى. قد تؤثر التغيرات في الإفتراضات على مبالغ القيمة العادلة للموجودات المالية الظاهرة في القوائم المالية الموحدة.

قياس القيمة العادلة

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية مثل المشتقات والموجودات غير المالية في تاريخ القوائم المالية. القيمة العادلة هي المقابل المالي لبيع أصل أو سداد التزام وذلك من خلال عملية منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية بيع الموجودات او سداد المطلوبات إما في:

- سوق رئيسي للأصل أو الالتزام.
- أو في حال غياب السوق الرئيسي، في سوق أكثر ملاءمة للموجودات والمطلوبات.

يجب أن يكون للبنك القدرة على الوصول للسوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة.

يتم قياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات باستخدام الفرضيات التي سيستخدمها المشاركين عند تسعير الموجودات والمطلوبات، على فرض أن المشاركين في السوق هدفهم تحقيق منافع اقتصادية.

يستخدم البنك أساليب التقييم المناسبة حسب الظروف التي توفر معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، وذلك من خلال زيادة استخدام معطيات ذات صلة يمكن ملاحظتها والتقليل من استخدام المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها.

جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس بالقيمة العادلة المصرح عنها في القوائم المالية تصنف ضمن هرم القيمة العادلة، كما هو موضح أدناه:

المستوى الأول: باستخدام أسعار التداول لأدوات مالية مشابهة تماماً في أسواق مالية نشطة.

المستوى الثاني: باستخدام معطيات غير أسعار التداول ولكن يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: باستخدام معطيات لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها.

في نهاية كل فترة مالية يحدد البنك فيما إذا كانت هنالك عمليات نقل بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (إستناداً إلى أقل مستوى معطيات له أثر جوهري على قياس القيمة العادلة ككل) للموجودات والمطلوبات و يتم الاعتراف بها في القوائم المالية على أساس متكرر.

يقوم مخمنين خارجيين معتمدين بالمشاركة في تقييم الموجودات الجوهرية. بعد النقاش مع هؤلاء المخمنين الخارجيين، يقوم البنك باختيار الأساليب والمدخلات والتي ستستخدم للتقييم في كل حالة.

لغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قام البنك بتحديد شرائح من الموجودات وفقاً لطبيعة وخصائص ومخاطر ومستوى القيمة العادلة لهذه الموجودات والمطلوبات.

استثمار في شركات حليفة

يتم قيد الاستثمار في الشركات الحليفة بإستخدام طريقة حقوق الملكية. الشركة الحليفة هي تلك التي يكون للبنك نفوذاً مؤثراً عليها وهو القدرة على المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر بها وليس التحكم بهذه السياسات.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يظهر الاستثمار في الشركات الحليفة في قائمة المركز المالي الموحدة بالكلفة، مضافاً إليه التغيرات اللاحقة في حصة البنك من صافي موجودات الشركات الحليفة. يتم قيد الشهرة الناتجة عن شراء الشركات الحليفة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمارات فيها، حيث لا يتم إطفاء هذه الشهرة أو دراسة التدني في قيمتها بشكل منفصل.

يتم إظهار حصة البنك من صافي نتائج أعمال الشركات الحليفة في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحدة. يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين البنك والشركات الحليفة وفقاً لنسبة ملكية البنك في الشركات الحليفة.

إن السنة المالية للشركات الحليفة هي ذات السنة المالية للبنك. عند الضرورة يقوم البنك بإجراء تعديلات لتتوافق السياسات المتبعة في الشركات الحليفة مع السياسات المحاسبية للبنك.

لاحقاً لإستخدام طريقة حقوق الملكية يقرر البنك ما إذا كان هناك ضرورة لقيد خسائر تدني إضافية على استثماراته في الشركات الحليفة. يقوم البنك في تاريخ القوائم المالية الموحدة بتحديد ما إذا كان هناك وجود لأدلة موضوعية تشير إلى تدني في قيمة الاستثمار في الشركات الحليفة. في حال وجود هذه الأدلة، يقوم البنك باحتساب قيمة التدني والتي تمثل الفرق بين القيمة الدفترية للاستثمار والقيمة المتوقع إستردادها ويتم قيد هذا الفرق في قائمة الدخل الموحدة.

العقارات والآلات والمعدات

تظهر العقارات والآلات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم، ويتم استهلاك العقارات والآلات والمعدات (بإستثناء الأراضي) بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع كما يلي:

	العمر الإنتاجي (سنوات)
عقارات	40
أثاث ومعدات وتحسين مأجور	25-6
أجهزة حاسوب	6
سيارات	6

يتم مراجعة العمر الإنتاجي للعقارات والآلات والمعدات في نهاية كل سنة مالية، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً، يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغيراً في التقديرات.

يتم دراسة تدني القيمة الدفترية للعقارات والآلات والمعدات عند وجود أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى عدم توافر إمكانية استرداد قيمتها الدفترية. عند وجود أحد هذه الأدلة وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة المتوقع استردادها، يتم تخفيض القيمة الدفترية للقيمة المتوقع استردادها وهي القيمة العادلة مخصوماً منها مصاريف البيع أو «القيمة في الإستخدام»، أيهما أعلى، ويتم قيد التدني في قيمة العقارات والآلات والمعدات في قائمة الدخل.

يتم احتساب ورسملة التكاليف المتكبدة لاستبدال مكونات العقارات والآلات والمعدات التي يتم التعامل معها بشكل منفصل، كما يتم شطب القيمة الدفترية لأي جزء مستبدل. يتم رسملة النفقات الأخرى اللاحقة فقط عند زيادة المنافع الإقتصادية المستقبلية المتعلقة بالعقارات والآلات والمعدات. يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل.

الموجودات غير الملموسة

مبدئياً، يتم قيد الموجودات غير الملموسة، التي تم الحصول عليها بشكل منفصل بالكلفة. إن كلفة الموجودات غير الملموسة التي تم الحصول عليها من خلال توحيد الأعمال هي قيمتها العادلة في ذلك التاريخ. لاحقاً للإثبات المبدئي، يتم إظهار الموجودات غير الملموسة بالكلفة بعد تنزيل الإطفاء المتراكم وأية خسائر تدني متراكمة في القيمة الدفترية.

يتم تصنيف العمر الإنتاجي للموجودات غير الملموسة بكونه لفترة محددة أو غير محددة.

يتم إجراء دراسة لوجود تدني في القيمة الدفترية للموجودات غير الملموسة المقدر عمرها الزمني بفترة غير محددة، بشكل سنوي، كما

أنه لا يتم إطفاء هذه الموجودات غير الملموسة. تتم مراجعة تصنيف هذه الموجودات سنوياً لتحديد ما إذا كان سبب التصنيف لايزال قائماً، في حالة الحاجة إلى إعادة تصنيف هذه الموجودات غير المقدر عمرها الزمني بفترة محددة إلى موجودات ملموسة لفترة محددة فيتم ذلك بناءً على أساس تقديري، وبأثر مستقبلي.

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة المقدر عمرها الزمني بفترة محددة حسب العمر الإنتاجي المتوقع، ويتم دراسة تدني قيمتها الدفترية عند وجود مؤشرات تدل على ذلك. يتم مراجعة فترة الإطفاء وطريقة احتسابه للموجودات غير الملموسة المقدر عمرها الزمني بفترة محددة مرة على الأقل في نهاية السنة المالية. يتم قيد مصروف إطفاء الموجودات غير الملموسة المقدر عمرها الزمني بفترة محددة في قائمة الدخل.

تشمل الموجودات غير الملموسة أنظمة وبرامج الحاسب الآلي وتقوم إدارة البنك بتقدير العمر الزمني لكل بند حيث يتم إطفاء أنظمة وبرامج الحاسب الآلي بطريقة القسط الثابت.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي ضمن بند «موجودات أخرى» وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

التقـاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

المخصصات

يتم إثبات المخصصات إذا كان على البنك أي التزام (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق وعندما تكون تكلفة تسوية الإلتزام محتملة ويمكن قياسها بموثوقية.

مخصص الضرائب

يقوم البنك باقتطاع مخصص لضريبة الدخل وفقاً لقانون ضريبة الدخل الساري المفعول في فلسطين والمعيار المحاسبي الدولي رقم (١٢) والذي يقتضي الإعتراف بالفروقات الزمنية المؤقتة، كما بتاريخ القوائم المالية، كضرائب مؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو خسائر متراكمة مقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة التنزيل لأغراض ضريبية.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها.

يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.

يتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة إلى الدولار الأمريكي في تاريخ قائمة المركز المالي.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة إلى الدولار الأمريكي في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي في قائمة الدخل.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر. ويتضمن النقد والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر بعد تنزيل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة مقيدة السحب.

4. استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الإلتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الايرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في بنود الدخل الشامل الأخرى. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم

التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

تعتقد الإدارة بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي:

- مخصص تدني التسهيلات الائتمانية: يتم مراجعة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية ضمن الأسس الموضوعة من قبل سلطة النقد الفلسطينية ومعيار التقارير المالية الدولي رقم (39).
- يتم إثبات خسارة تدني قيمة العقارات والآلات والمعدات اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مخمنين معتمدين لغايات إثبات خسارة التدني ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري .
- مخصصات الضرائب: يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروف الضرائب وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية.
- تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الإستهلاكات والإطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل، ويتم أخذ خسارة التدني (إن وجدت) في قائمة الدخل.
- مخصصات قضائية: لمواجهة أية التزامات قضائية يتم أخذ مخصصات لهذه الالتزامات استناداً لرأي المستشار القانوني للبنك.

5. معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة إقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات إقتصادية أخرى.

6. نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد في الخزينة	30,268,457	33,078,529
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية:		
حسابات جارية وتحت الطلب	21,267,282	2,339,716
متطلبات الاحتياطي الإلزامي النقدي	34,096,759	26,369,514
	85,632,498	61,787,759

- يتعين على البنك حسب التعميم رقم (2010/67) الاحتفاظ لدى سلطة النقد الفلسطينية باحتياطي إلزامي نقدي مقيد السحب بنسبة 9% من ودائع العملاء. لا تعمل سلطة النقد الفلسطينية على دفع فوائد على هذه الإحتياطيات الإلزامية. وبموجب التعليمات رقم (2012/2) يتم تخفيض قيمة الرصيد القائم للتسهيلات الممنوحة في مدينة القدس لبعض القطاعات قبل احتساب الإحتياطي الإلزامي النقدي.
- لا تدفع سلطة النقد الفلسطينية للبنوك أية فوائد على أرصدة الحسابات الجارية.

7. أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنوك ومؤسسات مصرفية داخل فلسطين:		
حسابات جارية وتحت الطلب	34,853	864,498
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر	46,158,493	31,165,988
	46,193,346	32,030,486
بنوك ومؤسسات مصرفية خارج فلسطين:		
حسابات جارية وتحت الطلب	110,019,358	98,930,306
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر	57,972,907	48,459,492
ودائع تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر	15,514,810	-
	183,507,075	147,389,798
	229,700,421	179,420,284

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد كما في 31 كانون الأول 2014 و2013 مبلغ 49.411.318 دولار أمريكي و13.882.578 دولار أمريكي، على التوالي، يتضمن هذا المبلغ ودائع تبادلية بقيمة 28.600.000 دولار أمريكي و1.710.000 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2014 و2013، على التوالي.
- بلغت الأرصدة مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية كما في 31 كانون الأول 2014 و2013 مبلغ 6.011.588 دولار أمريكي و11.902.901 دولار أمريكي، على التوالي.

8. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أسهم مدرجة في بورصة فلسطين	520,880	3,441,992
	520,880	3,441,992

9. تسهيلات ائتمانية مباشرة

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الأفراد		
حسابات جارية مدينة	15,494,656	14,647,967
قروض وكمبيالات*	112,171,854	93,846,650
الشركات		
حسابات جارية مدينة	23,622,607	22,032,481
قروض وكمبيالات*	38,904,471	32,701,480
مؤسسات صغيرة ومتوسطة		
حسابات جارية مدينة	996,484	3,580,583
قروض وكمبيالات*	16,748,641	9,572,025
الحكومة والقطاع العام	94,379,366	55,061,942
	302,318,079	231,443,128
فوائد معلقة	(1,188,419)	(926,654)
مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة	(2,498,975)	(2,226,957)
	298,630,685	228,289,517

* تظهر القروض والكمبيالات بالصافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً بمبلغ 1,004,575 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2014 مقابل 985,158 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2013.

- بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية غير العاملة والمصنفة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2014 و2013 مبلغ 16,956,700 دولار أمريكي ومبلغ 13,732,361 دولار أمريكي أي ما نسبته 5.63% و5.96% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة، على التوالي.
- بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المتعثرة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2014 و2013 مبلغ 4,711,125 دولار أمريكي ومبلغ 2,808,967 دولار أمريكي أي ما نسبته 1.56% و1.21% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة على التوالي.
- بناءً على تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2008/1) تم إستبعاد التسهيلات الائتمانية المباشرة المتعثرة والتي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات من القوائم المالية الموحدة للبنك. بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة المستبعدة من القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2014 مبلغ 132,641 دولار أمريكي كما بلغ رصيد المخصص والفوائد المعلقة للحسابات المتعثرة مبلغ 132,641 دولار أمريكي.
- بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للسلطة الوطنية الفلسطينية 94,379,366 دولار أمريكي أي ما نسبته 31.22% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2014 مقابل 55,061,942 دولار أمريكي أي ما نسبته 23.79% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2013.
- بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لغير المقيمين كما في 31 كانون الأول 2014 و2013 مبلغ 454,401 دولار أمريكي ومبلغ 2,102,631 دولار أمريكي، على التوالي.
- بلغت القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2014 و2013 مبلغ 118,696,255 دولار أمريكي ومبلغ 98,075,651 دولار أمريكي، على التوالي.

الفوائد المعلقة

فيما يلي ملخص الحركة على الفوائد المعلقة:

2014	أفراد	شركات	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	741,506	185,148	926,654
فوائد معلقة خلال السنة	396,844	51,660	448,504
فوائد معلقة حولت للإيرادات	(111,300)	-	(111,300)
استبعاد فوائد معلقة على تسهيلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	(51,068)	-	(51,068)
فروقات عملة	(24,371)	-	(24,371)
الرصيد في نهاية السنة	951,611	236,808	1,188,419

2013	أفراد	شركات	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	407,930	125,978	533,908
فوائد معلقة خلال السنة	364,604	59,170	423,774
فوائد معلقة حولت للإيرادات	(57,305)	-	(57,305)
فروقات عملة	26,277	-	26,277
الرصيد في نهاية السنة	741,506	185,148	926,654

مخصص تدني التسهيلات الائتمانية

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال السنة:

2014	أفراد	شركات	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	2,008,789	218,168	2,226,957
التخصيص للسنة	1,012,228	39,053	1,051,281
المسترد خلال السنة	(501,788)	-	(501,788)
استبعاد مخصص تسهيلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	(81,573)	-	(81,573)
فروقات عملة	(195,902)	-	(195,902)
الرصيد في نهاية السنة	2,241,754	257,221	2,498,975

2013	أفراد	شركات	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	1,584,229	208,265	1,792,494
التخصيص للسنة	657,660	9,903	667,563
المسترد خلال السنة	(322,349)	-	(322,349)
فروقات عملة	89,249	-	89,249
الرصيد في نهاية السنة	2,008,789	218,168	2,226,957

فيما يلي الحركة على مخصص التسهيلات التي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات:

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	-	-
الإضافات	81,573	-
الرصيد في نهاية السنة	81,573	-

فيما يلي توزيع التسهيلات الائتمانية بعد تنزيل الفوائد المعلقة حسب النشاط الاقتصادي للعملاء:

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
القطاع العام	94,379,366	55,061,942
القروض العقارية	24,129,958	12,856,287
تمويل الصناعة والتجارة	86,126,691	79,568,649
قطاع الزراعة	787,734	935,758
قطاع خدماتي	3,041,509	5,577,538
قروض استهلاكية	92,664,402	76,516,300
	301,129,660	230,516,474

10. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أسهم مدرجة في بورصة فلسطين	4,347,815	1,113,499
أسهم مدرجة في أسواق مالية أجنبية	961,354	993,935
محافظ استثمارية غير مدرجة	236,244	89,744
	5,545,413	2,197,178

لقد كانت الحركة على حساب إحتياطي القيمة العادلة كما يلي:

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	(2,270,869)	(2,264,174)
(خسائر) أرباح غير متحققة	(480,119)	38,271
خسائر بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	(44,966)
الرصيد في نهاية السنة	(2,750,988)	(2,270,869)

11. موجودات مالية بالكلفة المطفأة

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
سندات دين مدرجة في أسواق مالية أجنبية *	20,862,276	15,302,654
سندات دين محلية غير مدرجة	5,980,000	5,980,000
	26,842,276	21,282,654

* تراوحت نسبة الفائدة على الموجودات المالية بالكلفة المطفأة من 5.00% إلى 8.88% وتستحق خلال فترة أقل من سنة إلى 8 سنوات.

12. استثمار في شركة حليفة

	نسبة الملكية		القيمة الدفترية	
	2014	2013	2014	2013
	%	%	دولار أمريكي	دولار أمريكي
شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري	20	20	4,276,944	4,345,290
			4,276,944	4,345,290

تأسست شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري سنة 1997 ومن أهم أهداف الشركة تطوير وتحسين الرهن العقاري في فلسطين. تمارس الشركة أعمالها من خلال شركاتها التابعة المملوكة بالكامل وهي شركة تمويل الرهن العقاري الفلسطينية والتي تقوم بإعادة تمويل قروض الرهن العقاري المتوسطة وطويلة الأجل الممنوحة من قبل البنوك وشركة فلسطين لتأمين الرهن العقاري والتي تقوم بتأمين قروض الرهن العقاري المتوسطة وطويلة الأجل ضد تعثر المقترضين.

قررت الهيئة العامة غير العادية لشركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري في اجتماعها المنعقد بتاريخ 29 أيلول 2014 تحويل الشركة إلى شركة مساهمة خصوصية، وتم شطب إدراج الشركة في بورصة فلسطين بتاريخ 18 كانون الأول 2014.

يوضح الجدول التالي ملخص المعلومات المالية المتعلقة باستثمار البنك في شركته الحليفة:

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
المركز المالي للشركة الحليفة		
موجودات غير متداولة	28,585,937	32,891,467
موجودات متداولة	12,848,936	9,465,337
مطلوبات غير متداولة	(18,910,220)	(19,582,028)
مطلوبات متداولة	(1,280,801)	(1,210,907)
حقوق الملكية	21,243,852	21,563,869
حصة البنك	4,248,770	4,312,774
تعديلات	28,174	32,516
القيمة الدفترية بعد التعديل	4,276,944	4,345,290
الإيرادات ونتائج الأعمال		
الإيرادات للسنة	1,829,267	1,700,368
نتائج الأعمال	489,239	216,340
حصة البنك من نتائج الأعمال	111,654	40,000

13. عقارات وآلات ومعدات

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على حساب العقارات والآلات والمعدات خلال السنة:

	عقارات	أثاث ومعدات	أجهزة حاسوب	سيارات	تحسينات مأجور	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2014						
الكلفة :						
الرصيد في بداية السنة	4,871,157	2,533,318	2,096,894	96,343	2,942,745	12,540,457
إضافات	-	262,122	435,770	177,388	995,865	1,871,145
الرصيد في نهاية السنة	4,871,157	2,795,440	2,532,664	273,731	3,938,610	14,411,602
الاستهلاك المتراكم :						
الرصيد في بداية السنة	488,706	1,203,898	995,652	60,607	1,510,988	4,259,851
استهلاك السنة	244,018	239,224	307,954	37,554	501,368	1,330,118
الرصيد في نهاية السنة	732,724	1,443,122	1,303,606	98,161	2,012,356	5,589,969
صافي القيمة الدفترية						
كما في 31 كانون الأول 2014	4,138,433	1,352,318	1,229,058	175,570	1,926,254	8,821,633

	عقارات	أثاث ومعدات	أجهزة حاسوب	سيارات	تحسينات مأجور	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2013						
الكلفة :						
الرصيد في بداية السنة	4,871,157	2,112,741	1,500,967	96,343	2,177,856	10,759,064
إضافات	-	420,577	595,927	-	764,889	1,781,393
الرصيد في نهاية السنة	4,871,157	2,533,318	2,096,894	96,343	2,942,745	12,540,457
الاستهلاك المتراكم :						
الرصيد في بداية السنة	244,691	965,177	728,826	35,834	1,183,360	3,157,888
استهلاك السنة	244,015	238,721	266,826	24,773	327,628	1,101,963
الرصيد في نهاية السنة	488,706	1,203,898	995,652	60,607	1,510,988	4,259,851
صافي القيمة الدفترية						
كما في 31 كانون الأول 2013	4,382,451	1,329,420	1,101,242	35,736	1,431,757	8,280,606

14. مشاريع تحت التنفيذ

يشمل هذا البند أعمال تطوير نظام بنكي جديد وأعمال تشطيب وتحسينات مأجور لفروع البنك الجديدة، فيما يلي تفاصيل الحركة على المشاريع تحت التنفيذ:

	2014
	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	-
إضافات	2,951,081
الرصيد في نهاية السنة	2,951,081

إن الكلفة المتوقعة لاستكمال المشاريع تحت التنفيذ كما في 31 كانون الأول 2014 تقدر بمبلغ 4,440,453 دولار أمريكي.

15. موجودات غير ملموسة

تمثل الموجودات غير الملموسة أنظمة وبرامج الحاسب الآلي. لقد كانت الحركة على الموجودات غير الملموسة خلال السنة كما يلي:

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	110,424	163,932
إضافات	72,265	33,307
إطفاءات	(61,831)	(86,815)
الرصيد في نهاية السنة	120,858	110,424

16. موجودات أخرى

يشمل هذا البند ما يلي:

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
شيكات المقاصة	9,779,811	16,651,401
فوائد مستحقة وغير مقبوضة	4,479,128	1,883,561
مصاريف مدفوعة مقدماً	1,320,557	991,486
موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة*	364,509	364,509
موجودات ضريبية مؤجلة **	300,000	-
سلف ضرائب	200,640	200,640
قرطاسية ومطبوعات	39,999	28,764
أخرى	380,751	322,912
	16,865,395	20,443,273

* يمثل هذا البند قطعة أرض رقم (53) من حوض رقم (28046) من أراضي مدينة بيت لحم، آلت ملكيتها للبنك العربي الفلسطيني للاستثمار خلال عام 2012 وفاءً لديون مستحقة. حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية فإن الفترة القصوى للاحتفاظ بمثل تلك الأراضي هي 5 سنوات. هنالك قضية مرفوعة من قبل البنك على المالك السابق يطالبه بإخلاء الأرض. بلغت القيمة العادلة لهذه الأرض وفقاً لآخر تقييم أجري بتاريخ 30 أيلول 2014 مبلغ 420,810 دولار أمريكي.

** فيما يلي تفاصيل الحركة على حساب الموجودات الضريبية المؤجلة:

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رصيد بداية السنة	-	-
إضافات	300,000	-
رصيد نهاية السنة	300,000	-

17. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

يشمل هذا البند ما يلي:

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنوك ومؤسسات مصرفية داخل فلسطين:		
حسابات جارية وتحت الطلب	3,642	639,271
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر	74,942,370	46,239,790
	74,946,012	46,879,061
بنوك ومؤسسات مصرفية خارج فلسطين:		
حسابات جارية وتحت الطلب	66,018,681	82,289,703
ودائع تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر	14,000,000	2,000,000
	80,018,681	84,289,703
	154,964,693	131,168,764

18. ودائع العملاء

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
حسابات جارية وتحت الطلب	103,890,485	103,190,128
ودائع التوفير	34,509,183	22,382,158
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	203,357,935	124,001,903
حسابات مدينة – مؤقتاً دائنة	12,067,108	1,373,729
	353,824,711	250,947,918

- بلغت ودائع القطاع العام كما في 31 كانون الأول 2014 و2013 مبلغ 27,807,809 دولار أمريكي و4,909,399 دولار أمريكي أي ما نسبته 7,86% و1,96% من إجمالي الودائع، على التوالي.
- بلغت الودائع التي لا تتقاضى فوائد كما في 31 كانون الأول 2014 و2013 مبلغ 115,957,593 دولار أمريكي و104,563,857 دولار أمريكي أي ما نسبته 32,77% و41,67% من إجمالي الودائع، على التوالي.

19. تأمينات نقدية

يشمل هذا البند تأمينات نقدية مقابل:

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
تسهيلات ائتمانية مباشرة	45,879,205	42,050,532
تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	13,374,628	9,196,936
أخرى	916,611	433,076
	60,170,444	51,680,544

20. أموال مقترضة

	المبلغ بالدولار الأمريكي	دورية استحقاق الأقساط	الضمانات	سعر فائدة الإقتراض (%)
2014				
سلطة النقد الفلسطينية	18,389,330	نصف سنوية	لا يوجد	1,0
جمعية التنمية المستدامة	101,079	شهري	لا يوجد	–
2013				
سلطة النقد الفلسطينية	30,613,518	نصف سنوية	لا يوجد	1,7
جمعية التنمية المستدامة	148,161	شهري	لا يوجد	–

21. مخصص تعويض نهاية الخدمة

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على حساب المخصص خلال السنة:

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	1,131,315	882,945
التخصيص للسنة الحالية	399,765	267,868
المدفوع خلال السنة	(81,637)	(19,498)
الرصيد في نهاية السنة	1,449,443	1,131,315

22. مخصصات الضرائب

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	1,543,638	966,605
التخصيص للسنة	1,788,003	1,520,000
ضرائب مدفوعة خلال السنة	(1,586,325)	(942,967)
الرصيد في نهاية السنة	1,745,316	1,543,638

حصل البنك على مخالصات نهائية من دائرتي ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة عن نتائج أعماله حتى عام 2013.

تمثل الضرائب الظاهرة في قائمة الدخل ما يلي:

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
التخصيص للسنة الحالية	1,788,003	1,520,000
إضافات موجودات ضريبية مؤجلة	(300,000)	-
مصروف الضريبة للسنة	1,488,003	1,520,000

فيما يلي ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الربح المحاسبي للبنك	5,926,383	5,120,243
الربح الخاضع لضريبة القيمة المضافة	6,019,834	5,274,276
الربح الخاضع لضريبة الدخل	4,749,003	3,990,780
ضريبة القيمة المضافة على الربح للسنة	830,322	711,096
ضريبة الدخل على الربح	949,801	796,355
الضرائب للسنة	1,780,123	1,507,451
المخصص المكون	1,788,003	1,520,000
نسبة الضريبة الفعلية	%30.17	%29.69

حسب رأي الإدارة والمستشار الضريبي للبنك، فإن المخصصات المكونة لمواجهة الالتزامات الضريبية كافية.

23. مطلوبات أخرى

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
فوائد مستحقة غير مدفوعة	2,958,258	1,393,546
شيكات مصدقة وحوالات واردة	2,676,206	3,479,019
ذمم دائنة	1,841,681	1,075,483
فوائد مقبوضة مقدماً	1,004,575	985,158
ضرائب مستحقة على الرواتب	303,676	247,631
مصاريف مستحقة	90,631	57,449
أخرى	377,509	160,815
	9,252,536	7,399,101

24. الاحتياطيات

- احتياطي إجباري

وفقاً لقانون المصارف يقتطع ما نسبته 10% من الأرباح الصافية سنوياً تخصص لحساب الاحتياطي الإجباري ولا يجوز وقف هذا الاقتطاع قبل أن يبلغ مجموع المبالغ المتجمعة لهذا الحساب ما يعادل رأسمال البنك. لا يجوز توزيع الاحتياطي الإجباري على المساهمين إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

- احتياطي مخاطر مصرفية عامة

يمثل هذا البند لعام 2013 قيمة احتياطي المخاطر الذي تم اقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2013/3) بنسبة 2% من التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد طرح مخصص تدني التسهيلات الائتمانية والأرباح المعلقة و0.5% من التسهيلات الائتمانية غير المباشرة بعد طرح الشيكات برسم التحصيل والكفالات المقبولة والسحوبات المقبولة المكفولة المتعلقة بالاعتمادات الواردة والمشتقات المالية. تم وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2014/8) تعديل نسبة احتياطي المخاطر المصرفية العامة على التسهيلات الائتمانية المباشرة لتصبح 1.5% لعام 2014 مع بقاء النسبة كما هي على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة. لا يجوز استخدام أي جزء من هذا الاحتياطي أو تخفيضه على أي وجه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

- احتياطي التقلبات الدورية

يمثل هذا البند قيمة احتياطي المخاطر الذي يتم اقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2011/1) بنسبة 15% من الأرباح السنوية الصافية بعد الضرائب لتدعيم رأسمال المصرف ولمواجهة المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي. لا يجوز استخدام أي جزء من احتياطي التقلبات الدورية أو تخفيضه على أي وجه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية. لا يجوز وقف هذا الاقتطاع قبل أن يبلغ مجموع المبالغ المتجمعة لهذا الحساب ما يعادل 20 % من رأسمال البنك.

25. الفوائد الدائنة

يشمل هذا البند الفوائد الدائنة على الحسابات التالية:

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أفراد		
حسابات جارية مدينة	1,626,893	964,769
قروض وكمبيالات	4,309,019	2,706,143
	5,935,912	3,670,912
شركات		
حسابات جارية مدينة	1,968,617	1,244,960
قروض وكمبيالات	6,204,357	5,064,816
	8,172,974	6,309,776
الحكومة والقطاع العام	4,928,951	3,434,419
	19,037,837	13,415,107
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	2,207,569	1,606,428
سندات دين	1,108,455	935,773
	22,353,861	15,957,308

26. الفوائد المدينة

يشمل هذا البند ما يلي:

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
فوائد على ودائع العملاء:		
حسابات جارية وتحت الطلب	36,944	132,395
ودائع التوفير	30,987	45,834
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	6,094,359	3,568,616
تأمينات نقدية	732,995	529,913
فؤائد على الأموال المقترضة	343,593	353,904
فوائد مؤسسات ضمان القروض	21,431	11,637
فوائد على ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	1,377,651	1,022,222
	8,637,960	5,664,521

27. صافي إيرادات العمولات

يشمل هذا البند ما يلي:

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
عمولات دائنة		
تسهيلات ائتمانية مباشرة	1,783,930	1,581,257
تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	885,234	707,459
شيكات مرتجعة ومعادة ومؤجلة	514,630	388,768
حوالات	368,894	306,661
إدارة حساب	293,025	228,047
عمولة إيداع نقدي	81,995	12,428
خدمات مصرفية متفرقة	110,704	99,350
	4,038,412	3,323,970
عمولات مدينة	(872,904)	(462,612)
	3,165,508	2,861,358

28. أرباح موجودات مالية

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
عوائد توزيعات أسهم	355,173	301,913
أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	305,812	446,583
أرباح بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	49,766
	660,985	798,262

29. نفقات الموظفين

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	4,695,986	3,728,300
ضريبة القيمة المضافة على الرواتب	808,301	572,400
مخصص تعويض نهاية الخدمة	399,765	267,868
مساهمة البنك في صندوق الإدخار*	317,301	277,484
تأمين صحي	166,987	143,220
سفر وانتقال	62,667	59,080
مصاريف تدريب	40,932	46,751
أخرى	65,239	55,046
	6,557,178	5,150,149

* يساهم البنك بنسبة 10% من الراتب الأساسي للموظف ويساهم الموظف بنسبة 5% من راتبه الأساسي لصندوق الادخار.

30. مصاريف تشغيلية أخرى

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رسوم ورخص واشتراكات	990,676	613,714
مصاريف دعاية وإعلان	809,080	654,021
رسوم مؤسسة ضمان الودائع	657,058	100,000
إيجارات	464,175	353,160
صيانة	311,022	226,501
تأمينات	304,705	209,811
قرطاسية ومطبوعات	285,042	281,142
مياه وكهرباء وتدفئة	245,719	207,316
مصاريف نقل النقد	173,638	50,450
بريد وبرق وهاتف	160,128	135,607
نفقات أعضاء مجلس الإدارة	151,333	113,000
أتعاب مهنية واستشارية	135,933	104,935
مواصلات ومصاريف سيارات	97,384	70,038
رسوم تأمين قروض الرهن العقاري	68,055	56,927
تبرعات*	54,209	45,405
ضيافة	32,905	35,805
ضريبة الأملاك	23,987	23,977
مصاريف اجتماعات الهيئة العامة	9,819	12,475
أخرى	70,326	34,011
	5,045,194	3,328,295

* يقوم البنك بتقديم التبرعات في المجالات الاجتماعية والرياضية وغيرها من المجالات وذلك ضمن سياسة البنك لبناء أواصر الثقة بين لبنات المجتمع المختلفة. بلغت نسبة التبرعات من صافي ربح السنة 1.22% كما في 31 كانون الأول 2014 مقابل 1.26% كما في 31 كانون الأول 2013.

31. غرامات سلطة النقد الفلسطينية

يمثل هذا البند غرامة مفروضة من سلطة النقد الفلسطينية على البنك خلال عام 2014 لمخالفة تعليمات منح تسهيلات ائتمانية لعملاء لديهم تركز ائتماني دون الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

32. الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

	2014	2013
	دولار أمريكي	
ربح السنة	4,438,380	3,600,243
	سهم	
المعدل المرجح لعدد الأسهم المكتتب بها	53,789,229	49,881,953
	دولار أمريكي	
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة	0.083	0.072

33. النقد وما في حكمه

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	85,632,498	61,787,759
يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	214,185,611	179,420,284
ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر	(140,964,693)	(131,168,764)
أرصدة مقيدة السحب لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	(6,011,588)	(11,902,901)
متطلبات الإحتياطي الإلزامي النقدي	(34,096,759)	(26,369,514)
	118,745,069	71,766,864

34. المعاملات مع جهات ذات العلاقة

يعتبر البنك المساهمين الرئيسيين والإدارة العليا وشركات لهم فيها نصيب رئيسي من الملكية كجهات ذات علاقة وذلك وفقاً لتعليمات سلطة النقد رقم (2014/06). تمت خلال السنة معاملات مع هذه الجهات تمثلت في ودائع وتسهيلات ائتمانية ممنوحة وتأمينات نقدية وذمم دائنة ومطلوبات أخرى كما يلي:

	طبيعة العلاقة	2014 دولار أمريكي	2013 دولار أمريكي
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحد:			
تسهيلات ائتمانية مباشرة	الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة	12,422,036	8,781,791
ودائع	الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة	37,181,399	55,666,430
تأمينات نقدية	الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة	3,909,728	1,890,256
ذمم دائنة	الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة	189,257	136,732
مطلوبات أخرى	مساهمون رئيسيون	8,901	-
عناصر قائمة الدخل الموحدة:			
فوائد وعمولات دائنة	الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة	983,158	562,907
فوائد وعمولات مدينة	الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة	987,985	955,374
مصاريف دعاية وإعلان	مساهمون رئيسيون وشركات لهم نصيب فيها	134,953	190,146
تأمينات	مساهمون رئيسيون وشركات لهم نصيب فيها	471,692	353,031
بريد وبرق وهاتف	مساهمون رئيسيون وشركات لهم نصيب فيها	124,456	103,443
إيرادات أخرى	مساهمون رئيسيون وشركات لهم نصيب فيها	18,100	7,200
بنود خارج قائمة المركز المالي:			
اعتمادات وكفالات	الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة	7,892,370	6,605,982
سقوف ائتمانية غير مستغلة	الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة	3,516,178	2,724,739

- تشكل التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لجهات ذات علاقة كما في 31 كانون الأول 2014 و2013 ما نسبته 4.16% و3.85%، على التوالي من صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة. علماً بأن تسهيلات جهات ذات علاقة تمثل تسهيلات ممنوحة لأعضاء مجلس الادارة والإدارة التنفيذية أو بكفالتهم.
- تشكل التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لجهات ذات علاقة كما في 31 كانون الأول 2014 و2013 ما نسبته 19.06% و20.62% على التوالي من قاعدة رأسمال البنك.
- تتراوح أسعار الفائدة على التسهيلات بالدولار الأمريكي ما بين 3.80% إلى 7.5%.

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة العليا:

	2014 دولار أمريكي	2013 دولار أمريكي
حصة الإدارة العليا من الرواتب والمصاريف المتعلقة بها	1,117,616	975,720
حصة الإدارة العليا من مصروف تعويض نهاية الخدمة	134,903	91,106
نفقات مجلس الإدارة	151,333	113,000

35. قياس القيمة العادلة

يمثل الجدول التالي التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك. فيما يلي الإفصاحات الكمية لقياس القيمة العادلة والتسلسل الهرمي للموجودات كما في 31 كانون الأول 2014 و2013:

			قياس القيمة العادلة بإستخدام		
		المجموع	أسعار التداول في اسواق مالية نشطة (المستوى الأول)	معطيات جوهرية يمكن ملاحظتها (المستوى الثاني)	معطيات جوهرية لا يمكن ملاحظتها (المستوى الثالث)
	تاريخ القياس	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات مالية بالقيمة العادلة:					
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (إيضاح 8):					
مدرجة – بورصة فلسطين	31 كانون الأول 2014	520,880	520,880	-	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (إيضاح 10):					
مدرجة – بورصة فلسطين	31 كانون الأول 2014	4,347,815	4,347,815	-	-
مدرجة – أسواق أجنبية	31 كانون الأول 2014	961,354	961,354	-	-
غير مدرجة	31 كانون الأول 2014	236,244	-	-	236,244

			قياس القيمة العادلة بإستخدام		
		المجموع	أسعار التداول في اسواق مالية نشطة (المستوى الأول)	معطيات جوهرية يمكن ملاحظتها (المستوى الثاني)	معطيات جوهرية لا يمكن ملاحظتها (المستوى الثالث)
	تاريخ القياس	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات مالية بالقيمة العادلة:					
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (إيضاح 8):					
مدرجة – بورصة فلسطين	31 كانون الأول 2013	3,441,992	3,441,992	-	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (إيضاح 10):					
مدرجة – بورصة فلسطين	31 كانون الأول 2013	1,113,499	1,113,499	-	-
مدرجة – أسواق أجنبية	31 كانون الأول 2013	993,935	993,935	-	-
غير مدرجة	31 كانون الأول 2013	89,744	-	-	89,744

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

يمثل الجدول التالي مقارنة للقيم الدفترية والقيم العادلة للأدوات المالية كما في 31 كانون الأول 2014 و2013:

	القيمة الدفترية		القيمة العادلة	
	2014	2013	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات مالية				
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	85,632,498	61,787,759	85,632,498	61,787,759
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	229,700,421	179,420,284	229,700,421	179,420,284
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	520,880	3,441,992	520,880	3,441,992
تسهيلات ائتمانية مباشرة	298,630,685	228,289,517	298,630,685	228,289,517
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	5,545,413	2,197,178	5,545,413	2,197,178
موجودات مالية بالكلفة المطفأة:				
سندات دين مدرجة	20,862,276	15,302,654	20,476,594	14,818,145
سندات دين غير مدرجة	5,980,000	5,980,000	5,980,000	5,980,000
موجودات مالية أخرى	14,639,690	18,857,874	14,639,690	18,857,874
مجموع الموجودات	661,511,863	515,277,258	661,126,181	514,792,749
مطلوبات مالية				
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	154,964,693	131,168,764	154,964,693	131,168,764
ودائع العملاء	353,824,711	250,947,918	353,824,711	250,947,918
تأمينات نقدية	60,170,444	51,680,544	60,170,444	51,680,544
أموال مقترضة	18,490,409	30,761,679	18,490,409	30,761,679
مطلوبات مالية أخرى	8,247,961	6,413,943	8,247,961	6,413,943
مجموع المطلوبات	595,698,218	470,972,848	595,698,218	470,972,848

- تم إظهار القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية وفقاً للقيم التي يمكن أن تتم بها عمليات التبادل بين جهات معنية بذلك، باستثناء عمليات البيع الإجبارية أو التصفية.
- إن القيم العادلة للنقد والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والارصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية والموجودات المالية الأخرى وودائع البنوك والمؤسسات المصرفية وودائع العملاء والتأمينات النقدية والمطلوبات المالية الأخرى هي مقاربة بشكل كبير لقيمها الدفترية وذلك لكون تلك الأدوات ذات فترات سداد أو تحصيل قصيرة الأجل.
- تم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة التي لها أسعار سوقية وفقاً لأسعار تداولها في تاريخ القوائم المالية.
- تم إظهار الأموال المقترضة والموجودات المالية بالكلفة المطفأة بطريقة خصم التدفقات النقدية المتوقعة باستخدام أسعار الفوائد السائدة في الاسواق المالية.

36. التركز في الموجودات والمطلوبات

	2014					
	داخل فلسطين	الأردن	أوروبا	أمريكا	أخرى	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	85,632,498	-	-	-	-	85,632,498
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	46,193,346	77,639,262	100,761,606	5,105,608	599	229,700,421
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	520,880	-	-	-	-	520,880
تسهيلات ائتمانية مباشرة	298,176,284	454,401	-	-	-	298,630,685
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	4,394,315	961,354	189,744	-	-	5,545,413
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	5,980,000	10,621,013	3,744,457	-	6,496,806	26,842,276
استثمار في شركة حليفة	4,276,944	-	-	-	-	4,276,944
عقارات وآلات ومعدات	8,821,633	-	-	-	-	8,821,633
مشاريع تحت التنفيذ	2,951,081	-	-	-	-	2,951,081
موجودات غير ملموسة	120,858	-	-	-	-	120,858
موجودات أخرى	15,935,420	747,231	40,367	1,654	140,723	16,865,395
مجموع الموجودات	473,003,259	90,423,261	104,736,174	5,107,262	6,638,128	679,908,084
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	74,946,012	14,000,000	65,980,470	-	38,211	154,964,693
ودائع العملاء	353,824,711	-	-	-	-	353,824,711
تأمينات نقدية	60,170,444	-	-	-	-	60,170,444
أموال مقترضة	18,490,409	-	-	-	-	18,490,409
مخصص تعويض نهاية الخدمة	1,449,443	-	-	-	-	1,449,443
مخصصات الضرائب	1,745,316	-	-	-	-	1,745,316
مطلوبات أخرى	9,111,577	140,959	-	-	-	9,252,536
مجموع المطلوبات	519,737,912	14,140,959	65,980,470	-	38,211	599,897,552
رأس المال المدفوع	70,968,206	-	-	-	-	70,968,206
احتياطي إجباري	1,411,798	-	-	-	-	1,411,798
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	4,948,800	-	-	-	-	4,948,800
احتياطي التقلبات الدورية	1,625,861	-	-	-	-	1,625,861
احتياطي القيمة العادلة	(2,750,988)	-	-	-	-	(2,750,988)
أرباح مدورة	3,806,855	-	-	-	-	3,806,855
صافي حقوق الملكية	80,010,532	-	-	-	-	80,010,532
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	599,748,444	14,140,959	65,980,470	-	38,211	679,908,084
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:						
كفالات	43,115,699	-	-	-	-	43,115,699
إعتمادات	7,861,854	-	-	-	-	7,861,854
سحوبات وبوالص مقبولة ومكفولة	980,103	-	-	-	-	980,103
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	41,910,359	-	-	-	-	41,910,359
	93,868,015	-	-	-	-	93,868,015

	2013					
	داخل فلسطين	الأردن	أوروبا	أمريكا	أخرى	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	61,787,759	-	-	-	-	61,787,759
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	32,030,486	44,885,770	97,995,686	4,508,342	-	179,420,284
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	3,441,992	-	-	-	-	3,441,992
تسهيلات ائتمانية مباشرة	226,186,886	2,102,631	-	-	-	228,289,517
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	1,113,499	993,935	89,744	-	-	2,197,178
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	5,980,000	4,334,296	4,068,900	1,192,906	5,706,552	21,282,654
استثمار في شركة حليفة	4,345,290	-	-	-	-	4,345,290
عقارات وآلات ومعدات	8,280,606	-	-	-	-	8,280,606
موجودات غير ملموسة	110,424	-	-	-	-	110,424
موجودات أخرى	20,012,705	242,018	74,592	20,035	93,923	20,443,273
مجموع الموجودات	363,289,647	52,558,650	102,228,922	5,721,283	5,800,475	529,598,977
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	46,879,061	2,000,389	75,086,499	7,202,815	-	131,168,764
ودائع العملاء	250,947,918	-	-	-	-	250,947,918
تأمينات نقدية	51,680,544	-	-	-	-	51,680,544
أموال مقترضة	30,761,679	-	-	-	-	30,761,679
مخصص تعويض نهاية الخدمة	1,131,315	-	-	-	-	1,131,315
مخصصات الضرائب	1,543,638	-	-	-	-	1,543,638
مطلوبات أخرى	7,399,101	-	-	-	-	7,399,101
مجموع المطلوبات	390,343,256	2,000,389	75,086,499	7,202,815	-	474,632,959
رأس المال المدفوع	49,881,953	-	-	-	-	49,881,953
احتياطي إجباري	967,960	-	-	-	-	967,960
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	4,948,947	-	-	-	-	4,948,947
احتياطي التقلبات الدورية	960,104	-	-	-	-	960,104
احتياطي القيمة العادلة	(2,270,869)	-	-	-	-	(2,270,869)
أرباح مدورة	477,923	-	-	-	-	477,923
صافي حقوق الملكية	54,966,018	-	-	-	-	54,966,018
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	445,309,274	2,000,389	75,086,499	7,202,815	-	529,598,977
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:						
كفالات	33,637,745	-	-	-	-	33,637,745
إعتمادات	6,366,778	-	-	-	-	6,366,778
سحوبات وبوالص مقبولة ومكفولة	5,705,913	-	-	-	-	5,705,913
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	30,920,893	-	-	-	-	30,920,893
	76,631,329	-	-	-	-	76,631,329

37. إدارة المخاطر

تشرف لجنة إدارة المخاطر المكونة من أعضاء من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على وضع الإطار العام لإدارة المخاطر للبنك، والتي تهدف إلى قياس ومراقبة وضبط مخاطر الائتمان والتشغيل والسوق وأية مخاطر أخرى يمكن أن يتعرض لها البنك مستقبلاً. يعمل البنك على تطوير إدارة المخاطر من حيث البرامج وأنظمة القياس والضبط والرقابة .

تتلخص المخاطر بما يلي:

أولاً: مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك مما يؤدي إلى حدوث خسائر. يعمل البنك على إدارة مخاطر الائتمان من خلال وضع سقوف لمبالغ التسهيلات الائتمانية المباشرة (فرد أو مؤسسة) ومجموع القروض والديون الممنوحة لكل قطاع وكل منطقة جغرافية. كذلك يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل بإستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء، إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء.

1. التعرضات لمخاطر الائتمان

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة		
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	55,364,041	28,709,230
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	229,700,421	179,420,284
تسهيلات ائتمانية مباشرة	298,630,685	228,289,517
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	26,842,276	21,282,654
موجودات أخرى	14,639,690	18,583,424
	625,177,113	476,285,109
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة		
كفالات	43,115,699	33,637,745
إعتمادات	7,861,854	6,366,778
سحوبات وبوالص مقبولة ومكفولة	980,103	5,705,913
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	41,910,359	30,920,893
	93,868,015	76,631,329
	719,045,128	552,916,438

2. التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

31 كانون الأول 2014	الأفراد	القروض العقارية	الشركات	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
متدنية المخاطر	9,819,950	13,999,850	6,498,904	94,379,366	124,698,070
مقبولة المخاطر	81,535,081	5,999,935	71,939,874	-	159,474,890
تحت المراقبة	11,217,839	-	1,027,736	-	12,245,575
غير عاملة:					-
دون المستوى	960,854	-	196,948	-	1,157,802
مشكوك فيها	677,242	-	-	-	677,242
هالكة	3,455,759	-	608,741	-	4,064,500
المجموع	107,666,725	19,999,785	80,272,203	94,379,366	302,318,079
فوائد معلقة	(951,611)	-	(236,808)	-	(1,188,419)
مخصص تدني التسهيلات	(2,241,754)	-	(257,221)	-	(2,498,975)
	104,473,360	19,999,785	79,778,174	94,379,366	298,630,685

31 كانون الأول 2013	الأفراد	القروض العقارية	الشركات	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
متدنية المخاطر	11,685,854	11,686,166	4,056,432	46,272,282	73,700,734
مقبولة المخاطر	68,202,099	5,008,357	61,083,263	8,789,660	143,083,379
تحت المراقبة	9,781,817	-	1,141,577	-	10,923,394
غير عاملة:					
دون المستوى	120,653	-	1,605,297	-	1,725,950
مشكوك فيها	569,385	-	-	-	569,385
هالكة	1,440,286	-	-	-	1,440,286
المجموع	91,800,094	16,694,523	67,886,569	55,061,942	231,443,128
فوائد معلقة	(741,506)	-	(185,148)	-	(926,654)
مخصص تدني التسهيلات	(2,008,789)	-	(218,168)	-	(2,226,957)
	89,049,799	16,694,523	67,483,253	55,061,942	228,289,517

3. فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات:

31 كانون الأول 2014	الأفراد	الشركات	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الضمانات مقابل:			
متدنية المخاطر	9,902,016	6,498,904	16,400,920
مقبولة المخاطر	63,963,550	35,701,379	99,664,929
غير عاملة:			
دون المستوى	945,385	145,185	1,090,570
مشكوك فيها	451,781	-	451,781
هالكة	979,030	109,025	1,088,055
المجموع	76,241,762	42,454,493	118,696,255
منها:			
تأمينات نقدية	7,712,722	6,498,904	14,211,626
عقارية	42,164,492	22,634,085	64,798,577
أسهم متداولة	2,973,050	6,600,650	9,573,700
سيارات وآليات	21,202,204	6,720,854	27,923,058
معادن ثمينة	2,189,294	-	2,189,294
	76,241,762	42,454,493	118,696,255

31 كانون الأول 2013	الأفراد	الشركات	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الضمانات مقابل:			
متدنية المخاطر	11,685,854	4,056,432	15,742,286
مقبولة المخاطر	53,017,965	27,830,545	80,848,510
غير عاملة:			
دون المستوى	617,844	-	617,844
مشكوك فيها	428,625	38,004	466,629
هالكة	245,345	155,037	400,382
المجموع	65,995,633	32,080,018	98,075,651
منها:			
تأمينات نقدية	9,585,951	4,056,432	13,642,383
عقارية	33,629,063	16,984,053	50,613,116
أسهم متداولة	1,453,284	4,742,566	6,195,850
سيارات وآليات	19,227,432	6,296,967	25,524,399
معادن ثمينة	2,099,903	-	2,099,903
	65,995,633	32,080,018	98,075,651

4. فيما يلي التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي:

	داخل فلسطين	دول عربية	أوروبا	أمريكا	أخرى	إجمالي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	55,364,041	-	-	-	-	55,364,041
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	46,193,346	77,639,861	100,761,606	5,105,608	-	229,700,421
تسهيلات ائتمانية مباشرة	298,176,284	454,401	-	-	-	298,630,685
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	5,980,000	10,621,013	3,744,457	-	6,496,806	26,842,276
الموجودات الأخرى	13,709,715	747,231	40,367	1,654	140,723	14,639,690
المجموع كما في 31 كانون الأول 2014	419,423,386	89,462,506	104,546,430	5,107,262	6,637,529	625,177,113
المجموع كما في 31 كانون الأول 2013	311,059,458	51,564,715	102,139,178	5,721,283	5,800,475	476,285,109

بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:

كفالات	43,115,699	-	-	-	-	43,115,699
اعتمادات	7,861,854	-	-	-	-	7,861,854
سحوبات وبوالص مقبولة ومكفولة	980,103	-	-	-	-	980,103
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	41,910,359	-	-	-	-	41,910,359
المجموع كما في 31 كانون الأول 2014	93,868,015	-	-	-	-	93,868,015
المجموع كما في 31 كانون الأول 2013	76,631,329	-	-	-	-	76,631,329

5. فيما يلي التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الإقتصادي:

	قطاع عام	مالي	تجارة	عقارات	زراعة	أفراد	إجمالي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	-	55,364,041	-	-	-	-	55,364,041
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	229,700,421	-	-	-	-	229,700,421
تسهيلات ائتمانية مباشرة	94,379,366	-	85,869,470	24,129,958	787,734	93,464,157	298,630,685
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	26,842,276	-	-	-	-	26,842,276
الموجودات الأخرى	-	14,639,690	-	-	-	-	14,639,690
31 كانون الأول 2014	94,379,366	326,546,428	85,869,470	24,129,958	787,734	93,464,157	625,177,113
31 كانون الأول 2013	55,061,942	247,995,592	79,568,649	12,865,287	935,758	79,857,881	476,285,109

ثانياً: مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق عن التقلبات في أسعار الفوائد وأسعار صرف العملات وأسعار الأسهم. يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لقيمة المخاطر المقبولة ويتم مراقبة ذلك من قبل إدارة البنك بشكل دوري.

1. مخاطر أسعار الفائدة

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الأدوات المالية، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجية إدارة المخاطر.

يتم مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات بشكل دوري كما يتم متابعة كلفة الأموال الفعلية واتخاذ القرارات المناسبة بخصوص التسعير استناداً للأسعار السائدة.

إن أثر النقص المتوقع في أسعار الفائدة مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

العملة	2014		2013	
	الزيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (قائمة الدخل الموحدة)	الزيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (قائمة الدخل الموحدة)
دولار أمريكي	10+	113,754	10+	61,087
شيقل إسرائيلي	10+	31,446	10+	6,376
دينار أردني	10+	2,139	10+	1,665
عملات اخرى	10+	7,802	10+	6,368

فجوة إعادة تسعير الفائدة

31 كانون الأول 2014	فجوة إعادة تسعير الفائدة						
	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة	من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات								
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	-	-	-	-	-	-	85,632,498	85,632,498
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	154,441,832	4,320,873	14,104,373	6,011,588	1,410,437	-	49,411,318	229,700,421
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	520,880	520,880
تسهيلات ائتمانية مباشرة	23,200,999	19,793,615	65,623,156	43,605,180	69,513,888	76,893,847	-	298,630,685
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	5,545,413	5,545,413
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	-	-	403,125	7,720,694	18,718,457	-	26,842,276
استثمار في شركة حليفة	-	-	-	-	-	-	4,276,944	4,276,944
عقارات وآلات ومعدات	-	-	-	-	-	-	8,821,633	8,821,633
مشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	2,951,081	2,951,081
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	120,858	120,858
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	16,865,395	16,865,395
مجموع الموجودات	177,642,831	24,114,488	79,727,529	50,019,893	78,645,019	95,612,304	174,146,020	679,908,084
مطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	42,528,408	3,847,140	14,000,000	-	-	-	94,589,145	154,964,693
ودائع العملاء	95,186,912	33,452,089	53,930,915	55,297,202	-	-	115,957,593	353,824,711
تأمينات نقدية	-	-	-	9,917,793	18,019,441	6,052,249	26,180,961	60,170,444
أموال مقترضة	-	-	4,000,000	-	14,389,330	-	101,079	18,490,409
مخصص تعويض نهاية الخدمة	-	-	-	-	-	-	1,449,443	1,449,443
مخصصات الضرائب	-	-	-	-	-	-	1,745,316	1,745,316
مطلوبات اخرى	-	-	-	-	-	-	9,252,536	9,252,536
مجموع المطلوبات	137,715,320	37,299,229	71,930,915	65,214,995	32,408,771	6,052,249	249,276,073	599,897,552
حقوق الملكية								
رأس المال المدفوع	-	-	-	-	-	-	70,968,206	70,968,206
إحتياطي إجباري	-	-	-	-	-	-	1,411,798	1,411,798
إحتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	-	-	-	-	-	4,948,800	4,948,800
إحتياطي التقلبات الدورية	-	-	-	-	-	-	1,625,861	1,625,861
إحتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	(2,750,988)	(2,750,988)
أرباح مدورة	-	-	-	-	-	-	3,806,855	3,806,855
صافي حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	80,010,532	80,010,532
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	137,715,320	37,299,229	71,930,915	65,214,995	32,408,771	6,052,249	329,286,605	679,908,084
فجوة إعادة تسعير الفائدة	39,927,511	(13,184,741)	7,796,614	(15,195,102)	46,236,248	89,560,055	(155,140,585)	-
الفجوة التراكمية	39,927,511	26,742,770	34,539,384	19,344,282	65,580,530	155,140,585	-	-

31 كانون الأول 2013	فجوة إعادة تسعير الفائدة						
	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة	من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات								
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	-	-	-	-	-	-	61,787,759	61,787,759
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	150,724,368	14,813,338	-	-	-	-	13,882,578	179,420,284
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	3,441,992	3,441,992
تسهيلات ائتمانية مباشرة	15,706,654	17,882,915	67,811,915	38,916,237	43,259,505	44,712,687	-	228,289,517
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	2,197,178	2,197,178
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	-	-	8,518,787	1,201,260	11,562,607	-	21,282,654
استثمار في شركة حليفة	-	-	-	-	-	-	4,345,290	4,345,290
عقارات وآلات ومعدات	-	-	-	-	-	-	8,280,606	8,280,606
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	110,424	110,424
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	20,443,273	20,443,273
مجموع الموجودات	166,431,022	32,696,253	67,811,519	47,435,024	44,460,765	56,275,294	114,489,100	529,598,977
مطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	128,529,493	-	2,000,000	-	-	-	639,271	131,168,764
ودائع العملاء	63,752,177	46,545,801	17,630,538	18,455,545	-	-	104,563,857	250,947,918
تأمينات نقدية	-	-	-	8,489,607	18,134,491	5,463,095	19,593,351	51,680,544
أموال مقترضة	-	6,000,000	-	4,000,000	20,613,518	-	148,161	30,761,679
مخصص تعويض نهاية الخدمة	-	-	-	-	-	-	1,131,315	1,131,315
مخصصات الضرائب	-	-	-	-	-	-	1,543,638	1,543,638
مطلوبات اخرى	-	-	-	-	-	-	7,399,101	7,399,101
مجموع المطلوبات	192,281,670	52,545,801	19,630,538	30,945,152	38,748,009	5,463,095	135,018,694	474,632,959
حقوق الملكية								
رأس المال المدفوع	-	-	-	-	-	-	49,881,953	49,881,953
إحتياطي إجباري	-	-	-	-	-	-	967,960	967,960
إحتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	-	-	-	-	-	4,948,947	4,948,947
إحتياطي التقلبات الدورية	-	-	-	-	-	-	960,104	960,104
إحتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	(2,270,869)	(2,270,869)
أرباح مدورة	-	-	-	-	-	-	477,923	477,923
صافي حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	54,966,018	54,966,018
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	192,281,670	52,545,801	19,630,538	30,945,152	38,748,009	5,463,095	189,984,712	529,598,977
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(25,850,648)	(19,849,548)	48,180,981	16,489,972	5,712,756	50,812,199	(75,495,612)	-
الفجوة التراكمية	(25,850,648)	(45,700,196)	2,480,785	18,970,657	24,683,413	75,495,612	-	-

2. مخاطر التغير في أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم. إن أثر النقص المتوقع في أسعار الأسهم مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه.

	2014			2013		
المؤشر	الزيادة في المؤشر	الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الأثر على حقوق الملكية	الزيادة في المؤشر	الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الأثر على حقوق الملكية
	(%)	دولار أمريكي	دولار أمريكي	(%)	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بورصة فلسطين	10+	52,088	434,782	10+	344,199	111.350
أسواق مالية أجنبية	10+	-	96,135	10+	-	99.394
محافظ استثمارية	10+	-	23,624	10+	-	8.974

3. مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية. يعتبر الدولار الأمريكي عملة الأساس للبنك. يقوم مجلس الإدارة بتحديد العملات المقبول أخذ مراكز بها ووضع حدود للمركز المالي لكل عملة لدى البنك سنوياً. يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي بحيث يتم التحقق من عدم وجود أية تجاوزات في هذه المراكز قد تؤدي إلى تحمل البنك لمخاطر أعلى من المستوى المقبول، كما يتم إتباع استراتيجيات للتحوط وللتأكد من الاحتفاظ بمركز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة.

إن سعر صرف الدينار الأردني مربوط بسعر ثابت مع الدولار الأمريكي وبالتالي فإن أثر مخاطر التغير في سعر الدينار الأردني غير جوهري على القوائم المالية للبنك.

إن أثر النقص المتوقع في أسعار الصرف مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

	2014		2013	
العملة	الزيادة في سعر صرف العملة	الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الزيادة في سعر صرف العملة	الأثر على قائمة الدخل الموحدة
	(%)	دولار أمريكي	(%)	دولار أمريكي
شيقل إسرائيلي	10+	4,054,413	10+	1,061,102
عملات أخرى	10+	3,568,330	10+	255

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية لدى البنك:

31 كانون الأول 2014	دينار أردني	شيقل إسرائيلي	عملات أخرى	إجمالي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد	15,322,336	36,526,964	1,501,193	53,350,493
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	63,291,548	39,152,171	46,724,894	149,168,613
تسهيلات ائتمانية مباشرة	8,374,072	132,186,315	504,649	141,065,036
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	10,621,013	-	-	10,621,013
موجودات أخرى	1,606,624	9,713,749	214,691	11,535,064
مجموع الموجودات	99,215,593	217,579,199	48,945,427	365,740,219
المطلوبات				
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	17,210,773	57,732,034	5,460,974	80,403,781
ودائع العملاء	83,065,751	106,603,840	6,697,220	196,366,811
تأمينات نقدية	3,829,998	10,042,460	1,069,187	14,941,645
مطلوبات أخرى	1,859,076	2,656,739	34,742	4,550,557
مجموع المطلوبات	105,965,598	177,035,073	13,262,123	296,262,794
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي الموحدة	(6,750,005)	40,544,126	35,683,304	69,477,425
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة	1,776,083	28,987,886	7,839,086	38,603,055

31 كانون الأول 2013	دينار أردني	شيقل إسرائيلي	عملات أخرى	إجمالي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إجمالي الموجودات	64,059,154	141,781,736	55,153,719	260,994,609
إجمالي المطلوبات	67,151,133	131,170,717	55,151,171	253,473,021
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي الموحدة	(3,091,979)	10,611,019	2,548	7,521,588
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة	1,212,337	5,318,316	39,179,784	45,710,437

ثالثاً: مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، ولتجنب هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات وموائمة آجالها والاحتفاظ برصيد كاف من النقد وما في حكمه والأوراق المالية القابلة للتداول.

تهدف سياسة إدارة السيولة في البنك إلى تعظيم إمكانية الحصول على السيولة بأقل التكاليف الممكنة. ومن خلال إدارة السيولة يسعى البنك إلى الحفاظ على مصادر تمويل مستقرة يمكن الاعتماد عليها وبمعدل تكلفة مناسب.

يتم قياس ورقابة وإدارة السيولة على أساس الظروف الطبيعية والطارئة. ويشمل ذلك استخدام تحليل آجال الاستحقاق للموجودات والمطلوبات والنسب المالية المختلفة.

يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير المخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي بتاريخ القوائم المالية الموحدة:

	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة	من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
31 كانون الأول 2014	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
المطلوبات:								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	128,222,028	12,796,047	14,193,315	-	-	-	-	155,211,390
ودائع العملاء	211,192,043	33,502,267	54,081,922	55,463,094	-	-	-	354,239,326
تأمينات نقدية	-	26,180,961	-	10,083,420	21,532,509	6,360,914	-	64,157,804
أموال مقترضة	-	-	4,004,444	-	14,987,693	101,079	-	19,093,216
مخصص تعويض نهاية الخدمة	-	-	-	-	-	-	1,449,443	1,449,443
مخصصات الضرائب	-	-	-	-	-	-	1,745,316	1,745,316
مطلوبات أخرى	3,070,513	1,841,681	3,335,767	1,004,575	-	-	-	9,252,536
مجموع المطلوبات	342,484,584	74,320,956	75,615,448	66,551,089	36,520,202	6,461,993	3,194,759	605,149,032
مجموع الموجودات	314,502,065	35,908,030	81,253,422	56,407,341	79,782,903	96,868,618	22,236,809	686,959,188

	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة	من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
31 كانون الأول 2013	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
المطلوبات:								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	131,225,446	-	-	-	-	-	-	131,225,446
ودائع العملاء	168,404,756	46,632,169	17,679,610	18,763,753	-	-	-	251,480,288
تأمينات نقدية	-	19,593,351	-	8,513,236	18,437,337	5,736,796	-	52,280,720
أموال مقترضة	-	6,011,134	-	4,006,680	21,646,255	148,161	-	31,812,230
مخصص تعويض نهاية الخدمة	-	-	-	-	-	-	1,131,315	1,131,315
مخصصات الضرائب	-	-	-	-	-	-	1,543,638	1,543,638
مطلوبات أخرى	3,479,019	2,687,293	1,232,789	-	-	-	-	7,399,101
مجموع المطلوبات	303,109,221	74,923,947	18,912,399	31,283,669	40,083,592	5,884,957	2,674,953	476,872,738
مجموع الموجودات	242,463,816	36,547,726	68,379,629	41,069,522	58,237,544	45,555,521	38,818,763	531,072,521

38. معلومات عن قطاعات أعمال البنك

أ. معلومات عن أنشطة البنك:

لأغراض إدارية تم توزيع أنشطة البنك إلى ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية:

- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- حسابات الشركات والمؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من الشركات والمؤسسات.
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك والاستثمارات.

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال موزعة حسب الأنشطة:

	خدمات مصرفية للأفراد	خدمات مصرفية للشركات	الخزينة	أخرى	المجموع	
					2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إجمالي الإيرادات	7,288,410	10,858,886	3,992,075	6,846,690	28,986,061	21,259,812
صافي مخصص تدني التسهيلات	(510,440)	(39,053)	-	-	(549,493)	(345,214)
نتائج قطاع الأعمال	4,974,715	6,239,301	2,270,830	5,440,858	18,925,704	14,787,465
مصاريف غير موزعة					(12,999,321)	(9,667,222)
ربح السنة قبل الضرائب					5,926,383	5,120,243
مصروف الضرائب					(1,488,003)	(1,520,000)
ربح السنة					4,438,380	3,600,243
معلومات أخرى						
إجمالي موجودات القطاع	125,375,446	82,025,000	325,658,273	146,849,365	679,908,084	529,598,977
إجمالي مطلوبات القطاع	200,069,809	191,629,803	176,423,556	31,774,384	599,897,552	474,632,959
استثمار في شركة حليفة	-	-	-	4,276,944	4,276,944	4,345,290
مصاريف رأسمالية					4,894,491	1,814,700
استهلاكات وإطفاءات					1,391,949	1,188,778

ب. معلومات التوزيع الجغرافي

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

	محلي		دولي		المجموع	
	2014	2013	2014	2013	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إجمالي الإيرادات	26,228,688	19,513,266	2,757,373	1,746,546	28,986,061	21,259,812
مجموع الموجودات	473,003,259	365,545,386	206,904,825	164,053,591	679,908,084	529,598,977
المصروفات الرأسمالية	4,894,491	1,814,700	-	-	4,894,491	1,814,700

39. تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

31 كانون الأول 2014

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاسترادادها أو تسويتها:

	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة	من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات								
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	85,632,498	-	-	-	-	-	-	85,632,498
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	194,853,150	13,320,873	14,104,373	6,011,588	1,410,437	-	-	229,700,421
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	520,880	520,880
تسهيلات ائتمانية مباشرة	23,200,999	19,793,615	65,623,156	43,605,180	69,513,888	76,893,847	-	298,630,685
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	5,545,413	5,545,413
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	-	-	403,125	7,720,694	18,718,457	-	26,842,276
استثمارات في شركة حليفة	-	-	-	-	-	-	4,276,944	4,276,944
عقارات وآلات ومعدات	-	-	-	-	-	-	8,821,633	8,821,633
مشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	2,951,081	2,951,081
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	120,858	120,858
موجودات أخرى	9,779,811	1,505,981	-	5,579,603	-	-	-	16,865,395
مجموع الموجودات	313,466,458	34,620,469	79,727,529	55,599,496	78,645,019	95,612,304	22,236,809	679,908,084
مطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	128,176,799	12,787,894	14,000,000	-	-	-	-	154,964,693
ودائع العملاء	211,144,505	33,452,089	53,930,915	55,297,202	-	-	-	353,824,711
تأمينات نقدية	-	26,180,961	-	9,917,793	18,019,441	6,052,249	-	60,170,444
أموال مقترضة	-	-	4,000,000	-	14,389,330	101,079	-	18,490,409
مخصص تعويض نهاية الخدمة	-	-	-	-	-	-	1,449,443	1,449,443
مخصصات الضرائب	-	-	-	-	-	-	1,745,316	1,745,316
مطلوبات اخرى	3,070,513	1,841,681	3,335,767	1,004,575	-	-	-	9,252,536
مجموع المطلوبات	342,391,817	74,262,625	75,266,682	66,219,570	32,408,771	6,153,328	3,194,759	599,897,552

حقوق الملكية								
رأس المال المدفوع	-	-	-	-	-	-	70,968,206	70,968,206
إحتياطي إجباري	-	-	-	-	-	-	1,411,798	1,411,798
إحتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	-	-	-	-	-	4,948,800	4,948,800
إحتياطي التقلبات الدورية	-	-	-	-	-	-	1,625,861	1,625,861
إحتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	(2,750,988)	(2,750,988)
أرباح مدورة	-	-	-	-	-	-	3,806,855	3,806,855
صافي حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	80,010,532	80,010,532
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	342,391,817	74,262,625	75,266,682	66,219,570	32,408,771	6,153,328	83,205,291	679,908,084
فجوة الاستحقاق	(28,925,359)	(39,642,156)	4,460,847	(10,620,074)	46,236,248	89,458,976	(60,968,482)	-
الفجوة التراكمية	(28,925,359)	(68,567,515)	(64,106,668)	(74,726,742)	(28,490,494)	60,968,482	-	-

31 كانون الأول 2013

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة	من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات								
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	61,787,759	-	-	-	-	-	-	61,787,759
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	164,606,946	14,813,338	-	-	-	-	-	179,420,284
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	3,441,992	3,441,992
تسهيلات ائتمانية مباشرة	15,706,654	17,882,915	67,811,519	38,916,237	43,259,505	44,712,687	-	228,289,517
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	2,197,178	2,197,178
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	-	-	8,518,787	1,201,260	11,562,607	-	21,282,654
استثمارات في شركة حليفة	-	-	-	-	-	-	4,345,290	4,345,290
عقارات وآلات ومعدات	-	-	-	-	-	-	8,280,606	8,280,606
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	110,424	110,424
موجودات أخرى	16,651,401	897,175	553,643	2,341,054	-	-	-	20,443,273
مجموع الموجودات	258,752,760	33,593,428	68,365,162	49,776,078	44,460,765	56,275,294	18,375,490	529,598,977
مطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	129,168,764	-	2,000,000	-	-	-	-	131,168,764
ودائع العملاء	168,316,034	46,545,801	17,630,538	18,455,545	-	-	-	250,947,918
تأمينات نقدية	-	19,593,351	-	8,489,607	18,134,491	5,463,095	-	51,680,544
أموال مقترضة	-	6,000,000	-	4,000,000	20,613,518	148,161	-	30,761,679
مخصص تعويض نهاية الخدمة	-	-	-	-	-	-	1,131,315	1,131,315
مخصصات الضرائب	-	-	-	-	-	-	1,543,638	1,543,638
مطلوبات اخرى	3,479,019	2,687,293	1,232,789	-	-	-	-	7,399,101
مجموع المطلوبات	300,963,817	74,826,445	20,863,327	30,945,152	38,748,009	5,611,256	2,674,953	474,632,959

حقوق الملكية								
رأس المال المدفوع	-	-	-	-	-	-	49,881,953	49,881,953
إحتياطي إجباري	-	-	-	-	-	-	967,960	967,960
إحتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	-	-	-	-	-	4,948,947	4,948,947
إحتياطي التقلبات الدورية	-	-	-	-	-	-	960,104	960,104
إحتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	(2,270,869)	(2,270,869)
أرباح مدورة	-	-	-	-	-	-	477,923	477,923
صافي حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	54,966,018	54,966,018
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	300,963,817	74,826,445	20,863,327	30,945,152	38,748,009	5,611,256	57,640,971	529,598,977
فجوة الاستحقاق	(42,211,057)	(41,233,017)	47,501,835	18,830,926	5,712,756	50,664,038	(39,265,481)	-
الفجوة التراكمية	(42,211,057)	(83,444,074)	(35,942,239)	(17,111,313)	(11,398,557)	39,265,481	-	-

40. السياسات التطورية للبنك

انطلاقاً من الخطة الاستراتيجية للبنك وحرصاً من البنك على تلبية احتياجات العملاء البنكية وخدمتهم بصورة متكاملة قام البنك بالتوسع في العديد من القطاعات الجديدة لخدمة هذا الهدف حيث أن أبرز ما تتضمنه الخطة الاستراتجية للبنك الأمور التالية:

- بناء شبكة فروع تغطي كافة المناطق في الضفة الغربية.
- تطوير منتجات جديدة غير تقليدية تلبي حاجات العملاء البنكية المتعددة فيما يتعلق بالإقراض والاستثمار في جميع القطاعات البنكية (أفراد، شركات، مشاريع صغيرة، الخزينة، والشركات الصغيرة والمتوسطة).
- تحسين الإجراءات المتبعة لخدمة العملاء بالسرعة والكفاءة التي تعكس رؤية البنك وأهدافه.
- بناء ذراع استثماري خاص بالبنك يقوم بإدارة الاستثمارات لصالح العملاء والبنك.
- بناء وتطوير شراكات استراتيجية مع المؤسسات والشركات المالية.
- تطوير وتدريب طاقم متخصص في الأمور البنكية المتعددة من الطاقم البشري في البنك.
- تطوير وتحسين الأنظمة البنكية التكنولوجية التي تخدم العملاء عن بعد بسهولة ويسر وسرعة.

41. إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إدارة رأسمال البنك هو الحفاظ على نسب رأسمال ملائمة بشكل يدعم نشاط البنك ويُعظم حقوق الملكية.

يقوم البنك بإدارة هيكلة رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات الظروف الإقتصادية وطبيعة العمل. لم يقم البنك بإجراء أية تعديلات على الأهداف والسياسات المتعلقة بهيكلة رأس المال خلال السنة الحالية والسنة السابقة، باستثناء قيام البنك بزيادة رأس المال المدفوع بمبلغ 21,086,253 دولار أمريكي و6,311 دولار أمريكي خلال عامي 2014 و2013، على التوالي.

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2009/7) المستندة لمقررات بازل. وفيما يلي نسبة كفاية رأس المال للسنة:

	2014			2013		
	المبلغ	نسبته إلى الموجودات	نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر	المبلغ	نسبته إلى الموجودات	نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر
	دولار أمريكي	%	%	دولار أمريكي	%	%
رأس المال التنظيمي	65,147,678	9.58	20.41	42,596,649	8.04	16.30
رأس المال الأساسي	78,351,901	11.52	24.55	54,961,977	10.38	21.05

42. إرتباطات والتزامات محتملة

على البنك بتاريخ القوائم المالية التزامات محتمل أن تطرأ مقابل ما يلي:

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كفالات	43,115,699	33,637,745
إعتمادات مستندية	7,861,854	6,366,778
سحوبات وبوالص مقبولة ومكفولة	980,103	5,705,913
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	41,910,359	30,920,893
	93,868,015	76,631,329

بلغت العقود الآجلة لبيع وشراء العملات للعملاء القائمة كما في 31 كانون الأول 2014 مبلغ 35,714,463 دولار أمريكي، ولا يتم الإفصاح عنها ضمن الارتباطات والالتزامات المحتملة نظراً لقيام البنك بتغطية مخاطر هذه العقود عبر إبرام عقود مقابلة لها لدى بنوك أخرى، بالإضافة إلى قيامه بحجز تأمينات نقدية بنسبة 5% إلى 10% من كل عقد لتغطية أية انحرافات قد تحدث في الأسعار أو عدم التزام العميل بالعقد.

43. القضايا المقامة على البنك

بلغت قيمة القضايا المقامة على البنك وذلك ضمن النشاط الطبيعي مبلغ 74,517 دولار أمريكي ومبلغ 63,095 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2014 و2013، على التوالي. في تقدير إدارة البنك والمستشار القانوني للبنك فإنه لن يترتب على البنك أية إلتزامات لقاء هذه القضايا.

44. الأحداث اللاحقة

تم بتاريخ 25 كانون الثاني 2015 توقيع اتفاقية بين بنك الإتحاد في الأردن والبنك الوطني في فلسطين والتي يتم بموجبها تمكين البنك الوطني من تملك المحفظة البنكية لبنك الإتحاد في فلسطين وبحيث يقوم بنك الإتحاد في الأردن بتملك 10% من رأسمال البنك الوطني البالغ 75 مليون دولار أمريكي من خلال الإكتتاب بجزء من أسهم الزيادة المصدرة من قبل البنك الوطني وعمليات شراء أسهم من كبار مساهميه.

45. تركز المخاطر في المنطقة الجغرافية

يمارس البنك أنشطته في فلسطين. إن عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في المنطقة يزيد من خطر ممارسة البنك لأنشطته وقد يؤثر سلباً على أدائه.

الاختلاف بين البيانات المالية النهائية عن البيانات المالية الأولية

لا يوجد أية اختلافات جوهرية بين البيانات المالية النهائية والمعتمدة من قبل سلطة النقد وبين البيانات الأولية.